



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال / الدراسات العليا

التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وأثره على تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة (2005-2024)

رسالة تقدم بها الطالب

حسين علي رحيم ولي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة ميسان وهي جزء من متطلبات

نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / إدارة الاستثمار والتمويل

بإشراف

أ. د. معن عبود علي الحسني

2026 م

1448 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعْتُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا
تُحْصُوهَا إِنْ الْإِنْسَانُ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة ابراهيم / آية 34



الإهداء

مَا سَلَكَتِ الْبِدَايَاتُ إِلَّا بِتَيْسِيرِهِ، وَمَا بَلَغَتْ التَّهَيَّاتُ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ، وَمَا حَقَّقَتْ الْعَايَاتُ
إِلَّا بِفَضْلِهِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ وَالْإِنْجَازِ
إِلَى تِلْكَ السَّيِّدَةِ الْعَظِيمَةِ وَالْمَحْدَثَةِ الْكَرِيمَةِ أُمِّهَا مَوْلَاتِي السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ (ع)
إِلَى الْأَبِ الرُّوحِيِّ وَخَادِمِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام) جَدِّنا الْحَاجِّ رَحِيمِ الْحَاجِّ وَلِيِّ
.... أَبُو عَلِيٍّ الْكَلَابِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ)

إِلَى مَنْ كَلَّلَ الْعَرْقَ جَبِينَهُ وَعَلَّمَنِي أَنْ التَّجَاحَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالصَّبْرِ وَالْإِصْرَارِ إِلَى خَادِمِ
أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام) أَبِي الْعَزِيزِ عَلِيِّ أَبِي حُسَيْنِ الْكَلَابِيِّ
إِلَى مَنْبَعِ الْخَيْرِ كُلِّهِ تِلْكَ الَّتِي يَحْتَلِ النِّعَمُ يَدَهَا الطَّيِّبَةَ، فَكَمْ مَشَيْتُ بِكَثِيرِ الْخَطَا عَلَى
رَفَقَتِكَ، وَكَمْ اجْتَرَزْتُ الصَّعَابَ بِدَعْوَةِ مَنْكَ خَادِمَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام) وَالَّذِي
الْكَرِيمَةُ..... وَالْحَبِيبَةُ أُمُّ حُسَيْنِ

إِلَى زَوْجَتِي الْعَزِيزَةِ الَّتِي مَدَّتْ يَدَ الْعَوْنِ وَتَحَمَّلَتْ مَعِيَ طَوْلَ الدِّرَاسَةِ
وَإِلَى ابْنِي وَبَكْرِي وَحَبِيبِ قَلْبِي وَفَلَذَةِ كَبْدِي وَأَعْلَى مَا فِي دُنْيَايَ..... " عَلِي "
إِلَى مَنْ عُرِفَتْ بِهِمْ مَعَانِي الْحُبِّ وَالْخَيْرِ وَالْعَطَاءِ، إِلَى الَّذِينَ اسْتَنَدَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ مَيْلٍ،
إِلَى تِلْكَ الْقُلُوبِ الَّتِي غَمَّرْتَنِي بِالدُّعَاءِ أَيْتَمًا حَلَلْتُ الَّذِينَ انْتَظَرُوا هَذِهِ اللَّحْظَةَ كَثِيرًا
لِيَفْخَرُوا بِي... إِخْوَتِي وَاخَوَاتِي .



الباحث

حسين علي رحيم



الشكر والامتنان

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي كَتَبَ لَنَا بُلُوغَ الْغَايَاتِ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ بُعِثَ رَحْمَةً
لِلْعَالَمِينَ، الَّذِي بَلَغَ خَيْرَ الرِّسَالَاتِ النَّبِيَّ الْأَمِينَ وَالسَّراجَ الْمُنِيرَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ... وَالْ بَيْتَهُ
الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْمُتَجَبِّينَ الْأَبْرَارَ الْمِيَامِينَ...
أَمَّا بَعْدُ...

إِنَّ مِنْ تَمَامِ شُكْرِ اللَّهِ شُكْرَ الْمُحْسِنِينَ، وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ، بِمَا فِيهِمْ، وَذَكَرَ مَا أَحْسَنُوا فِيهِ،
وَأَجَادُوا وَأَبْدَعُوا وَقَدَّمُوا وَاحْتَسَبُوا مِنْ أَوْقَاتِهِمْ وَجُودِهِمْ وَأَذْهَانِهِمْ.

مِنْ أَعْمَاقِ الْقَلْبِ، وَبِكُلِّ مَشَاعِرِ الْاِمْتِنَانِ وَالتَّقْدِيرِ، أَتَقَدَّمُ بِأَسْمَى آيَاتِ الشُّكْرِ وَالْعُرْفَانِ إِلَى
أَسْتَاذِي وَمُشْرِفِي الْفَاضِلِ (الأستاذ الدكتور معن عبود علي الحسني) الَّذِي لَمْ يَبْخُلْ عَلَيَّ بِعِلْمِهِ
وَتَوْجِيهِهِ وَصَبْرِهِ ، وَكَانَ لِي السُّنْدَ وَالْعَوْنَ ، بَعْدَ اللَّهِ (تَعَالَى)، فِي مَسِيرَتِي الْعِلْمِيَّةِ لَقَدْ تَعَلَّمْتُ مِنْكَ
أَسْتَاذِي الْكَرِيمَ لَيْسَ فَقَطْ عِلْمًا وَمَعْرِفَةً، بَلْ دُرُوسًا فِي الْأَخْلَاقِ وَالْإِتِّزَامِ وَالصَّدْقِ وَالتَّوَاضُّعِ فِي
الْعَمَلِ، وَاسْتِظْلَ بِصِمَاتِكَ مَحْفُورَةً فِي ذَاكِرَتِي مَا حَيَّيْتُ. أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمَ أَنْ يَحْفَظَكَ وَيَرْزُقَكَ
الصِّحَّةَ وَالْعَافِيَةَ، وَأَنْ يَبْلُغَكَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَكَانَةِ الرَّفِيعَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ بِوَافِرِ الشُّكْرِ وَالْاِمْتِنَانِ لِرَأْسِ وَأَعْضَاءِ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِقَبُولِهِمْ مُنَاقَشَةَ
الْبَحْثِ وَأَخْصَ مِنْهُمْ الَّذِينَ تَجَشَّمُوا عَنَاءَ السَّفَرِ وَمَخَاطِرَ الطَّرِيقِ.

وَأَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَى عِمَادَةِ كَلِيَّةِ الْإِدَارَةِ وَالْاِقْتِصَادِ ، وَأَخْصَ بِالذِّكْرِ عَمِيدَ الْكَلِيَّةِ
(الأستاذ الدكتور فائز عبد الحسن جاسم اللامي) لِحَسَنِ مَعَامَلَتِهِ وَرِعَايَتِهِ لَنَا أَثْنَاءَ الدِّرَاسَةِ، وَإِلَى
جَمِيعِ أَسَاتِذَتِي فِي قِسْمِ إِدَارَةِ الْأَعْمَالِ وَالْاِقْتِصَادِ، لَمَّا قَدَّمُوا لِي مِنْ مُسَاعَدَةٍ وَنَصَائِحٍ طَوَالَ مَدَّةِ
دِرَاسَتِي حَفَظَهُمُ اللَّهُ وَأَدَامَ عَلَيْهِمْ نِعْمَةَ الصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ، كَمَا أُعْرِبُ عَنْ خَالِصِ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي
وَامْتِنَانِي إِلَى (الدكتور إبراهيم صالح حسن الموسوي) لَمَّا قَدَّمَهُ لِي مِنْ جُودٍ وَابْدَاءِ الْمُسَاعَدَةِ
وَمَدَّ يَدَ الْعَوْنِ، وَإِلَى جَمِيعِ الزَّمَلَاءِ وَالْأَصْدِقَاءِ الَّذِينَ قَدَّمُوا لِي الدَّعْمَ الْمَعْنَوِيَّ وَالْعِلْمِيَّ ، وَإِلَى جَمِيعِ
مَنْ حَقَّ عَلَيَّ شُكْرُهُمْ فَلَمْ يَتَسَّعِ الْمَقَامُ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمَ أَنْ يُوَفِّقَنَا جَمِيعًا لِكُلِّ خَيْرٍ، فَلَهُ
الْحَمْدُ أَوَّلًا وَآخِرًا وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَهُوَ نَعَمُ الْمَوْلَى وَنَعَمُ النَّصِيرُ.



الباحث
حسين علي رحيم

إقرار الاستاذ المشرف

أقرُّ أنَّ إعداد الرسالة الموسومة
(التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وأثره على تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة
2005-2024) للطالب (حسين علي رحيم ولي)، قد جرى تحت إشرافي في قسم إدارة الأعمال
/ إدارة الاستثمار والتمويل في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال إدارة الاستثمار والتمويل .

المشرف: أ. د. معن عبود علي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ميسان

التاريخ: / / 2026

توصية السيد رئيس قسم إدارة الأعمال/إدارة الاستثمار والتمويل:

بناءً على الإقرار الذي تقدم به السيد المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

م . مرتضى خاجي حياوي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ميسان

التاريخ: / / 2026

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّ رسالة الماجستير الموسومة بـ (التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وأثره على تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة 2005-2024) المقدمة من قبل الطالب (حسين علي رحيم ولي) قد جرى مراجعتها لغوياً تحت اشرافي، وتم تصحيح ما ورد فيها من أخطاء، و بذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة، قد تعلق الأمر بسلامة الأسلوب، وصحة التعبير، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. د. علي حسن هذيلي

إقرار لجنة مناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وأثره على تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة 2005-2024) لطالب الدراسات العليا/ الماجستير(حسين علي رحيم) وقد ناقشنا الطالب في محتواها وفيما له علاقة بها، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال / إدارة الاستثمار والتمويل وبتقدير (جيد جداً عالٍ)

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.م.د. حلمي ابراهيم منشد
جامعة ميسان
عضواً

أ. د. معن عبود علي
جامعة ميسان
عضواً ومشرفاً

أ. د. حيدر عليوي شامي
جامعة ميسان
رئيساً

أ.م.د. رائد صياد علي
جامعة ميسان
عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ميسان على إقرار لجنة المناقشة أعلاه

اسم وتوقيع:

2026 / /

المستخلص

تعد أسعار النفط الخام العالمية عاملاً حاسماً في الاقتصاد العراقي عبر تأثيرها في الإيرادات النفطية التي تشكل نحو 93% من الإيرادات العامة، ونحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لبيانات وزارة التخطيط العراقية والبنك الدولي خلال مدة الدراسة (2005-2024).

ويهدف هذا البحث إلى متابعة التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وتحليلها خلال المدة (2005-2024)، وقياس أثر التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية (PO) في الإنفاق الاستثماري الفعلي (INVST)، من خلال قنوات الانتقال المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR)، وتحديد المعوقات والتحديات التي تقف أمام تمويل المشاريع التنموية، واستشراف السياسات اللازمة للنهوض بواقع التنويع الاقتصادي في العراق. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين متغيرات أسعار النفط الخام (PO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR) في الإنفاق الاستثماري الفعلي (INVST) بوصفه مؤشراً لتمويل المشاريع التنموية، وذلك باستخدام برنامج EViews 13.

أظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالموازنة العامة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الصرف، وحجم الاحتياطيات الأجنبية، تتأثر بشكل مباشر بتغيرات أسعار النفط، مما يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي كالاقتصاد الريعي. كما تبين أن النفقات التشغيلية تجاوزت 70% في أغلب سنوات المدة، باستثناء عام 2014 الذي لم تُقرّ فيه الموازنة، مما يكرس النمط الاستهلاكي للموازنة ويعيق التنمية المستدامة.

وأكدت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار النفط والإنفاق الاستثماري، مما يعكس ظاهرة "لعنة الموارد"، وعلاقة طردية لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والاستقرار السياسي، والتضخم (ضمن مستويات معتدلة) في الإنفاق الاستثماري، وعلاقة عكسية لسعر الصرف. وبلغ معامل تصحيح الخطأ (ECT 0.452) مما يعني أن 45.2% من اختلالات التوازن قصيرة الأجل تُصحح سنوياً، ويستغرق الاقتصاد العراقي حوالي سنتين للعودة إلى التوازن بعد أي صدمة.

وأوصى البحث بإنشاء صندوق سيادي عراقي، وتبني سياسة مالية مضادة للدورات الاقتصادية، وإطلاق استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي، وإعادة هيكلة الموازنة لزيادة حصة الإنفاق الاستثماري، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط الخام، تمويل المشاريع التنموية، الإنفاق الاستثماري، الاقتصاد الريعي، لعنة الموارد، المرض الهولندي، نموذج ARDL، العراق، الموازنة العامة، الاستقرار السياسي، سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي.

جدول المحتويات

الموضوع	الصفحات
الآية القرآنية	- - -
الاهداء	- - -
الشكر والامنتان	- - -
المستخلص	أ - ب
جدول المحتويات	ت - ث
فهرست الجداول	ج
فهرست الأشكال والرسوم البيانية	ح
فهرست الملحقات	خ
مقدمة	1
الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة	
1.1 المبحث الأول: منهجية البحث	4
2.1 المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: (الاطار المفاهيمي لأسعار النفط الخام وتمويل المشاريع)	
1.2 المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتغيرات في أسعار النفط الخام العالمية	45
1.1.2 المطلب الأول: طبيعة سوق النفط العالمي	45
2.1.2 المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي لأسعار النفط الخام	49
3.1.2 المطلب الثالث : الاطار المفاهيمي للتغيرات في أسعار النفط الخام	51
2.2 المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لتمويل المشاريع التنموية	65
1.2.2 المطلب الأول : المفاهيم النظرية لتمويل المشاريع التنموية	65
2.2.2 المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع التنموية	67
3.2.2 المطلب الثالث: إدارة إيرادات الموارد	72
4.2.2 المطلب الرابع: نظريات التمويل وأهميتها في سياق الاقتصادات الريعية	74
3.2 المبحث الثالث: أدوار تغيرات أسعار النفط في الاقتصادات الريعية	88
1.3.2 المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	88
2.3.2 المطلب الثاني : الدور المالي لتغيرات أسعار النفط	92
3.3.2 المطلب الثالث: الدور الحكومي لتغيرات أسعار النفط	96
4.3.2 المطلب الرابع : مفهوم المرض الهولندي	100
الفصل الثالث: تحليل تغيرات أسعار النفط الخام العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2024)	
1.3 المبحث الأول: تحليل تطورات أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005-2024)	102

102	المطلب الأول : تحليل أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005 – 2024)	1.1.3
106	المطلب الثاني: آثار التغيرات في أسعار النفط الخام على الاقتصاد العراقي خلال المدة(2005-2024)	2.1.3
114	المبحث الثاني: تحليل الطلب والعرض العالميين وانعكاسهما على الاقتصاد العراقي	2.3
114	المطلب الأول: تحليل الطلب والعرض العالميين على النفط خلال المدة (2005-2024)	1.2.3
120	المطلب الثاني : تأثير التغيرات في العرض والطلب العالميين على قطاع النفط العراقي خلال المدة (2005 – 2024)	2.2.3
127	المبحث الثالث: تحليل واقع المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005-2024)	3.3
127	المطلب الأول : هيكل الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة خلال المدة(2005-2024)	1.3.3
133	المطلب الثاني : مصادر تمويل المشاريع التنموية في العراق خلال المدة(2005 – 2024)	2.3.3
الفصل الرابع : قياس أثر متغيرات أسعار النفط في تمويل المشاريع التنموية للمدة(2005-2024)		
142	المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر أسعار النفط الخام العالمية في تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة (2005-2024)	1.4
142	المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي:	1.1.4
146	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	2.1.4
152	المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة	3.1.4
157	المبحث الثاني : تحليل اختبارات التكامل المشترك وفترة الابطاء المثلى	2.4
157	المطلب الأول : فترة الابطاء المثلى	1.2.4
159	المطلب الثاني : تحليل اختبار التكامل المشترك	2.2.4
164	المطلب الثالث : تقدير معادلة الانحدار	3.2.4
الاستنتاجات والتوصيات		
174	الاستنتاجات	
178	التوصيات	
180	المصادر والمراجع	
---	ABSTRACT	

فهرست الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجداول	رقم الجدول
10	معايير اختيار المتغيرات	جدول 1 - 1
10	المتغير التابع	جدول 1 - 2
11	المتغيرات المستقلة	جدول 1 - 3
13	الاتجاهات المتوقعة للعلاقات بين المتغيرات	جدول 1 - 4
48	حصص الدول المنتجة للنفط الخام في (2023) على مستوى العالم	جدول 2 - 1
58	الصدمات النفطية خلال المدة (1973-2020)	جدول 2 - 2
68	أنواع تمويل المشاريع ومصادرها	جدول 2 - 3
84	ملخص التجارب العالمية ومدى اختلافها مع النموذج العراقي	جدول 2 - 4
90	المعايير الكمية لقياس درجة الرعية في الاقتصاد العراقي	جدول 2 - 5
105	الأسعار الشهرية لخام برنت ومتوسط الأسعار السنوي خلال المدة (2005 - 2024) بالدولار الأمريكي	جدول 3 - 1
111	تطور حجم الاحتياطات الاجنبية للمدة (2005 - 2024)	جدول 3 - 2
118	فائض سوق النفط العالمي وعجزه خلال المدة (2005 - 2024)	جدول 3 - 3
121	هيكل الأسواق المستهدفة لتصدير النفط العراقي خلال المدة (2010 - 2024)	جدول 3 - 4
125	آثار خفض حصة العراق من قبل اوبك+ على الايرادات النفطية خلال المدة (2020 - 2024)	جدول 3 - 5
130	توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال المدة (2005-2024)	جدول 3 - 6
137	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2005-2024)	جدول 3 - 7
142	الرموز والمصطلحات التي تم استخدامها في النموذج	جدول 4 - 1
154	اختبار الاستقرارية ديكي فولر المعدل للمتغيرات المستقلة	جدول 4 - 2
156	اختبار الاستقرارية فليبس بيرون المعدل للمتغيرات المستقلة	جدول 4 - 3
158	تحديد فترة الابطاء المثلى	جدول 4 - 4
161	التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة	جدول 4 - 5
166	تقدير معادلة الانحدار لنموذج الانفاق الاستثماري في العراق	جدول 4 - 6
170	ملخص الاختبارات التشخيصية	جدول 4 - 7
170	نتائج اختبار التعدد الخطي (VIF) واختبار Hausman	جدول 4 - 8

فهرست الاشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رسم توضيحي 1-1	المخطط الفرضي للبحث	14
رسم توضيحي 1-2	المخطط النظري للعلاقات السببية	77
رسم توضيحي 2-2	آلية عمل الصندوق النرويجي	79
رسم توضيحي 1-3	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005-2024)	107
رسم توضيحي 2-3	معدل نمو الناتج المحلي في العراق خلال المدة (2005-2024)	109
رسم توضيحي 3-3	تطورات الطلب العالمي على النفط للمدة (2005-2024)	115
رسم توضيحي 4-3	متوسط الإنتاج العالمي السنوي من النفط (مليون برميل / اليوم)	117
رسم توضيحي 5-3	التوازن بين الطلب والعرض العالميين على النفط خلال المدة (2005-2024)	120
رسم توضيحي 6-3	حصة العراق من الإنتاج العالمي للمدة (2005-2024)	123
رسم توضيحي 7-3	العلاقة بين الموازنة الاستثمارية والإيرادات النفطية خلال المدة (2005-2024)	129
رسم توضيحي 8-3	النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية للمدة (2005-2024)	131
رسم توضيحي 9-3	نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية خلال المدة (2005-2024)	132
رسم توضيحي 1-4	الرسم البياني للناتج المحلي الاجمالي	147
رسم توضيحي 2-4	الرسم البياني للاستقرار السياسي	148
رسم توضيحي 3-4	الرسم البياني لمعدل التضخم	149
رسم توضيحي 4-4	الرسم البياني لأسعار النفط الخام	150
رسم توضيحي 5-4	الرسم البياني للإنفاق الاستثماري	151
رسم توضيحي 6-4	التكامل المشترك لمتغيرات النموذج	163

فهرست الملحقات

رقم الملحق	عنوان الملحق
1.	تسهيل مهمة

المقدمة

المقدمة

تُعد أسعار النفط الخام العالمية أحد العوامل الأساسية في الاقتصاد العالمي، نظراً لدورها الحيوي بوصفها مصدراً رئيساً للطاقة والتمويل في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على صادرات النفط بوصفها مصدراً رئيساً للإيرادات الحكومية (خليفة، 2024؛ جميل، 2021). وتتسم هذه الأسعار بالتغيرات الحادة والتأثر بعوامل متعددة، منها تقلبات العرض والطلب العالميين، والأزمات الجيوسياسية، والسياسات الاقتصادية العالمية، وقرارات تحالفات المنتجين كأوبك وأوبك+، والمضاربات المالية في أسواق العقود الآجلة (التميمي والنجفي أبادي، 2019؛ المزيني، 2013؛ Caldara et al , 2019). وقد شهدت أسواق النفط العالمية خلال العقدين الأخيرين تقلبات حادة غير مسبوقة، تراوحت بين مستويات قياسية مرتفعة تجاوزت 130 دولاراً للبرميل، ومستويات متدنية وصلت إلى أقل من 30 دولاراً، مما ألقى بظلاله على الاقتصادات العالمية، وخصوصاً الدول الريعانية المعتمدة على النفط (المالكي، 2018؛ عباس، 2021).

وتؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر في قدرة الدول على تمويل مشاريعها التنموية. فعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الإيرادات الحكومية، مما يتيح للدول استثمار المزيد في البنية التحتية، والصحة، والتعليم، والمشروعات الصناعية، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل (الجبوري، 2016؛ العيسى، 2016). وفي المقابل، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقلص الموارد المالية، مما يجبر الحكومات على إعادة جدولة المشاريع أو تأجيلها، مما قد يؤدي إلى ضعف في تنفيذ الخطط التنموية وتقليل الدعم للمشروعات الاجتماعية الحيوية (العبادي، 2019؛ زيارة وناجي، 2017).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الاستثماري في الدول الريعانية تتميز بالتعقيد، حيث تؤدي الوفرة النفطية في كثير من الأحيان إلى زيادة الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) على حساب الإنفاق الاستثماري، وهو ما يُعرف بظاهرة "لعنة الموارد" (Resource Curse) و"المرض الهولندي" (Dutch Disease) (van der Ploeg, 2011;) (Acemoglu & Robinson, 2012; روس، 2007). وقد أكدت دراسات سابقة أن الاقتصاد العراقي يعاني من هذه الظاهرة بشكل حاد، حيث تصل نسبة الإنفاق التشغيلي إلى أكثر من 70% من إجمالي النفقات، في حين لا تتجاوز نسبة الإنفاق الاستثماري 20% في أحسن حالاتها (الياسري، 2022؛ المطوري والسالم، 2015؛ صالح، 2012).

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول العلاقة بين تغيرات أسعار النفط الخام العالمية وتمويل المشاريع التنموية في العراق، وذلك للمدة (2005-2024). ويأتي اختيار هذه المدة لكونها شهدت تحولات اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة في العراق، فضلاً عن تقلبات حادة غير مسبقة في أسعار النفط العالمية (البنك الدولي، 2023؛ صندوق النقد الدولي، 2024). وهذا يجعل الاقتصاد العراقي، بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط بنحو 93% من إيراداته العامة وحوالي 60% من ناتجه المحلي الإجمالي، في وضع هش أمام هذه التقلبات (وزارة التخطيط العراقية، 2024؛ البنك المركزي العراقي، 2023).

وتكمن الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها في أن معظم الدراسات السابقة ركزت على العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة أو النمو الاقتصادي (كيطان، 2019؛ قريبي وآخرون، 2023؛ زيارة وناجي، 2017؛ عبداللطيف وخماس، 2023)، أو على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بتال وآخرون، 2011؛ كاظم، 2014؛ يعقوب وحمدان، 2017)، دون التطرق إلى أثر تغيرات أسعار النفط في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة من خلال الإنفاق الاستثماري الحكومي. كما أن الدراسات السابقة لم تجمع بين المتغيرات الخمسة (أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الاستقرار السياسي، سعر الصرف) في نموذج قياسي واحد لقياس أثرها في الإنفاق الاستثماري في العراق، وهو ما يمثل إضافة جديدة لهذا البحث.

ويهدف هذا البحث إلى متابعة التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وتحليلها خلال المدة المذكورة، وقياس أثر هذه التغيرات في تمويل المشاريع التنموية في العراق، وتحديد المعوقات والتحديات التي تقف أمام هذا التمويل، واستشراف السياسات اللازمة للنهوض بواقع التنوع الاقتصادي في العراق. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي اقترحه Pesaran et al (2001)، وذلك لملاءمته للعينات الصغيرة، وعدم اشتراطه أن تكون جميع المتغيرات مستقرة بنفس الدرجة. وقد تم استخدام هذا النموذج لقياس العلاقة بين متغيرات أسعار النفط الخام (PO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR) في الإنفاق الاستثماري الفعلي (INVST) بوصفه مؤشراً لتمويل المشاريع التنموية، وذلك باستخدام برنامج EViews 13.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية: يتناول الفصل الأول منهجية البحث والدراسات السابقة، ويشمل مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وفرضياته، ومخططه الفرضي،

ومنهجيته، وحدوده، فضلاً عن استعراض وتحليل لأهم الدراسات السابقة ذات الصلة. ويتناول الفصل الثاني الإطار النظري والتحليلي للعلاقة بين أسعار النفط وتمويل المشاريع التنموية، عبر ثلاثة مباحث: طبيعة سوق النفط العالمي، ومفاهيم تمويل المشاريع التنموية، وأدوار تغيرات أسعار النفط في الاقتصادات الريعية، مع مقارنة نقدية بين النظريات واشتقاق العلاقات السببية بين المتغيرات. أما الفصل الثالث فيتضمن تحليلاً لتغيرات أسعار النفط الخام العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي، من خلال تحليل تطورات الأسعار، وتحليل الطلب والعرض العالميين، وتحليل واقع المشاريع التنموية في العراق. وأخيراً، يتناول الفصل الرابع القياس الكمي لأثر متغيرات أسعار النفط في تمويل المشاريع التنموية، باستخدام نموذج ARDL، مع عرض الاختبارات التشخيصية والاستقرارية التي تؤكد صحة النموذج. ويُختتم البحث بعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تسهم في رسم ملامح سياسات اقتصادية أكثر استدامة للاقتصاد العراقي.

ومن المؤمل أن يسهم هذا البحث في تقديم إضافة علمية متواضعة إلى الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الريعي وإدارة الموارد الطبيعية في العراق، وأن يكون مرجعاً مفيداً لصناع القرار، والباحثين، والمهتمين بالشأن الاقتصادي العراقي.

الفصل الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

1.1. المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يُعد النفط الخام من أهم السلع الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، إذ تتأثر أسعاره بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، مثل تغيرات العرض والطلب العالميين، والأزمات الدولية، وقرارات تحالف (أوبك+)، والسياسات النقدية للدول الكبرى، فضلاً عن المضاربات في الأسواق المالية. وقد انعكست هذه العوامل في صورة تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة في الاقتصادات المعتمدة على الإيرادات النفطية، ولا سيما الاقتصادات الريعية.

ويُعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثراً بهذه التقلبات، نتيجة اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، إذ تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، مما يجعل قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الاستثماري والمشروعات التنموية مرتبطة بدرجة كبيرة بمستوى أسعار النفط العالمية. وقد أدى ذلك إلى تعرض الإنفاق الاستثماري لتذبذبات مستمرة، انعكست على تنفيذ العديد من المشروعات التنموية، وأضعفت قدرة الحكومة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ولا تقتصر المشكلة على تأثير تقلبات أسعار النفط في حجم الموارد المالية المتاحة، بل تمتد إلى وجود مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر في حجم الإنفاق الاستثماري، من أهمها الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومؤشر الاستقرار السياسي، وسعر الصرف، إذ تسهم هذه المتغيرات في تحديد البيئة الاقتصادية التي يتم في ظلها اتخاذ قرارات الإنفاق الاستثماري وتنفيذ المشروعات التنموية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، فإن معظمها ركز على تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي أو الإيرادات العامة أو الموازنة العامة، في حين لم تجمع دراسة - في حدود اطلاع الباحث - بين متغيرات أسعار النفط الخام، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومؤشر الاستقرار السياسي، وسعر الصرف، ضمن نموذج قياسي واحد لقياس

أثرها في الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا خلال مدة الدراسة، وهو ما يمثل فجوة بحثية يسعى هذا البحث إلى معالجتها.

وانطلاقًا من ذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط الخام العالمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وقياس أثرها في الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا في العراق خلال المدة (2005-2024)، اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، بما يسهم في تفسير طبيعة هذه العلاقة، وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز تمويل المشروعات التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تؤثر التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية (PO)، والنواتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR)، في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا (INVST) في العراق خلال المدة (2005-2024)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الآتية:

- س1. ما طبيعة التغيرات التي شهدتها أسعار النفط الخام العالمية خلال مدة الدراسة؟
- س2. ما أثر التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية (PO) في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا في العراق؟
- س3. ما أثر النواتج المحلي الإجمالي (GDP) في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا؟
- س4. ما أثر معدل التضخم (INF) في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا؟
- س5. ما أثر مؤشر الاستقرار السياسي (PI) في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا؟
- س6. ما أثر سعر الصرف (EXR) في حجم الإنفاق الاستثماري المنفذ فعليًا؟
- س7. هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والمتغيرات المستقلة خلال مدة الدراسة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. الأهمية العلمية (الأكاديمية)

سد الفجوة البحثية: يسد البحث فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الاقتصادية العراقية، حيث لم تجمع دراسة سابقة بين المتغيرات الخمسة (أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الاستقرار السياسي، سعر الصرف) في نموذج قياسي واحد لقياس أثرها في الإنفاق الاستثماري في العراق. كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت على العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة أو النمو الاقتصادي (كيطان، 2019؛ قريري وآخرون، 2023)، أو على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (بتال وآخرون، 2011؛ كاظم، 2014)، دون التطرق إلى أثر تغيرات أسعار النفط في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة من خلال الإنفاق الاستثماري الحكومي.

المنهجية المتقدمة: يستخدم البحث منهجية قياسية متقدمة وهي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي اقترحه Pesaran et al (2001)، والذي يتعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، ويسمح بتحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، كما أنه ملائم للعينات الصغيرة، وهو ما يتناسب مع حجم البيانات المتاحة للاقتصاد العراقي.

حدثة المدة الزمنية: يغطي البحث مدة زمنية حديثة (2005-2024)، تشهد تحولات اقتصادية وسياسية وأمنية كبيرة في العراق، وتقلبات حادة في أسعار النفط، مما يجعل الدراسة أكثر شمولية وقادرة على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

إدخال متغيرات جديدة: يُدخل البحث متغيرين جديدين لم تناولهما الدراسات السابقة في هذا السياق، وهما: مؤشر الاستقرار السياسي (PI) وسعر الصرف (EXR)، مما يثري الأدبيات الاقتصادية ويقدم رؤية أكثر شمولية للعلاقة بين أسعار النفط وتمويل المشاريع التنموية.

2. الأهمية العملية (التطبيقية)

تحليل واقع التمويل والتنفيذ: يقدم البحث رؤية تحليلية لواقع تمويل المشاريع التنموية في العراق من خلال قناتي الانتقال: الإيرادات النفطية والحيز المالي الحكومي، ويحدد المعوقات التي تقف أمام هذا التمويل، كما يحلل الفجوة بين الإنفاق الاستثماري المخطط والمنفذ فعلياً، مما يساعد في فهم أسباب ضعف تنفيذ المشاريع التنموية.

توجيه السياسات المالية والنقدية: يمكن الاستفادة من نتائج البحث في توجيه السياسات المالية والنقدية، من خلال تحديد كيفية تأثير تغيرات أسعار النفط في الإيرادات العامة والحيز المالي الحكومي، وبالتالي في حجم الإنفاق الاستثماري. كما يساعد في تصميم سياسات مالية مضادة للدورات الاقتصادية، تحد من هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الأزمات العالمية.

توصيات عملية لصناع القرار: يقدم البحث توصيات عملية لصناع القرار، تساعد في رسم سياسات اقتصادية أكثر استدامة، تشمل: إنشاء صندوق سيادي عراقي، وإعادة هيكلة الموازنة العامة لزيادة حصة الإنفاق الاستثماري، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

3. الأهمية الوطنية (الاقتصادية والاجتماعية):

تحقيق التنمية المستدامة: يسهم البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في العراق، من خلال تقديم حلول عملية لتعزيز تمويل المشاريع التنموية، وزيادة كفاءة الإنفاق الاستثماري، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فهم أعمق للعلاقة بين النفط والتنمية: يساعد البحث في فهم أعمق للعلاقة بين الإيرادات النفطية والتنمية الاقتصادية في العراق، من خلال تحليل قناتي الانتقال (الإيرادات النفطية والحيز المالي الحكومي) وتأثيرها في الإنفاق الاستثماري المنفذ. وهذا الفهم يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل، من خلال توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المشاريع التي تخدم الفئات الأكثر احتياجاً.

معالجة الاختلالات الهيكلية: يتناول البحث الاختلالات الهيكلية العميقة في الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القطاعات الإنتاجية، وهيمنة

الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري، وانتشار الفساد، وضعف المؤسسات، مما يجعله مرجعاً مهماً لصناع القرار في معالجة هذه الاختلالات.

ثالثاً: أهداف البحث:

بالنظر إلى مشكلة البحث وأهميته، فإن أهدافه هي:

الهدف الأول: تحليل طبيعة التغيرات التي شهدتها أسعار النفط الخام العالمية خلال مدة البحث (2005-2024)، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

الهدف الثاني: قياس أثر التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية (PO) في الإنفاق الاستثماري المنفذ فعلياً (INVST)، من خلال قنوات الانتقال المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR)

الهدف الثالث: تحليل الفجوة بين الإنفاق الاستثماري المخطط والمنفذ فعلياً في العراق خلال مدة البحث، وتحديد أبرز المعوقات التي تقف أمام تنفيذ المشاريع التنموية.

الهدف الرابع: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، مؤشر الاستقرار السياسي، سعر الصرف) في الإنفاق الاستثماري المنفذ فعلياً في العراق، باستخدام نموذج ARDL.

الهدف الخامس: اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري المنفذ والمتغيرات المستقلة (PO, GDP, INF, PI, EXR) في العراق خلال مدة البحث.

الهدف السادس: استخلاص دلالات سياسية من نتائج التحليل القياسي، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار بهدف تعزيز استدامة تمويل المشاريع التنموية في العراق، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة.

رابعاً: فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيرات أسعار النفط الخام العالمية والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومؤشر الاستقرار السياسي، وسعر الصرف) وبين الإنفاق الاستثماري في العراق خلال المدة (2005-2024).

الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى (H1a)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الإنفاق الاستثماري (INVST).

الفرضية الفرعية الثانية (H1b)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط الخام (PO) في الإنفاق الاستثماري (INVST).

الفرضية الفرعية الثالثة (H1c)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم (INF) في الإنفاق الاستثماري (INVST).

الفرضية الفرعية الرابعة (H1d)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي (PI) في الإنفاق الاستثماري (INVST).

الفرضية الفرعية الخامسة (H1e)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف (EXR) في الإنفاق الاستثماري (INVST).

الفرضية الثانية

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (Long-run Equilibrium Relationship) بين الإنفاق الاستثماري والمتغيرات المستقلة (EXR، PI، INF، GDP، PO) خلال مدة الدراسة.

الفرضية الثالثة

توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والإنفاق الاستثماري، ويتجه النموذج نحو التوازن طويل الأجل من خلال آلية تصحيح الخطأ (Error Correction Mechanism)

خامساً : المخطط الفرضي :

1. المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

يتضمن النموذج القياسي خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد، تم اختيارها بناءً على الأسس النظرية والدراسات السابقة

معايير اختيار المتغيرات

تم اختيار متغيرات النموذج وفق المعايير التالية

جدول (1-1) معايير اختيار المتغيرات

المعيار	التوضيح
الأساس النظري	اعتماداً على النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الاستثماري (نظرية الاقتصاد الريعي، نظرية لعنة الموارد، النظرية الكينزية، نظريات الاقتصاد المؤسسي)
الدراسات السابقة	الاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الاستثماري
توفر البيانات	اختيار المتغيرات التي تتوفر لها بيانات سنوية منتظمة من مصادر رسمية (البنك الدولي، البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط)
الأهمية الاقتصادية	اختيار المتغيرات الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العراقي، وهي: الإيرادات النفطية (93% من الإيرادات العامة)، والناتج المحلي (60% من الناتج)، وسعر الصرف، والاستقرار السياسي
الملاءمة للنموذج القياسي	اختيار متغيرات تتناسب مع منهجية ARDL من حيث عدد المشاهدات (20 سنة) وسهولة القياس

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحث

2. المتغير التابع

جدول (2-1) المتغير التابع

الرمز	التعريف	نوع البيانات	استخدام اللوغاريتم	وحدة القياس	المتغير	المصدر
INVST	النفقات الاستثمارية	بالأسعار	لم يتم	مليار	الإنفاق	وزارة التخطيط

الرمز	التعريف	نوع البيانات	استخدام اللوغاريتم	وحدة القياس	المتغير	المصدر
	المنفذة فعلياً في الموازنة العامة، والتي تُخصص لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية والخدمات الأساسية	الجارية	استخدام اللوغاريتم	دينار عراقي	الاستثماري الفعلي كمؤشر لتمويل المشاريع التنموية	العراقية – الحسابات الختامية

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحث

3. المتغيرات المستقلة

جدول (3-1) المتغيرات المستقلة

المتغير	الرمز	نوع البيانات	وحدة القياس	المصدر
أسعار النفط الخام	PO	بالأسعار الجارية	دولار/برميل	Trading Economics / EIA
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	بالأسعار الجارية	مليار دينار عراقي	البنك الدولي / البنك المركزي العراقي
معدل التضخم	INF	نسبة مئوية	نسبة مئوية (%)	البنك الدولي / الجهاز المركزي للإحصاء
مؤشر الاستقرار	PI	قيمة سالبة	قيمة سالبة	البنك الدولي

المتغير	الرمز	نوع البيانات	وحدة القياس	المصدر
السياسي		(مؤشر)	(مؤشر)	(WGI)
سعر الصرف الرسمي	EXR	بالأسعار الجارية	دينار/دولار	البنك المركزي العراقي / CEIC Data

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحث

4. توضيح العلاقة بين المتغيرات:

في النموذج القياسي، تدخل جميع المتغيرات (PO, GDP, INF, PI, EXR) كمتغيرات مستقلة في معادلة الانحدار. ولكن من الناحية النظرية، تُعتبر أسعار النفط الخام (PO) هي المتغير المستقل الرئيسي، بينما تمثل (GDP, INF, PI, EXR) قنوات انتقال (متغيرات وسيطة) ينقل من خلالها أثر تغيرات أسعار النفط إلى الإنفاق الاستثماري (INVST).

5. سبب عدم استخدام اللوغاريتمات

- أ- لم يتم استخدام التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات للأسباب الآتية:
- ب- وجود قيم سالبة: بعض المتغيرات تحتوي على قيم سالبة مثل مؤشر الاستقرار السياسي PI واللوغاريتم لا يعرف للقيم السالبة.
- ت- المتغيرات النسبية: بعض المتغيرات هي نسب مئوية مثل التضخم (INF) والمؤشرات (مثل)، ولا يُنصح باستخدام اللوغاريتم لها.
- ث- طبيعة البيانات: البيانات المستخدمة هي بيانات سنوية (20 مشاهدة)، واستخدام اللوغاريتم قد لا يحسن من أداء النموذج في العينات الصغيرة.
- ج- الهدف من النموذج: يهدف النموذج إلى قياس العلاقة بين المتغيرات في صورتها الطبيعية، لأن التغيرات المطلقة في الأسعار والإنفاق هي الأكثر أهمية لصنع القرار.

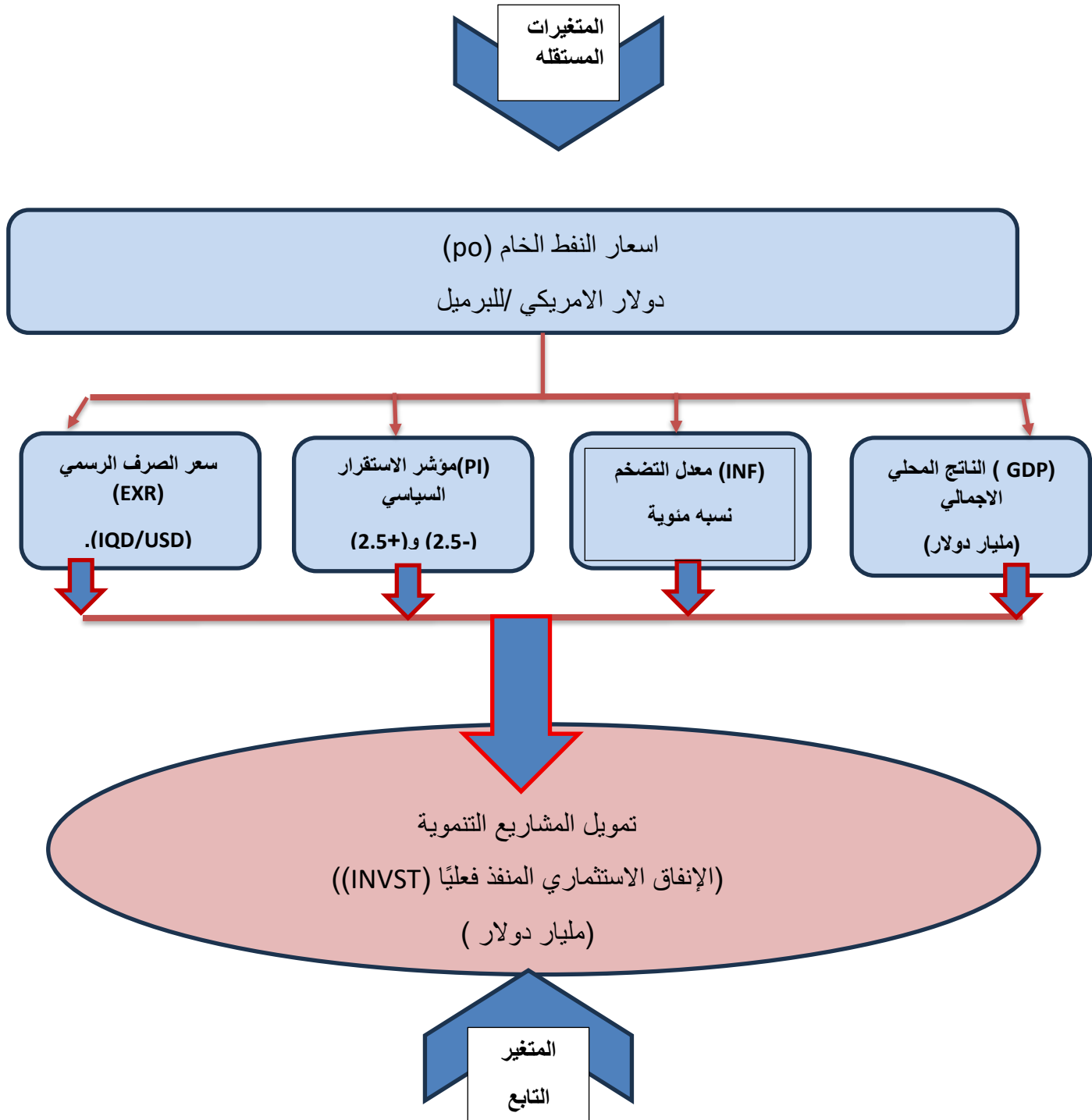
6. الاتجاهات المتوقعة للعلاقات بين المتغيرات

جدول (1-4) الاتجاهات المتوقعة للعلاقات بين المتغيرات

العلاقة	الاتجاه المتوقع	التبرير النظري
$GDP \rightarrow INVST$	(+) طردي	النظرية الكينزية: زيادة الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحفز الاستثمار
$PO \rightarrow INVST$	(-) عكسي	نظرية الاقتصاد الريعي ولعنة الموارد: الوفرة النفطية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري
$INF \rightarrow INVST$	(+) طردي ضمن مستويات معتدلة	العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي: التضخم المعتدل يعكس زيادة الطلب الكلي ويحفز الاستثمار
$PI \rightarrow INVST$	(+) طردي	نظريات الاقتصاد المؤسسي: الاستقرار السياسي يقلل المخاطر ويعزز ثقة المستثمرين
$EXR \rightarrow INVST$	(-) عكسي	نظرية التوازن العام: انخفاض قيمة العملة يزيد تكلفة الاستيراد ويقلل القدرة على تمويل المشاريع

المصدر : تم اعداده بواسطة الباحث

7. المخطط الفرضي للعلاقات



رسم توضيحي (1.1) المخطط الفرضي للبحث

8. توضيح العلاقة بين المتغيرات

يوضح المخطط الفرضي العلاقة بين المتغيرات على النحو الآتي:

أسعار النفط الخام (PO) : هي المتغير المستقل الرئيسي، حيث تؤثر التغيرات في أسعار النفط في الاقتصاد العراقي من خلال قنوات متعددة.

المتغيرات (GDP, INF, PI, EXR) تدخل كمتغيرات مستقلة في معادلة الانحدار، ولكن من الناحية النظرية هي مؤشرات لأسعار النفط

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تؤثر تغيرات أسعار النفط في الناتج المحلي، الذي بدوره يؤثر في الإنفاق الاستثماري.

معدل التضخم (INF): تؤثر تغيرات أسعار النفط في مستوى الأسعار، مما ينعكس على تكاليف الاستثمار.

مؤشر الاستقرار السياسي (PI): تؤثر تغيرات أسعار النفط في الاستقرار السياسي (خاصة في الدول الريفية)، مما يؤثر في قرارات الاستثمار.

سعر الصرف (EXR): تؤثر تغيرات أسعار النفط في الإيرادات النفطية، مما ينعكس على سعر الصرف، وبالتالي على تكلفة استيراد السلع الرأسمالية.

الإنفاق الاستثماري الفعلي (INVST): هو المتغير التابع، الذي يعكس تمويل المشاريع التنموية في العراق، ويتأثر مباشرة بالمتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه.

9. مصادر البيانات

- اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الرسمية في جمع البيانات، وهي:
- أ- وزارة التخطيط العراقية - قسم الدراسات الاقتصادية والمالية: تم الحصول منها على بيانات الإنفاق الاستثماري الفعلي.
 - ب- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والبحوث: تم الحصول منها على بيانات سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية.
 - ت- الجهاز المركزي للإحصاء: تم الحصول منها على بيانات التضخم والناتج المحلي الإجمالي.
 - ث- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank) - قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI): تم الحصول منها على بيانات الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.
 - ج- صندوق النقد الدولي (IMF) - تقارير المادة الرابعة للعراق: تم الحصول منها على البيانات المالية الكلية.
 - ح- منصة Trading Economics ووكالة الطاقة الدولية (EIA): تم الحصول منها على بيانات أسعار النفط الخام (خام برنت)

خ- مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI): تم الحصول منها على بيانات مؤشر الاستقرار السياسي.

10. ملخص المخطط الفرضي

يعتمد المخطط الفرضي على نموذج قياسي يتضمن متغيراً تابعاً وخمسة متغيرات مستقلة، وقد تم اختيار هذه المتغيرات وفق معايير محددة تشمل: الأساس النظري، والدراسات السابقة، وتوفر البيانات، والأهمية الاقتصادية، والملاءمة للنموذج القياسي. ويستخدم النموذج منهجية ARDL (الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع) باستخدام برنامج EViews 13، وذلك لملاءمتها للعينات الصغيرة وقدرتها على التعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. وقد اعتمد البحث على بيانات سنوية للمدة (2005-2024) بواقع 20 مشاهدة، ولم يتم استخدام التحويل اللوغاريتمي لأي من المتغيرات، حيث أن بعضها يحتوي على قيم سالبة (مثل مؤشر الاستقرار السياسي)، وبعضها الآخر نسب مئوية (مثل التضخم)، كما أن البيانات بالأسعار الجارية تعكس القيم الفعلية التي تهم صناع القرار. وتشمل المتغيرات المستقلة: أسعار النفط الخام (PO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف الرسمي (EXR)، في حين يتمثل المتغير التابع في الإنفاق الاستثماري الفعلي (INVST) بوصفه مؤشراً لتمويل المشاريع التنموية.

سادساً : منهجية البحث :

اعتمد الباحث على الأسلوبين الوصفي التحليلي والكمي القياسي ، فالوصفي التحليلي لبيان ماهية كل من التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية، وتمويل المشاريع التنموية ، وتحليل متغيراتها ، والكمي الذي تستخدم فيه أدوات الاقتصاد الكمي لقياس العلاقة والأثر بين متغيرات أسعار النفط الخام العالمي ، وتمويل المشاريع التنموية ، وتم استخدام العديد من الاختبارات التي تم اعتمادها في النموذج مثل اختبارات الاستقرار واختبار التكامل المشترك .

1. الحدود الزمانية : المدة (2005-2024)

تم اختيار المدة الزمنية (2005-2024) لتغطية فترة زمنية كافية تعكس التغيرات الاقتصادية في العراق، ولتوفر البيانات من مصادرها الرسمية. وقد اعتمد البحث على البيانات السنوية لعدة أسباب:

أ- أن معظم المتغيرات المستخدمة في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستثماري، مؤشر الاستقرار السياسي، سعر الصرف) غير متوفرة إلا بصورة

سنوية من مصادرها الرسمية مثل البنك الدولي، والبنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط العراقية.

ب- أن المدة الزمنية المذكورة (20 سنة) تمثل فترة زمنية كافية للتحليل القياسي، خاصة في الدراسات التي تهدف إلى قياس العلاقات طويلة الأجل، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الفترة الزمنية الممتدة لعقدين أو أكثر تعد كافية لالتقاط الديناميكيات الهيكلية للاقتصاد.

ت- أن منهجية ARDL التي يستخدمها البحث قد أثبتت كفاءتها الإحصائية مع العينات الصغيرة، كما ورد في الأدبيات القياسية (Pesaran et al., 2001)، حيث أشارت الدراسات التطبيقية إلى أن هذه المنهجية تقدم تقديرات موثوقة حتى مع عينات تتراوح بين 20 و 30 مشاهدة، شريطة اجتياز الاختبارات التشخيصية الأساسية.

ث- أن الفترة (2005-2024) تتسم بالتجانس النسبي في منهجية قياس المتغيرات، حيث تشكلت المؤسسات الاقتصادية العراقية بعد عام 2003، وبدأ توثيق البيانات بشكل منتظم ومنهجي، مما يضمن دقة وموثوقية البيانات المستخدمة في التحليل.

ج- أن الاقتصاد العراقي، كغيره من الاقتصادات النامية، يعاني من شح البيانات والمعلومات الإحصائية المنتظمة، خاصة في الفترات السابقة لعام 2003، مما يجعل التوسع إلى ما قبل هذه الفترة أمراً صعباً من الناحية العملية، وقد يؤدي إلى استخدام بيانات غير دقيقة أو غير متجانسة.

2. الحدود المكانية: (العراق).

3. تم تطبيق الخطوات القياسية التالية لتقدير النموذج باستخدام برنامج EViews 13.

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي-فولر المعدل (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل متغير. وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ولكنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، مما يستوفي الشرط الأساسي لتطبيق منهجية ARDL (ألا يوجد متغير متكامل من الدرجة الثانية) (2).

الخطوة الثانية: تحديد فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection): تم تحديد عدد الفترات الزمنية السابقة (Lags) التي تُستخدم في النموذج باستخدام معايير المعلومات (AIC, SC, HQ)، حيث تم اختيار فترة الإبطاء التي تعطي أقل القيم لهذه المعايير.

الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك (Bounds Test): تم تطبيق اختبار التكامل المشترك بحدود (Pesaran et al., 2001) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد تمت مقارنة قيمة F-statistic المحسوبة بالقيم الحرجة الحدودية (0) و (1) عند مستوى معنوية 5%. وإذا كانت قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى، فهذا يعني وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الخطوة الرابعة: تقدير نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، تم تقدير نموذج ARDL لتحديد العلاقات طويلة وقصيرة الأجل. وقد تم تقدير النموذج بالصيغة التالية:

نموذج ARDL مع فترة الإبطاء (Lag = 2)

$$INVST_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} INVST_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{2i} GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{3i} PO_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{4i} INF_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{5i} PI_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{6i} EXR_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث :

$INVST_t$ الإنفاق الاستثماري في الفترة الحالية (المتغير التابع)

$INVST_{t-i}$ قيم الإنفاق الاستثماري السابقة (الإبطاء الذاتي)

GDP_{t-i} قيم الناتج المحلي الإجمالي السابقة (المتغير المستقل)

PO_{t-i} قيم أسعار النفط السابقة

INF_{t-i} قيم التضخم السابقة

PI_{t-i} قيم الاستقرار السياسي السابقة

EXR_{t-i} قيم سعر الصرف السابقة

β_0 الحد الثابت

ε_t حد الخطأ العشوائي

عدد فترات الإبطاء (وهو 2 في هذا النموذج)

علامة الجمع Σ

حيث تم تحديد فترة الإبطاء المثلى بـ (2) وفقاً لمعايير المعلومات، وتم تقدير النموذج باستخدام برنامج 13 EViews. وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في جدول (4-6).

الخطوة الخامسة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد سرعة التكيف نحو التوازن في الأجل الطويل. وقد تم حساب معامل تصحيح الخطأ (ECT) الذي يجب أن يكون سالباً ومعنوياً إحصائياً، حيث يشير إلى النسبة المئوية من اختلالات التوازن التي يتم تصحيحها في كل فترة زمنية.

الخطوة السادسة: الاختبارات التشخيصية: تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من صحة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية الأساسية، وهي:

اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Test).

اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity BPG Test).

اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera Test).

اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM و CUSUM of Squares).

اختبار التعدد الخطي (VIF).

2.1. المبحث الثاني : الدراسات السابقة

عنوان الدراسة: قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015).

الهدف:

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على حصة الإيرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال قياس العلاقة بين المتغيرين خلال فترة زمنية شهدت تغيرات حادة في أسعار النفط.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام الانحدار الخطي البسيط (OLS)، واعتمدت على بيانات ثانوية سنوية من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية للمدة (2003-2015).

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط الخام لها تأثير طردي على الإيرادات العامة، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.78$)، مما يشير إلى أن 78% من التغيرات في الإيرادات العامة تفسر بتغيرات أسعار النفط، وهي نسبة مرتفعة تعكس درجة الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على النفط. كما أظهرت النتائج أن تأثير الانخفاض في الأسعار يكون أكثر حدة من تأثير الارتفاع، مما يعكس حالة عدم التماثل في استجابة الإيرادات للصدمات السعيرية.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت دليلاً كمياً واضحاً على العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات العامة في العراق، مما يساهم في فهم طبيعة الاقتصاد الريعي العراقي. إلا أن القصور فيها يتمثل في الاعتماد على الانحدار الخطي البسيط، الذي لا يلتقط العلاقات المعقدة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن تركيزها على الإيرادات العامة دون تتبع أثرها على الإنفاق الاستثماري الفعلي أو المشاريع التنموية. كما أن المدة الزمنية للدراسة (2003-2015) قد لا تعكس التغيرات

الهيكالية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2015، خاصة فيما يتعلق بتأثير الأزمات المالية والأمنية على الإيرادات النفطية.

الفجوة البحثية:

لم تدرس الدراسة أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق الاستثماري، ولم تحلل هيكل التخصيصات مقابل التنفيذ. وهذا يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها من خلال الربط المباشر بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري الفعلي.

الدراسة الثانية: قريي وآخرون (2023)

عنوان الدراسة: أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، وتحديدًا الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، وذلك خلال المدة (1990-2021)، بهدف فهم كيفية انتقال أثر الصدمات النفطية إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد العراقي.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واعتمدت على بيانات ثنائية سنوية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمدة (1990-2021). وقد تضمنت متغيرات الدراسة أسعار النفط الخام كمتغير مستقل رئيسي، والناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف كمتغيرات تابعة. كما استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة (ADF) واختبار التكامل المشترك (Bounds Test) للتأكد من استقرار المتغيرات ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، إلا أنها أدت في النهاية إلى تحسين الأداء الاقتصادي للعراق في الأجل الطويل. وبلغ معامل تصحيح الخطأ ($ECT = -0.38$)، مما يشير إلى سرعة تكيف متوسطة، أي أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى حوالي 2.6 سنة للعودة إلى التوازن بعد أي صدمة سعرية. كما أظهرت النتائج أن تأثير تغيرات أسعار النفط يكون

أكثر وضوحاً على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي المتغيرات، مما يعكس هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في العراق.

التحليل النقدي:

تتميز هذه الدراسة باستخدامها منهجية ARDL المتقدمة، التي تتعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، مما يعزز الثقة في النتائج مقارنة بالدراسات الوصفية. كما أن المدة الزمنية الطويلة (31 سنة) سمحت بتحليل تأثير الصدمات المتعددة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم تناولها للمشاريع التنموية أو تحليل هيكل الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن أن المدة الزمنية الطويلة تضمنت تغيرات هيكلية متعددة كالحروب والعقوبات والتغيرات السياسية، مما قد يؤثر في دقة النتائج. كما أن الدراسة ركزت على المتغيرات الكلية دون ربطها بالإنفاق الحكومي أو القدرة على تمويل المشاريع التنموية، وهو ما يحد من فائدتها في فهم أثر تقلبات النفط على التنمية في العراق.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة تمويل المشاريع التنموية كمتغير تابع، ولم تدرس أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري الفعلي، وهو ما يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها من خلال الربط المباشر بين تغيرات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة الثالثة: المالكي (2018)

عنوان الدراسة: انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل تداعيات انخفاض أسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي، مع التركيز على سبل تعظيم الإيرادات غير النفطية التي يمكن أن تشكل داعماً أساسياً للموازنة العامة، وذلك من خلال استعراض الآثار السلبية لانخفاض الأسعار على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العراق، وتقديم رؤية استراتيجية للتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، واعتمدت على بيانات ثانوية سنوية من وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2017). ولم تستخدم الدراسة أي أدوات قياسية متقدمة، بل اعتمدت على التحليل النوعي والاستقرائي للبيانات المتاحة. وقد تمثلت متغيرات الدراسة في أسعار النفط كمتغير مستقل، والاقتصاد العراقي (متمثلاً في الإيرادات والإنفاق والعجز) كمتغير تابع، مع التركيز على تحليل العلاقة بين انخفاض الأسعار وتراجع الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً وبشكل كبير على الدول المنتجة للنفط، وخاصة العراق الذي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط في تمويل موازنته العامة. كما أشارت النتائج إلى أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى تراجع الإنفاق الحكومي، وزيادة العجز المالي، وتقليص المشاريع التنموية، مما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة. وأكدت الدراسة على ضرورة تنويع مصادر الدخل الأخرى كحل استراتيجي لتجنب هذه التداعيات السلبية، مع التركيز على أهمية تطوير القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والخدمات.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تطرح قضية تنويع الاقتصاد كحل استراتيجي لمواجهة تقلبات أسعار النفط، وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو التنويع الاقتصادي. إلا أن القصور فيها يتمثل في كونها دراسة وصفية تحليلية بحتة، دون استخدام أدوات قياسية متقدمة، مما يحد من قدرتها على تقديم نتائج كمية دقيقة. كما أنها ركزت على الإيرادات النفطية بشكل عام دون الخوض في تفاصيل الإنفاق الاستثماري أو المشاريع التنموية المتأثرة بهذا الانخفاض. كما أن المدة الزمنية للدراسة (2004-2017) لم تغط فترة الأزمات الأخيرة كجائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العراقي، مما يحد من حداثة النتائج.

الفجوة البحثية:

لم تتطرق الدراسة إلى المشاريع التنموية وتفاصيلها، ولم تدرس العلاقة بين انخفاض أسعار النفط والإنفاق الاستثماري الفعلي. وهذا يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري



في العراق، مع التركيز على قياس حجم التأثير وتحديد الآليات التي تنتقل عبرها هذه التأثيرات.

الدراسة الرابعة: زيارة وناجي (2017)

عنوان الدراسة: تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق - دراسة قياسية للمدة (1988-2015).

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات خلال فترة زمنية طويلة شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط، بهدف فهم كيفية انتقال أثر الصدمات السعرية إلى المستوى العام للأسعار والنشاط الاقتصادي في العراق.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام اختبارات جذر الوحدة (ADF)، واختبار التكامل المشترك (Johansen)، ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). واعتمدت على بيانات ثانوية سنوية من البنك الدولي والبنك المركزي العراقي للمدة (1988-2015). وقد شملت متغيرات الدراسة كلاً من: أسعار النفط الخام العالمية (PO) وإنتاج النفط الخام (OILP) كمغيرات مستقلة، ومعدل التضخم (INF) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمغيرات تابعة. كما استخدمت الدراسة اختبارات الاستقرار للتأكد من دقة النتائج.

النتائج الرئيسية:

أظهرت النتائج أن المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية، لكنها تصبح مستقرة عند أخذ الفروق الأولى، مما يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين أسعار النفط وإنتاج النفط، بينما لم تظهر علاقة تكاملية مع التضخم والناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبلغ معامل تصحيح الخطأ ($ECT = -0.42$) مما يشير إلى سرعة تكيف معتدلة، أي أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى حوالي 2.4 سنة للعودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة سعرية. كما أظهرت النتائج

أن تأثير تقلبات النفط على النمو الاقتصادي يكون أكبر في الأجل القصير منه في الأجل الطويل.

التحليل النقدي:

تتميز هذه الدراسة باستخدامها اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM، مما يسمح بتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعزز الثقة في النتائج. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم التطرق إلى المشاريع التنموية بشكل مباشر، والاكتفاء بالإشارة إلى النمو الاقتصادي بوصفه مؤشراً عاماً، فضلاً عن أن المدة الزمنية الطويلة تضمنت تغيرات هيكلية كبيرة (الحروب، العقوبات، الاحتلال) قد تؤثر في ثبات العلاقات المقدرة. كما أن الدراسة ركزت على الجانب الكلي دون تحليل هيكل الإنفاق العام أو تتبع أثر تقلبات النفط على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وهو ما يحد من فائدتها في فهم العلاقة بين تقلبات النفط والتنمية في العراق.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة المشاريع التنموية، ولم تدرس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري الفعلي. وهذا يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها من خلال قياس أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة الخامسة: عبداللطيف وخماس (2023)

عنوان الدراسة: تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على واقع الاقتصاد العراقي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات الأسعار ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والبطالة، خلال الفترة من 2004 إلى 2021، بهدف تقديم صورة متكاملة عن تأثير تقلبات النفط على مختلف جوانب الاقتصاد العراقي.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واعتمدت على بيانات ثنائية سنوية من البنك الدولي والبنك المركزي

العراقي. وقد تضمنت متغيرات الدراسة أسعار النفط الخام كمتغير مستقل رئيسي، والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة كمتغيرات تابعة. كما استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة (ADF) واختبار التكامل المشترك (Bounds Test) للتأكد من استقرار المتغيرات ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها.

النتائج الرئيسية:

أوضحت النتائج أن للتذبذب وتقلبات أسعار النفط العالمية الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي، وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلد وتقليص دور القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والتجارة. وبلغ معامل تصحيح الخطأ $(ECT = -0.45)$ مما يشير إلى سرعة تكيف متوسطة، أي أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى حوالي 2.2 سنة للعودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة سعرية. كما أظهرت النتائج أن تأثير التقلبات يكون أكبر على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالتضخم والبطالة.

التحليل النقدي:

تتميز هذه الدراسة باستخدامها منهجية ARDL المتقدمة، مما يعطي ثقة أكبر في النتائج مقارنة بالدراسات الوصفية، كما أنها تناولت فترة زمنية حديثة تغطي الأزمات الأخيرة. إلا أن القصور فيها يتمثل في ركزها على واقع الاقتصاد العراقي بشكل عام دون التطرق إلى المشاريع التنموية أو تحليل هيكل الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن عدم تناول التحديات المؤسسية والسياسية التي تعيق تمويل المشاريع التنموية. كما أن الدراسة لم تدرس أثر التقلبات على الإنفاق الحكومي بشكل منفصل، مما يحد من فهمها لآليات انتقال أثر تقلبات النفط إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد.

الفجوة البحثية:

لم تشير الدراسة إلى المشاريع التنموية وتفاصيلها، ولم تدرس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الاستثماري الفعلي. وهذا يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة السادسة: المزيني (2013)

عنوان الدراسة: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية، وذلك من خلال تحليل العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط وتدايعات ارتفاعها على الاقتصاد العالمي، بهدف تقديم فهم شامل لديناميكيات السوق النفطية والعوامل التي تتحكم في تحركات الأسعار.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، واعتمدت على بيانات ثانوية سنوية من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك للمدة من 2000 إلى 2012. ولم تستخدم الدراسة أي أدوات قياسية متقدمة، بل اعتمدت على التحليل النوعي للبيانات المتاحة. وقد تمثلت متغيرات الدراسة في مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والمناخية والنفسية والفنية والنقدية، بالإضافة إلى عامل الندرة، وتم دراستها كمتغيرات مستقلة مؤثرة في تقلبات أسعار النفط.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل مجتمعة أثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً، ومنها: العوامل الاقتصادية مثل العرض والطلب والنمو الاقتصادي، والعوامل الجيوسياسية مثل الحروب والنزاعات، والعوامل المناخية مثل الأعاصير والكوارث الطبيعية، والعوامل النفسية مثل التوقعات والمضاربات، والعوامل الفنية مثل التكنولوجيا والإنتاج، والعوامل النقدية مثل سعر صرف الدولار، وعامل الندرة مثل نضوب الموارد الطبيعية. كما أشارت الدراسة إلى أن هذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض بشكل معقد، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بحركة الأسعار.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديدها للعوامل المؤثرة في أسعار النفط، مما يوفر فهماً شاملاً لديناميكيات السوق النفطية. إلا أن القصور فيها يتمثل في كونها دراسة وصفية تحليلية دون استخدام أدوات قياسية متقدمة، مما يحد من قدرتها على تحديد الأهمية النسبية لكل عامل. فضلاً عن قصر المدة الزمنية التي قد لا تعكس التغيرات

الهيكالية طويلة الأجل في سوق النفط. كما أنها لم تتناول أثر هذه العوامل على الاقتصاد العراقي بشكل خاص، ولم تربط بين هذه العوامل والإنفاق الحكومي أو المشاريع التنموية.
الفجوة البحثية:

قصرت مدة الدراسة، ولم تتناول الاقتصاد العراقي بشكل خاص. وهذا يمثل الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى تجاوزها من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة السابعة: بقال وآخرون (2011)

عنوان الدراسة: دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب، بهدف معرفة مدى مساهمة هذه المصارف في دعم القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال في العراق.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، باستخدام نسب مئوية ومتوسطات حسابية، واعتمدت على بيانات مقطعية من عينة من المصارف الخاصة في العراق، بالإضافة إلى بيانات ثانوية من البنك المركزي العراقي. وقد تضمنت متغيرات الدراسة دور المصارف الخاصة كمتغير مستقل، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع، مع التركيز على قناتي التمويل المتمثلتين في الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى ظهور قناتين رئيسيتين يتم عبرهما تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف التجارية العراقية، الأولى هي عن طريق الشركة العراقية للكفالات المصرفية، والثانية هي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد بلغت نسبة مساهمة المصارف الخاصة في تمويل هذه المشاريع حوالي 15% من إجمالي التمويل المقدم، وهي نسبة متواضعة تعكس محدودية دور القطاع المصرفي الخاص في دعم هذا النوع من المشاريع.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو جانب حيوي في التنمية الاقتصادية. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم تناول التمويل الحكومي للمشاريع التنموية الكبيرة، ولا أثر تقلبات أسعار النفط في قدرة الحكومة على تمويل هذه المشاريع، فضلاً عن عدم استخدام أدوات قياسية متقدمة لقياس العلاقات بين المتغيرات. كما أن الدراسة ركزت على الجانب الوصفي دون تقديم تحليل كمي عميق للعلاقة بين متغيراتها.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة تمويل المشاريع التنموية الكبيرة أو أثر أسعار النفط على التمويل الحكومي، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال التركيز على الإنفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بتغيرات أسعار النفط.

الدراسة الثامنة: كاظم (2014)

عنوان الدراسة: المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة للعراق

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة والدور المهم الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عبر دراسة بعض التجارب الدولية المتقدمة والنامية التي استطاعت المشاريع الصغيرة أن تمارس دوراً ريادياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بهدف استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في العراق.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن، واعتمدت على بيانات ثانوية من البنك الدولي بالإضافة إلى بيانات وصفية من التجارب الدولية مثل ماليزيا وكوريا وتركيا. وقد تضمنت متغيرات الدراسة المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال كمتغيرات مستقلة، والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع، مع التركيز على مؤشرات مثل مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع مصادر الدخل وخلق فرص العمل.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تعمل على تصحيح مسار اقتصاد السوق، وتعزز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتزيد من مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الناجحة حوالي 40 إلى 60%، كما أنها تسهم في تنويع مصادر الدخل والثروة والحد من اختلال ميزان الحساب الجاري، وتعد من أهم روافد التشغيل في هذه الدول.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها استعرضت التجارب الدولية الناجحة في مجال المشاريع الصغيرة، مما يوفر دروساً مستفادة يمكن تطبيقها في العراق. إلا أن القصور فيها يتمثل في كونها دراسة وصفية مقارنة دون استخدام أدوات قياسية متقدمة، فضلاً عن تركيزها على المشاريع الصغيرة دون التطرق إلى المشاريع التنموية الكبيرة أو أثر تقلبات أسعار النفط على التمويل الحكومي. كما أن الدراسة لم تقدم آلية محددة لتطبيق هذه التجارب في العراق.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة تمويل المشاريع التنموية الكبيرة أو أثر أسعار النفط، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة التاسعة: العبادي (2019)

عنوان الدراسة: "أثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة العراق"

للمدة (2003-2018)

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية في العراق، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات الأسعار ومؤشرات التنمية الاقتصادية كالناتج المحلي والبطالة والفقر، بهدف تقديم فهم أعمق للعلاقة بين تقلبات النفط والتنمية في الاقتصاد العراقي.

المنهجية:

استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد (OLS)، واعتمدت على بيانات ثنائية سنوية من البنك الدولي والبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط للمدة من 2003 إلى 2018. وقد تضمنت متغيرات الدراسة أسعار النفط الخام كمتغير مستقل رئيسي، ومؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي، البطالة، الفقر) كمتغيرات تابعة. كما استخدمت الدراسة بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من صحة النتائج.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار النفط تفسر نحو 65% من التغيرات في مؤشرات التنمية الاقتصادية، وأن التأثير يكون أكبر في الأجل القصير منه في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشة هيكلية تجعله يتأثر بسرعة بالتغيرات السعرية. كما أظهرت النتائج أن تأثير تقلبات النفط على البطالة والفقر يكون غير مباشر عبر تأثيره على النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها حاولت ربط تقلبات أسعار النفط بالتنمية الاقتصادية، وهو ما يتقارب مع موضوع البحث الحالي. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم استخدام منهجية ARDL التي تتعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، والاكتفاء بالانحدار الخطي المتعدد، مما قد لا يلتقط الديناميكيات المعقدة للعلاقة بين المتغيرات. فضلاً عن عدم توضيح أسباب التقلبات النفطية بصورة مفصلة، وعدم تناول هيكل الإنفاق الاستثماري بشكل مباشر.

الفجوة البحثية:

لم توضح الدراسة أسباب التقلبات النفطية، ولم تتناول هيكل الإنفاق الاستثماري، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري الفعلي في العراق.

الدراسة العاشرة: يعقوب وحمدان (2017)

عنوان الدراسة: تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور رأس المال الجريء كأحد الأدوات المالية المصرفية الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر رؤية مستقبلية تتكامل فيها المنظومة المصرفية الإسلامية في البيئة العراقية، بهدف تعزيز دور هذه المشاريع في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل.

المنهجية:

استخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط، واعتمدت على بيانات مقطعية من عينة من المصارف الإسلامية في العراق، بالإضافة إلى بيانات ثانوية من البنك المركزي العراقي. وقد تضمنت متغيرات الدراسة حجم رأس المال الجريء كمتغير مستقل، وحجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع، مع التركيز على قياس قوة العلاقة بين المتغيرين.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن هناك مساهمة لرأس المال الجريء في تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دعم الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.58$) مما يشير إلى أن 58% من التغيرات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تفسر بحجم رأس المال الجريء المتاح. كما أظهرت النتائج أن هناك تحديات تواجه تطبيق هذه الأداة التمويلية في البيئة العراقية، منها ضعف الوعي المصرفي وغياب التشريعات المنظمة.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تناولت أحد الأدوات المالية الحديثة في تمويل المشاريع، وهو رأس المال الجريء، والذي يعد مستجداً على الصناعة المصرفية في العراق. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم تناول التمويل الحكومي أو أثر تقلبات أسعار النفط على قدرة الحكومة في تمويل المشاريع التنموية، فضلاً عن التركيز على الاقتصاد الجزئي دون التطرق إلى الاقتصاد الكلي وعلاقته بتمويل المشاريع.

الفجوة البحثية:

لم تتناول الدراسة التمويل الحكومي أو أثر أسعار النفط، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال التركيز على الإنفاق الاستثماري الحكومي وعلاقته بتغيرات أسعار النفط.

الدراسة الحادية عشرة: النجفي أبادي والتميمي (2019)

عنوان الدراسة: تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003-2015)

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تغيرات أسعار النفط التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الاستهلاك والاستثمار والبطالة، حيث أن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سبباً في تغير الهيكل الإنتاجي ويؤدي ذلك إلى آثار عميقة في الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تقلبات الأسعار والمتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي.

المنهجية:

استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد (OLS)، واعتمدت على بيانات ثانوية سنوية من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية للمدة من 2003 إلى 2015. وقد تضمنت متغيرات الدراسة أسعار النفط الخام كمتغير مستقل رئيسي، والإيرادات العامة والاستثمار والاستهلاك كمتغيرات تابعة. كما استخدمت الدراسة بعض الاختبارات الإحصائية للتأكد من صحة النتائج.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى أن أهم نتيجة هي اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط والعوائد المتحققة منه، مما جعل جميع القطاعات الاقتصادية تعتمد في درجة تطورها على هذا المورد الطبيعي. وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.72$)، مما يؤكد هيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي منذ بداية التخطيط الاقتصادي واستمرارها حتى الآن. كما أظهرت النتائج أن تأثير تقلبات النفط يكون أكبر على الإيرادات العامة مقارنة بالاستثمار والاستهلاك.

التحليل النقدي:

تكمُن أهمية هذه الدراسة في أنها ركزت على هيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي، وهو ما يعكس التحدي الأساسي الذي يواجهه الاقتصاد العراقي. إلا أن القصور فيها يتمثل في ركزها على الإيرادات العامة دون التطرق إلى الإنفاق الاستثماري أو المشاريع التنموية، وعدم استخدام منهجية ARDL المتقدمة التي تتعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. كما أن المدة الزمنية (2003-2015) لم تغط التطورات الأخيرة في الاقتصاد العراقي.

الفجوة البحثية:

لم تدرس الدراسة المشاريع التنموية أو الإنفاق الاستثماري، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة الثانية عشرة: المياحي (2022)

عنوان الدراسة:

تحليل وقياس أثر الإيرادات غير النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية لدول نفطية مختارة مع إشارة خاصة للعراق

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإيرادات غير النفطية في بعض المؤشرات الاقتصادية في البلدان العينة المختارة وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق، خلال المدة من 2004 إلى 2020، بهدف معرفة مدى مساهمة هذه الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل في هذه الدول.

المنهجية:

استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد (OLS)، واعتمدت على بيانات ثنائية سنوية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للدول الثلاث. وقد تضمنت متغيرات الدراسة الإيرادات غير النفطية كمتغير رئيسي، والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مثل معدلات النمو الاقتصادي وحجم الاستثمارات.

النتائج الرئيسية:

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وإيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والإيرادات غير النفطية خلال مدة البحث، بينما كانت العلاقة أضعف في العراق والإمارات. وبلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.62$) للسعودية، و (0.45) للعراق، مما يشير إلى ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي العراقي مقارنة بالسعودية. كما أظهرت النتائج أن هناك تحديات هيكلية تواجه تنمية الإيرادات غير النفطية في العراق.

التحليل النقدي:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها ركزت على الإيرادات غير النفطية، وهو جانب مهم لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. إلا أن القصور فيها يتمثل في عدم التطرق إلى أهم عناصر الإنفاق الاستثماري في العراق، ولا إلى أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل المشاريع التنموية، وعدم استخدام منهجية ARDL المتقدمة التي تتعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.

الفجوة البحثية:

لم تتطرق الدراسة إلى الإنفاق الاستثماري، ولم تربط بين الإيرادات النفطية وغير النفطية وتأثيرها في تمويل المشاريع التنموية، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسات الدولية

الدراسة الثالثة عشرة: Guerra-Salas (2015)

عنوان الدراسة: Essays on government spending and the business cycle

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تفاعل الإنفاق الحكومي مع الدورة الاقتصادية، مع التركيز على تأثير استثمار الإيرادات النفطية في تضخيم دورة الأعمال، وذلك من خلال تحليل آليات انتقال الصدمات السعرية إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد، بهدف تقديم إطار نظري يمكن من خلاله فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتقلبات الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط.

المنهجية:

استخدمت الدراسة نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي (DSGE) ونماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وأسلوب العزوم المعمم (GMM). وقد تضمنت متغيرات الدراسة الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية كمتغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو والتضخم كمتغيرات تابعة. كما اعتمدت الدراسة على بيانات من عدة دول مصدرة للنفط لفترات زمنية مختلفة.

النتائج الرئيسية:

أوجدت الدراسة أن استثمار الإيرادات النفطية، إذا لم يتم توزيعه بسلسلة عبر الزمن، يمكنه أن ينقل الصدمات السعرية ويضخم الدورة الاقتصادية عبر قناة تعزيز الإنتاجية، حيث يؤدي زيادة رأس المال العام إلى رفع الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال الخاص مما يحفز التوسع الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن التوزيع غير المتسق للإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة التقلبات في الناتج المحلي ومعدلات التضخم.

التحليل النقدي:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في أنها استخدمت نماذج متقدمة تراعي التفاعلات الديناميكية بين المتغيرات الكلية، مما يوفر فهماً عميقاً لآليات انتقال الصدمات. إلا أن القصور فيها يتمثل في اعتمادها على افتراضات نظرية قد لا تعكس بدقة واقع الاقتصادات النفطية، وعدم تقديم تحليل متعمق لدور المؤسسات أو جودة الحوكمة في تحديد أثر السياسة المالية. كما أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على كل الدول المصدرة للنفط نظراً لاختلاف هياكلها الاقتصادية والمؤسسية.

الفجوة البحثية:

لم تقدم الدراسة تحليلاً متعمقاً لدور المؤسسات أو جودة الحوكمة، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال إدخال مؤشر الاستقرار السياسي كمتغير أساسي في النموذج القياسي لقياس أثره على الإنفاق الاستثماري في العراق.



الدراسة الرابعة عشرة: Tsani & Koh (2024)

عنوان الدراسة: Policy responses to the COVID-19 pandemic: Another case of resource curse?

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، ارتبطت باستجابة مالية أقل للدول في مواجهة جائحة كوفيد-19، وما إذا كانت الصناديق السيادية قد دعمت هذه الاستجابة، وذلك بهدف اختبار فرضية "لعنة الموارد" في ظل أزمة استثنائية غير مسبقة.

المنهجية:

استخدمت الدراسة تحليل انحدار كمي (Quantile Regression) على بيانات Panel شملت 217 دولة للفترة 2019-2020. وقد تضمنت متغيرات الدراسة وفرة الموارد الطبيعية كمتغير مستقل رئيسي، والاستجابة المالية (التحفيز المالي) كمتغير تابع، مع اختبار دور الصناديق السيادية كمتغير وسيط. كما استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل مستوى الناتج المحلي ومعدلات النمو والديون العامة.

النتائج الرئيسية:

أظهرت النتائج أن الدول الغنية بالموارد، وخاصة الهيدروكربونية، سجلت استجابة مالية (تحفيز مالي) أقل للجائحة مقارنة بالدول الفقيرة بالموارد. كما وجدت أن امتلاك صناديق ثروة سيادية لم يحسّن هذه الاستجابة، مما يؤكد وجود حالة أخرى من "لعنة الموارد" تتجلى في ضعف التحفيز المالي حتى في الدول التي تمتلك احتياطات مالية كبيرة. وأشارت النتائج إلى أن العوامل المؤسسية والسياسية لعبت دوراً مهماً في تفسير هذه النتائج.

التحليل النقدي:

تتميز هذه الدراسة بتناولها لأزمة استثنائية (كوفيد-19) وتفكيكها لعلاقة لعنة الموارد في ظرف طارئ. استخدام الانحدار الكمي يقدم تحليلاً أكثر دقة من المتوسطات البسيطة. لكن المدة الزمنية القصيرة جداً للبيانات (سنتان) قد تحد من قدرة النتائج على تعميمها على فترات أزمات أخرى. كما أن الدراسة لم تتعمق في تحليل آليات انتقال أثر الوفرة النفطية إلى ضعف الاستجابة المالية، واكتفت بالربط الإحصائي بين المتغيرات.

الفجوة البحثية:

لا تتعمق الدراسة في تحليل آليات انتقال أثر الوفرة النفطية إلى ضعف الاستجابة المالية، وتهمل دور العوامل السياسية والمؤسسية الداخلية في تفسير النتائج، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل قنوات انتقال أثر أسعار النفط إلى الإنفاق الاستثماري في العراق.

الدراسة الخامسة عشرة: Snudden (2016)

عنوان الدراسة: Cyclical fiscal rules for oil-exporting countries

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتصميم قواعد مالية دورية (Cyclical Fiscal Rules) مثالية للدول المصدرة للنفط لتثبيت التقلبات الكلية وتحقيق مكاسب رفاهية، وذلك من خلال مقارنة أداء قواعد مالية مختلفة في ظل سيناريوهات متعددة لتقلبات أسعار النفط.

المنهجية:

استخدمت الدراسة نموذج توازن عام عشوائي ديناميكي عالمي (Global DSGE) مكون من منطقتين: دولة مصدرة صغيرة مفتوحة وباقي العالم. وقد تمت معايرة النموذج باستخدام بيانات اقتصادية من دول مصدرة للنفط مثل كندا وأستراليا والمملكة العربية السعودية. وتم اختبار أداء ثلاث قواعد مالية مختلفة: قاعدة التوازن، وقاعدة الفجوة الضريبية، وقاعدة الإنفاق الثابت.

النتائج الرئيسية:

وجدت الدراسة أن قواعد "موازنة الفجوة الضريبية" (Budget-balance tax-gap rules) التي تستجيب للفجوة في الإيرادات النفطية هي الأفضل لتقليل التقلبات وتحقيق الرفاهية. وأظهرت النتائج أن السياسة المالية الدورية يمكن أن تقلل التقلبات الكلية وتحقق مكاسب رفاهية حتى في ظل أنظمة استهداف تضخم مثالية. كما أشارت النتائج إلى أن القواعد المالية الصارمة تحد من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات السعرية.

التحليل النقدي:

تعتبر الدراسة متقدمة منهجياً لاستخدامها نموذج DSGE عالمي يدمج سوق النفط بشكل صريح، مما يسمح بتحليل آليات انتقال الصدمات. لكن النموذج يعتمد على افتراضات نظرية قد لا تتطابق مع واقع التعقيدات السياسية والمؤسسية في الدول النفطية. كما أن الدراسة تفترض قدرة الحكومة على الالتزام بالقواعد بشكل كامل، وهو افتراض غير واقعي في العديد من الدول النفطية.

الفجوة البحثية:

لا تتناول الدراسة تحديات تطبيق هذه القواعد في بيئات مؤسسية ضعيفة أو في ظل أنظمة سياسية غير مستقرة، وتفترض قدرة الحكومة على الالتزام بالقواعد بشكل كامل، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال تحليل واقع الإنفاق الاستثماري في العراق في ظل ضعف المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي.

الدراسة السادسة عشرة: Soto (2019)

عنوان الدراسة: "Fiscal Institutions and Macroeconomic Management in the United Arab Emirates".

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة، وتفسير أسباب اعتماد سياسة مالية دورية (Procyclical) وعدم فعاليتها كأداة لمواجهة التقلبات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هيكل المؤسسات المالية وأداء السياسة المالية في دولة غنية بالموارد النفطية.

المنهجية:

استخدمت الدراسة نموذج اقتصاد سياسي (Political Economy Model) يفسر غياب المؤسسات المالية الفعالة كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة النفطية. وقد اعتمدت على تحليل ووصفي لتطور وهيكل الميزانية العامة في الإمارات على المستويات الاتحادية ومستوى الإمارات للفترة 1980-2015، مع التركيز على تحليل العلاقة بين توزيع الربح النفطي والسياسات المالية المتبعة.

النتائج الرئيسية:

أظهرت النتائج أن السياسة المالية في الإمارات غير فعالة كأداة معاكسة للدورة الاقتصادية بسبب غياب الضرائب على الدخل والقيمة المضافة، وضعف المؤسسات المالية. وأرجعت الدراسة ذلك إلى "صفقة سياسية" ضمنية حيث يتم توزيع الريع النفطي مقابل الدعم السياسي، مما يؤدي إلى ضعف الحوافز لتطوير مؤسسات مالية فعالة. كما أشارت النتائج إلى أن هذا النموذج يؤدي إلى استمرار الاعتماد على النفط وإعاقة التنويع الاقتصادي.

التحليل النقدي:

تقدم الدراسة تفسيراً فريداً لضعف المؤسسات المالية في دولة غنية، بالاعتماد على اقتصاد السياسة. تركيزها على حالة الإمارات يحد من تعميم النتائج على دول نفطية أخرى ذات سياقات سياسية واجتماعية مختلفة. كما أن الدراسة تقتصر على تحليل كمي دقيق لقياس أثر غياب المؤسسات المالية على المتغيرات الاقتصادية، وتعتمد بشكل كبير على التفسير النظري.

الفجوة البحثية:

تفتقر الدراسة إلى تحليل كمي دقيق لقياس أثر غياب المؤسسات المالية على المتغيرات الاقتصادية، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى معالجته من خلال نموذج قياسي يختبر العلاقة بين الاستقرار السياسي والإنفاق الاستثماري في العراق.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والبحث الحالي

1. التركيز على العلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد العراقي: تتشابه جميع الدراسات السابقة، بما فيها البحث الحالي، في الاهتمام بتحليل أثر أسعار النفط في المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، نظراً للأهمية الكبيرة للنفط في الاقتصاد العراقي بوصفه مصدراً رئيساً للإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي.

2. الاعتماد على المنهج الكمي: تشترك معظم الدراسات السابقة مع البحث الحالي في استخدام المنهج الكمي والتحليل القياسي، باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل الانحدار الخطي، ونماذج ARDL، و VECM، وغيرها، بهدف قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

3. الإشارة إلى هشاشة الاقتصاد العراقي: أجمعت جميع الدراسات السابقة، وكذلك البحث الحالي، على أن الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشة شديدة نتيجة الاعتماد المفرط على النفط، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية والتقلبات الحادة في أسعار النفط.

4. التوصية بتنويع الاقتصاد: أوصت جميع الدراسات السابقة، وكذلك البحث الحالي، بضرورة تنويع مصادر الدخل في العراق، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية، لتحقيق التنمية المستدامة.

5. استخدام بيانات ثانوية من مصادر رسمية: اعتمدت جميع الدراسات، بما فيها البحث الحالي، على بيانات ثانوية من مصادر رسمية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط العراقية.

ثانيا : أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي

1: الاختلاف في المتغير التابع

ركزت معظم الدراسات السابقة على متغيرات تابعة تقليدية مثل الإيرادات العامة، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي (كيطان، 2019؛ قريي وآخرون، 2023؛ زيارة وناجي، 2017). بينما يركز البحث الحالي على الإنفاق الاستثماري الفعلي كمتغير تابع، وهو مؤشر أكثر دقة لتمويل المشاريع التنموية، وهذا المتغير لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مباشر، مما يمثل إضافة نوعية للبحث.

2: الاختلاف في المتغيرات المستقلة

اقتصرت معظم الدراسات السابقة على متغيرين أو ثلاثة متغيرات مستقلة، مثل سعر النفط والناتج المحلي والتضخم. في المقابل، يدمج البحث الحالي خمسة متغيرات مستقلة في نموذج واحد، وهي: أسعار النفط (PO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR). وهذا يجعل النموذج أكثر شمولية من الدراسات السابقة.

3. إدخال متغيرات جديدة

أغفلت جميع الدراسات السابقة متغير الاستقرار السياسي في نماذجها القياسية، بينما يُدخل البحث الحالي مؤشر الاستقرار السياسي (PI) كمتغير أساسي، مما يعكس أهمية البيئة المؤسسية والسياسية في تحديد مسار الإنفاق الاستثماري. كما أن البحث الحالي يُدخل سعر الصرف (EXR) كمتغير مستقل، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة في هذا السياق.

4: الاختلاف في المنهجية القياسية

تنوعت المنهجيات في الدراسات السابقة بين الانحدار الخطي البسيط (OLS) الذي استخدمته دراسات مثل كيطان (2019) والعبادي (2019)، وبين نموذج VECM الذي استخدمته دراسة زيارة وناجي (2017). بينما يستخدم البحث الحالي منهجية ARDL المتقدمة، التي تتميز بقدرتها على التعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد، وتسمح بتحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، كما أنها ملائمة للعينات الصغيرة.

5: تحليل نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية

لم تتناول أي من الدراسات السابقة نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق، واكتفت بتحليل التخصيصات المخططة دون التطرق إلى الفجوة بين المخطط والمنفذ. بينما يحلل البحث الحالي نسب التنفيذ الفعلية، ويكشف عن الفجوة الكبيرة بين التخصيصات والإنفاق الفعلي، وهو ما يمثل إضافة جوهرية للدراسات السابقة.

6: المدة الزمنية

انتهت معظم الدراسات السابقة عند عام 2020 أو 2021، بينما يمتد البحث الحالي إلى عام 2024، مما يتيح تغطية فترة أكثر حداثة تشمل تداعيات جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية الأوكرانية، وتقلبات أسعار النفط الأخيرة، وهذا يجعل الدراسة أكثر حداثة وملاءمة للظروف الاقتصادية الراهنة.

ثالثاً: الفجوات البحثية التي يعالجها البحث الحالي:

1. قلة الدراسات التي ربطت بين أسعار النفط والإنفاق الاستثماري بشكل مباشر، حيث ركزت معظم الدراسات على الإيرادات العامة أو النمو الاقتصادي، دون التطرق إلى الإنفاق الاستثماري بوصفه مؤشراً لتمويل المشاريع التنموية.

2. ضعف الدراسات التي استخدمت منهجية ARDL في العراق، على الرغم من مزايا هذه المنهجية في التعامل مع العلاقات قصيرة وطويلة الأجل، وفي ملاءمتها للعينات الصغيرة.

3. عدم وجود دراسة جمعت بين المتغيرات الكلية (سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الاستقرار السياسي) في نموذج قياسي واحد، حيث ركزت كل دراسة على متغيرين أو ثلاثة فقط.

4. قلة الدراسات التي تناولت نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العراق، حيث ركزت معظم الدراسات على الجانب التخطيطي للموازنة دون التطرق إلى نسب التنفيذ الفعلي.
5. ضعف الدراسات التي قدمت توصيات عملية لصناع القرار، حيث اقتصر معظم الدراسات على الجانب التحليلي دون تقديم حلول عملية محددة.
6. ندرة الدراسات الدولية التي طبقت على العراق، حيث ركزت الدراسات الدولية على دول أخرى، بينما لم تطبق أي منها على العراق بشكل مباشر.
7. قلة الدراسات التي تناولت أثر الاستقرار السياسي في الإنفاق الاستثماري، حيث أغفلت معظم الدراسات هذا المتغير، على الرغم من كونه عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي أسعار النفط الخام

وتمويل المشاريع

تمهيد

تمثل أسعار النفط الخام أحد أهم المتغيرات في الاقتصاد العالمي، فهي تؤثر على القطاع الصناعي العالمي، وما يتصل به من نقل جوي وبحري و بري، فضلاً عن الصناعات الثقيلة وصناعة البتروكيماويات، ومن ثم فهي من أكبر المتغيرات تأثيراً في النمو الاقتصادي العالمي، كما تؤثر على التضخم العالمي، والأزمات الاقتصادية، والإيرادات العامة للدول المصدرة، وتنعكس كل هذه الآثار للتغيرات في أسعار النفط على تمويل المشاريع التنموية سواء عبر تأثيرها على دخل الدولة المصدرة أو قدرتها، أي الدول المصدرة على الاقتراض الخارجي، من جانب آخر، فهي تؤثر عبر الركود الاقتصادي، وتراجع الاستثمار الخاص بسبب ضعف السيولة، وعدم اليقين بالمشاريع التنموية، مثل مشاريع الاسكان والطاقة والقطاع الحقيقي، أما الدول المستوردة، فإنها ستتأثر بارتفاع أو انخفاض تكاليف الإنتاج بعلاقة عكسية مع الأسعار مما يدعم أو يبطئ تمويل المشاريع التنموية في تلك الدول.

وسيتّم في هذا الفصل توضيح الاطار المفاهيمي لأسعار النفط الخام وتمويل المشاريع عبر ثلاثة مباحث، الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للتغيرات في أسعار النفط الخام العالمية، والمبحث الثاني بعنوان الاطار المفاهيمي لتمويل المشاريع التنموية، أما المبحث الثالث، فبعنوان أدوار تغيرات أسعار النفط في الاقتصادات الريفية.

يحاول هذا المبحث توضيح المفاهيم المتعلقة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام العالمية عبر توضيح نظريات تحديد الأسعار، لأنها ستوضح كيف نعتد وضع مفهوم التغيرات في الأسعار، ولأن المبحث يتحدث عن نظريات الأسعار، ومفهوم التغيرات التي تطرأ عليها فإنه لابد من توضيح طبيعة سوق النفط الخام العالمية.



1.2 المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتغيرات في أسعار النفط الخام العالمية

1.1.2 المطلب الأول: طبيعة سوق النفط العالمي

من أجل تحديد طبيعة سوق النفط الخام العالمي كونها سوقاً منافسة احتكارية أو سوق احتكار قلة فإنه لابد من توضيح سمات كل سوق من هذه الأسواق.

أولاً: سوق احتكار القلة

يُعد سوق احتكار القلة واحداً من أكثر الأسواق تعقيداً وتنوعاً، وذلك بسبب تعدد النماذج السوقية لهذا الشكل من الاحتكار، ولوجود أكثر من أسلوب أو نمط مختلف للمنافسة فيه، إذ إنّ المشاريع الداخلة في هذا السوق ممكن أن تدخل في حرب للأسعار في مرحلة من دون أخرى، وقد تلجأ إلى القيام بنوع من الاتفاق الضمني أو الصريح بغية الوصول إلى الاحتكار المركزي، في حين إنّ مشاريع القلة قد تدرك مساوئ حرب الأسعار ، وتلجأ إلى أساليب أخرى للمنافسة غير السعرية كالإعلان والترويج، ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم إيرادات وأرباح تلك المشاريع (الخفاجي واسماعيل، 2010: 2). ويُعرف سوق احتكار القلة بأنه سوق المنتجات المتجانسة تماماً أو متنوعة تماماً، ولكنها بدائل لبعضها بعضاً كأنواع السيارات المتقاربة (السيارات مثلاً الكورية تُعد متقاربة، وهي تختلف في المواصفات عن الأمريكية وهكذا نجد أنّ صناعة السيارات تعمل في ظل سوق احتكار القلة). كما أنّ حصص المنتجين المختلفين من مجموع السوق قد تكون متقاربة ، فتحكمها نماذج معينة، كما قد تكون متفاوتة إلى حد كبير ، فتحكمها نماذج أخرى ، مما يجعل هذا النوع من الأسواق أكثر تنوعاً في نظرياته ونماذجها المحتملة مقارنة بالأسواق الأخرى (Zarka, 2006: 10). إذ إنّ العديد من الصناعات ذات الحجم الكبير تتصف بكونها لا تنافسية صرفة، ولا احتكارية صرفة، وإنما تتميز بسيادة عدد صغير من المشاريع، وهذا ما يدعى احتكار القلة، إذ يحتفظ كل بائع عادة بحصة كبيرة من السوق (العكيلي، 2000: 197).

ويتميز هذا السوق بالخصائص الآتية (مسعوده، 2010: 30) :

أ- وجود المنافسة غير السعرية.

ب- وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. وتعطي هذه الميزة قوة احتكارية للمنتجين في هذا السوق، إضافة إلى وجود علاقات متبادلة بين المنتجين في السوق. ويتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين المنتجين في السوق على البيع بسعر معين، أو تقسيم مناطق البيع بين المنتجين وهكذا.



ت- تكون السلعة المنتجة متجانسة (شبه متطابقة) إذ يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع. وترتبط هذه الميزة مع المنافسة غير السعرية.

ثانياً: سوق المنافسة الاحتكارية

تعد المنافسة المحرك الاساسي للحياة الاقتصادية، وهي المحققة لمصالح المستهلكين والمنتجين على حد سواء من وجهة نظر علم الاقتصاد، فمن المعروف أنَّ الأسواق التنافسية هي التي تسمح للمستهلك بالحصول على السلع ذات الجودة العالية بأفضل سعر ، ومن ناحية أخرى فإنَّ توافر عنصر المنافسة هو الذي يعطي للمنتج الدافع أو الحافز لرفع مستويات انتاجه لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج والتحسين ، ورفع درجة الجودة للسلع (العرمان ، 2016: 533) . وسوق المنافسة الاحتكارية ، أو كما تسمى أحياناً بالمنافسة الناقصة أو المنافسة غير التامة وهي شكل مهم من أشكال السوق الذي يجمع بين خصائص سوقي المنافسة والاحتكار (عبدالكريم ، 2010: 271).

كما وتعرف سوق المنافسة الاحتكارية بأنها السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة، وبعض شروط سوق الاحتكار من جهة أخرى. يتضمن عمل نظرية المنافسة الاحتكارية في تحديد السعر والإنتاج في الأسواق التي يتوفر فيها عدد كبير من البائعين، إذ يختلف إنتاج كل منهم عن إنتاج منافسة تسود المنافسة الاحتكارية في الأسواق المنفردة وفي النشاطات الخدمية وبعض فروع التصنيع (حكيم ، 2023 : 95) .

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص الآتية (حمد ، 2024 : 22):

أ - وجود أعداد وفيرة من المنتجين كل منتج يعمل مستقلاً عن المنتجين الآخرين، أي أنَّ السياسات التي يتبعها منتج معين لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على السياسات للمنتجين الآخرين.

ب - كل منتج يقوم بإنتاج سلع متشابهة، لكنها غير متطابقة ، أي لا تعد أبداً بديلاً كاملاً لما تقوم المؤسسة الأخرى بإنتاجه، كما أنَّ كل مستهلك يفضل منتجات منتج معين. وفي أثناء وجود المنافسة تحاول كل مؤسسة مُنتجة أن تظهر مُنتجها وأيضاً تقوم بإقناع المستهلك بأن مُنتجها لا يتشابه مع غيره من المنتجات عن طريق الإعلانات والدعاية للمنتج، والهدف من كل هذه الأمور هو زيادة الطلب.

ت- توافر حرية قرار الدخول إلى السوق، ومن هنا يتضح أنَّ الدخول إلى الصناعة غير مقيد، ويمكن للمؤسسات الجديدة أن تقوم بإنتاج منتجات متجانسة مع منتجات أخرى.

ثالثاً: تحليل طبيعة سوق النفط العالمي

تُعرف سوق النفط العالمية بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة، وهو النفط الخام، والذي يتحرك كما في جميع الأسواق على وفق تفاعل العرض والطلب، فضلاً عن العوامل الأخرى ذات الصلة بالسوق، كالعوامل السياسية والاجتماعية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين وتأثيرات شركات النفط الخام العالمية (أحمد، 2016: 24).

وتجدر الإشارة إلى أن وصف طبيعة سوق النفط العالمية ليس وصفاً مطلقاً، بل هو وصف نسبي يتغير بتغير الفترة الزمنية، والمنطقة الجغرافية، ونوع السوق (فوري أم آجل). ففي بعض الفترات، تكون هيمنة التحالفات النفطية (كأوبك وأوبك+) أكثر وضوحاً، بينما في فترات أخرى، يظهر منتجون جدد (كالنفط الصخري الأمريكي) يغيرون من هيكل السوق. كما أن السوق الفوري قد يكون أكثر تنافسية من سوق العقود الآجلة، حيث تتضاعف تأثيرات المضاربات والتوقعات المستقبلية.

وعليه، فإن الوصف الأكثر دقة لسوق النفط العالمية هو أنها "سوق عالمي ذو سمات احتكار قلة مع هامش تنافسي"، حيث تجتمع فيها عناصر احتكار القلة (تركيز الإنتاج في عدد محدود من الدول والتحالفات) مع عناصر تنافسية (وجود منتجين مستقلين، وتأثيرات السوق الفوري، والمضاربات المالية).

وتتميز سوق النفط العالمية بسمات احتكار القلة، إذ يحتكر السوق النفطي عدداً قليلاً من الشركات والتحالفات (نعيمه، 2009: 52). وتعمل هذه الشركات في اتجاهين رئيسيين:

1- الاتجاه الأول: التكامل الرأسي، إذ إن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج النفط، ونقله، وتكريره وتسويقه، وهذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام حتى ظهوره على شكل مشتقات مختلفة.

2- الاتجاه الثاني: التكتل، إذ تدل حركة الشركات في سوق النفط الخام على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق. ومع ذلك، فإن هذه السمات الاحتكارية لا تعني غياب التنافسية بشكل كامل، فهناك هامش تنافسي يتجلى في:

أ- وجود منتجين مستقلين: كالولايات المتحدة التي أصبحت منتجاً رئيسياً بفضل النفط الصخري.

- ب- تنوع الأسواق: حيث توجد أسواق فورية وأسواق آجلة، لكل منها ديناميكياتها الخاصة.
- ت- المضاربات المالية: التي تؤثر في الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب الفعليين.
- ث- البدائل المتجددة: التي تفرض ضغطاً تنافسية على سوق النفط في الأجل الطويل.
- وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن سوق النفط العالمية ليست سوق احتكار قلة مطلق، ولا سوق منافسة كاملة، بل هي سوق هجينة تجمع بين عناصر الاحتكار والتنافس، وتتغير طبيعتها بمرور الزمن وتطور الظروف الاقتصادية والجيوسياسية إذ يمكن تحليل ذلك عبر الجدول الآتي:
- جدول (1-2) حصص الدول المنتجة للنفط الخام في (2023) على مستوى العالم

المجموعة/الدولة	الحصة من الإنتاج العالمي	ملاحظات
الولايات المتحدة	~22%	أكبر منتج للنفط في العالم، وأحد أهم اللاعبين خارج تحالف أوبك+، ومثل ظهوره تحولاً في هيكل السوق نحو مزيد من التنافسية
أوبك (OPEC)	~30%	الإنتاج الخام لدول أوبك الـ 12
أوبك+ (OPEC+) + الإجمالي	~40% - 59%	إجمالي إنتاج أعضاء أوبك+ الدول العشر المتحالفة معها (أوبك+) - كيان واحد وليس كيانين منفصلين
كندا	~6%	من المنتجين المستقلين الذين يمثلون الهامش التنافسي في السوق العالمية
الصين	~5%	من المنتجين المستقلين الذين يمثلون الهامش التنافسي في السوق العالمية
البرازيل	~4%	من المنتجين المستقلين الذين يمثلون الهامش التنافسي في السوق العالمية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- a) U.S. Energy Information Administration (EIA), International Energy Statistics, 2023.
- b) International Energy Agency (IEA), Oil Market Report, 2023.
- c) OPEC Annual Report 2023.



يلاحظ من الجدول (1-2) أعلاه أن درجة التركيز كانت عالية جداً، إذ ينحصر الإنتاج بنسبة كبيرة لدى تحالف أوبك+ والولايات المتحدة، مما يعكس سمات احتكار القلة في السوق العالمية. ومع ذلك، فإن وجود منتجين مستقلين آخرين (ككندا والصين والبرازيل)، فضلاً عن تنوع الأسواق (الفورية والآجلة) وتأثير المضاربات المالية والبدايل المتجددة، يضيف هامشاً تنافسياً على السوق. وعليه، فإن الوصف الأكثر دقة لسوق النفط العالمية هو أنها "سوق عالمي ذو سمات احتكار قلة مع هامش تنافسي"، وليس احتكار قلة مطلقاً، وذلك لأن هيكل السوق يتغير بمرور الزمن، ويختلف حسب المنطقة الجغرافية ونوع السوق (فوري أم آجل)

2.1.2. المطلب الثاني : الاطار المفاهيمي لأسعار النفط الخام

توجد عدد من النظريات التي تحدد أسعار النفط الخام العالمية:

أولاً : نظرية العرض والطلب (توازن السوق) :

يقصد بتوازن السوق MarketEquilibrium تلك الحالة التي تتساوى عندها الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من سلعة ما عبر مدة زمنية معينة، ويلعب الزمن دوراً كبيراً في تحديد توازن السوق وفقاً لما أورده الاقتصادي الكبير "الفريد مارشال" إذ كان له الفضل في تحديد توازن السوق عبر تأثيرات المدة الزمنية على قرارات البيع والشراء للسلعة، أو الخدمة المعينة، ويمكن تحديد التوازن هندسياً بتقاطع منحنى الطلب السوقي ومنحنى العرض السوقي للسلعة (سمرة، 2019: 20).

إنَّ العرض والطلب يتفاعلا، فينتج عن ذلك تحديد سعر التوازن وكميته. فسر التوازن هو السعر الذي يتقاطع عنده منحنيا العرض والطلب ، وهو الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة والكميات المعروضة، وهو السعر الذي تتوافق عنده رغبات البائعين مع رغبات المشترين حول كمية معينة، والتي يُطلق علويها بالكمية التوازنية. وعند هذا السعر لن يكون هناك فائض أو عجز، لا في الطلب ولا في العرض، ويمكن القول أيضاً : إنَّ حالة التوازن تحصل عندما تتساوى الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها مع الكمية التي يرغب المنتجون في بيعها. ولا بد من إيجاد سعر تتفق عليه الكميات المراد شراؤها مع الكميات المراد بيعها ، لذلك فإنَّ نظرية توازن السوق هي وصف مسارات التسوية في سوق ما، وهي تشير إلى الآلية الأساسية للاقتصاد في السوق. وتسمح بتلاقي المنتجين والمستهلكين بتحديد سعر التوازن الذي يجعل الرغبات المتناقضة



للفاعلين متناسقة، وتطابق النقطة التي يلتقي فيها الطلب مع العرض توازن السوق الكمية المطلوبة من السلعة تساوي الكمية المعروضة، ولذلك يجب أن تكون منحنيات العرض والطلب متواصلة. و يكون التوازن مستقرا عندما تميل قوى السوق إلى العودة إلى التوازن بعد أن تبتعد عنه (تلون، 2008: 21).

ثانياً : نظرية الاقتصاد الريعي

تشير نظرية الريع الاقتصادي إلى صافي الفائض الذي يمكن الحصول عليه مقابل استخدام الأرض بوصفها عاملاً إنتاجياً غير مرّن من ناحية العرض، وهي تختلف بهذا عن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال والتنظيم، وتتضمن الأرض جميع المصادر الطبيعية التي يمكن استخدامها في إنتاج الثروة. فإن وحدات الأرض تختلف بخصوبتها وموقعها، وهذه الاختلافات ثابتة نسبياً، فالدخل المكتسب من ملكية الأرض وحدها هو فائض اقتصادي أو ريع اقتصادي (الحسناوي ، 2015 : 116).

لأنّ الانسان ليس له دور في خلق أو إيجاد الأرض، فعندما يكون في أرض معينة بئراً أو مكامناً من النفط الخام فإنّ هذه القطعة من الأرض تصبح نادرة، ومن ثمّ فبإمكان مالكيها أن يطلب سعراً أعلى عند بيعها أو إيجارها، وهذا ما يعرف في الاقتصاد بمبدأ الندرة النسبية.

إنّ نظرية الإنتاج تفترض أربعة عناصر للإنتاج هي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، إذ إنّ الأرض والتنظيم هما عنصران لا يرتبطان بشكل مباشر بالعملية الإنتاجية ، لأنهما ثابتان في الأجل القصير ، فانهما لن يزيّدا من الناتج الحدي للسلعة أو الخدمة النهائية، وبذلك فإنّ العاملين المؤثرين الآخرين هما العمل ورأس المال. أما في حالة وجود النفط الخام في أرض معينة ، فإنّ ذلك سيجعل سعر الأرض أعلى، ولكن بسبب عنصر غير انتاجي (ليس ذو تأثير بزيادة الناتج الحدي)، وهكذا يحصل المنتج (مالك الأرض) على دخل إضافي؛ ليس بسبب العمل أو زيادة رأس المال، بل لأسباب أخرى ترتبط بالندرة النسبية والاحتكار والموقع وما إلى ذلك (البديوي ، 2002 : 87).

ولكن النظريات الحديثة ترى أنّ الريع يُمكن حسابه ضمن تكاليف الإنتاج، كون الموقع المتميز أو الذي في باطنه ثروات معدنية فإنّ شرائه أو إيجاره يتطلب دفع أموال طائلة، ومن ثمّ فإنّ الشركات النفطية لكي تستطيع استثمار أراضيها حقول نفطية عليها أن تدفع نفقات عالية لمالكيها، سواء أكانوا أفراداً أم دولاً، ومن ثمّ فإنّ الريع هنا



سيؤدي إلى رفع أسعار النفط لتغطية تكاليف الإنتاج، يضاف إلى ذلك أن النفط الخام والغاز وبعض المعادن الأخرى تعرف بأنها مواد ناضبة ، ومن ثم فإن أسعارها سوف ترتفع مع مرور الزمن؛ بسبب أن ندرتها ستزداد مع مرور الزمن. إلا أن الواقع الحالي والتنبؤ المستقبلي لا يشي بأن أسعار النفط الخام سترتفع مع مرور الزمن؛ بسبب زيادة ندرتها بسبب اختراع بدائل للنفط متزايدة بمرور الزمن وفرض قوانين دولية تحاول الحد من استخدام النفط وكل المواد الكربونية الأخرى (نجا وعاید ، 2015: 289).

3.1.2 المطلب الثالث : الاطار المفاهيمي للتغيرات في أسعار النفط الخام

أولاً: تعريف التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية وانواعه

يمكن تعريف أسعار النفط الخام على أنها قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين، كما ويُعرف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية يُعبر عنها بالنقد خلال مدة زمنية محددة، وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية (حمزة ومحمد، 2022: 428). إذ يُعبر عن أسعار النفط الخام بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام، وفق المقياس الأمريكي للبرميل المكون من (42) غالون مقيماً بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)، ولا يترجم دوماً إلى علاقة ثابتة ومتعادلة، فالمتغيرات ليست ثابتة، بل هي في حالة تغير مستمر، وهذا التغير خاضع وناجم عن تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة والمتنوعة سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم طبيعية أو مرتبطة بشكل السوق نفسه، وبطبيعة هذه السلعة وبكيفية استغلالها انتاجاً واستهلاكاً (قاسم واحمد، 2021: 38)، كما يعرف سعر النفط السعر بشكل عام على أنه قيمة النفط مقابل النقود ويمكن أن يكون مساوياً لها أو لا، وإن سعر النفط تمثل القيمة التي تُعطى للمنتجات النفطية بمدة معينة (جميل، 2021: 12).

وللسوق النفطية جانبان وهما البائع والمشتري إذ إن البلدان المنتجة تمثل عرض النفط الخام ، والدول المستهلكة تمثل الطلب على النفط الخام ومن ثم يتحدد سعر النفط على وفق هذه المتغيرات. وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفط الخام كل هذه العوامل لها تأثير على مستويات أسعار النفط (عبدالرضا، 2011: 95).

تحديد سعر النفط المناسب للنموذج القياسي:

في هذا البحث، تم قياس أسعار النفط الخام باستخدام متوسط الأسعار السنوية المعتمدة في الموازنة العامة للعراق، وليس سعر خام برنت العالمي. ويعود ذلك إلى أن السعر الفعلي الذي يحصله العراق من صادراته النفطية يختلف بشكل كبير عن سعر برنت المرجعي، نظراً لعدة عوامل، منها: طبيعة الخام العراقي (خام البصرة الثقيل والمتوسط) الذي يُباع بخصومات كبيرة، وجود خصومات تنافسية تُقدم للأسواق الآسيوية، وتباين تكاليف النقل في العقود المختلفة. وقد أشارت تقارير متخصصة إلى أن هذه الخصومات قد تصل إلى 5-7 دولارات للبرميل الواحد عن سعر برنت. ولذلك، فإن استخدام متوسط الأسعار المعتمدة في الموازنة يُعد أكثر دقة في تمثيل الإيرادات الفعلية، ويُعزز من موثوقية النموذج القياسي في قياس أثر تغيرات الأسعار على تمويل المشاريع التنموية في العراق. وقد تم الحصول على هذه البيانات من قوانين الموازنات الاتحادية الصادرة عن وزارة المالية العراقية للسنوات (2005-2024).

أما فيما يخص أنواع أسعار النفط الخام، فهناك أنواع عديدة، منها (Thamer,et.al,2019:12):

1. السعر المُعلن: وهو السعر الذي تُعلنه شركات النفط العالمية مع الدول المنتجة للنفط الخام، ولا يعكس السعر المُعلن حالة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق العالمية، وإنما يعكس قيمة برميل النفط الخام كما تراه تلك الشركات، ويُحسب بالدولار الأمريكي.

2. السعر المرجعي: يعني متوسط سلة من النفوط المتقاربة بدرجات الكثافة والمفصوله جغرافياً لتكوين مؤشر أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط على وفق قرب أو بعد كثافة النفط من النفط المرجعي، ومنها: النفط العربي الخفيف ، و نفط أوبك ، و نفط غرب تكساس، و نفط برنت.

3. سعر التحويل: يعني السعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الشركة الأم وأحد فروعها، أو بين فروعها لبيع وشراء النفط الخام، أو عند نقل النفط من نشاط إلى آخر مثل الإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة، على سبيل المثال كان تباع شركة إكسون خامها المستخرج إلى شركة إكسون للنقل، وهذه بدورها تباعه إلى شركة إكسون للتكرير. في هذه الحالة، يتم الاتفاق على سعر وهمي أو حسابي، يُراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب



على أرباحها النفطية في الدول المسجلة منخفضة قدر الإمكان لتحقيق الغرض، وقد يكون سعر التحويل أقل من الأسعار الحقيقية والمعلنة، لذلك لم تعترف الدول المنتجة بهذا السعر ورفضت استخدامه كأساس لحساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط الخام، كالإيجارات والضرائب.

4.السعر الفوري: يُعرّف بأنه سعر وحدة النفط المُتبادلة فوراً ، أو في آن واحد في سوق النفط الحرة ، ويُعد هذا السعر تجسيداً للقيمة النقدية للسلعة النفطية في سوق النفط بين الأطراف التي تُقدم النفط والمشتري في الوقت الحقيقي.

5.السعر التشجيعي: يُعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام، على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منها تكلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة، وهامش ربح التكرير، ويستند على تطورات السوق الفورية، ومنها أسعار المنتجات النفطية وتواجد هذا النوع من الأسعار بالتزامن مع بقية الأنواع الأخرى من الأسعار (غميض وعلي، 2024 : 97).

6.السعر المُحقق: وهو السعر المُعلن مطروحاً منه الخصومات والتخفيضات، أي تخفيض نسبة معينة من السعر المُعلن للبرميل الواحد لإغراء المشتري، ويُحدد بما ينشأ عن البدلات أو الخصومات أو التسهيلات التي تُقدمها الشركة البائعة للنفط الخام للمشتري (Al-Hiti,2011:139).

وتُسبب تغيرات أسعار النفط تقلبات في سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الريعية، كما أنّ تفاقمها يؤدي بدوره إلى اضطراب السوق وظهور أزمات مالية. وتزيد التقلبات الحالية من مخاطر الاستثمار، وتؤثر سلباً على الإنتاج الوطني، وتُحمل المنتجين خسائر مالية كبيرة لسداد هذه القروض. ويُجبر المقترضون من البنوك على تحمل تكاليف الخسائر وأسعار الفائدة نتيجةً لحجم التقلبات. ونتيجةً لذلك، ينبغي الاعتراف بأنّ الجدل الدائر حول أسعار النفط، نظراً لتأثيرها الواسع المباشر وغير المباشر على أصول البنوك وديونها يُعدّ قضيةً مهمةً يجب دراستها بعناية (Seyyedkolaei,2022:10 et.al).

والأسعار لها تأثير على النشاط الاقتصادي الكلي عبر قنوات مختلفة، فالتغيرات الحادة في أسعار النفط، سواء بالزيادة أو بالنقصان يمكن أن تخفض الإنتاج الكلي، ولو



مؤقتاً، لأنها تؤخر الاستثمار في قطاع الأعمال والتجارة، بسبب ارتفاع حالة عدم اليقين أو تكلفة إعادة تخصيص الموارد (الرسول وآخرون، 2013: 2).

ويمكن تعريف تغيرات أسعار النفط بأنها تحولات جوهرية في أسعار النفط ناجمة عن عوامل مختلفة تؤثر على العرض والطلب في السوق العالمية. تشمل هذه العوامل السياسات الاقتصادية للدول الكبرى، والظروف السياسية العالمية، ومستوى الاستقرار (Jwair, et.al, 2024: 155). في حين يعرف (عبد اللطيف وخماس، 2023: 11) تغيرات أسعار النفط على أنها حالات عدم الاستقرار المتكررة في أسواق النفط والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على أسعار برميل النفط عبر الزمن، وأشار (إحسان وفرحان، 2021: 189) إلى تعريف تغيرات أسعار النفط بأنها عدم الاستقرار في الأسعار النفطية بسبب التغيرات الخاصة في البيئة الخارجية والداخلية وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. ومما سبق يمكن تعريف التغيرات في اسعار النفط من خلال المفهوم القياسي كالتالي :

المفهوم القياسي للتغيرات في أسعار النفط الخام:

يُقصد بـ التغيرات في أسعار النفط في هذا البحث، التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط الخام العالمية خلال الفترة الزمنية للدراسة. ويتم قياس هذه التغيرات من خلال المدى السعري السنوي (Annual Price Range)، والذي يُعرف بأنه الفرق بين أعلى وأدنى سعر لخام برنت تم تسجيله خلال كل سنة من سنوات الدراسة. وقد تم اختيار خام برنت كسعر مرجعي كونه الأكثر تداولاً وشفافية في الأسواق العالمية، والأقرب في مواصفاته للخامات المصدرة من منطقة الشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أن النظريات الاقتصادية تُعرف التغيرات أيضاً بأنها حالة عدم الاستقرار المتكررة في الأسواق، والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على سعر البرميل عبر الزمن، نتيجة لعوامل اقتصادية وجيوسياسية ونفسية متداخلة (عبد اللطيف وخماس، 2023؛ المزيني، 2013).

ثانياً: التمييز بين المفاهيم الأساسية لتغيرات أسعار النفط

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن مصطلح تغيرات أسعار النفط ليس مفهوماً واحداً، بل يتفرع إلى ثلاثة مفاهيم رئيسية، لكل منها تعريف دقيق وأسلوب قياس مختلف



ودلالة اقتصادية خاصة . وفيما يلي توضيح لكل مفهوم مع الاستشهاد بالدراسات السابقة:

1. تغيرات أسعار النفط (Oil Price Changes)

التعريف: تعني الفرق بين سعر النفط في فترة زمنية معينة وسعره في فترة سابقة، سواء كان هذا الفرق موجباً (ارتفاع) أو سالباً (انخفاض).
التعريف في الأدبيات: تُعرّف الأدبيات الاقتصادية تغيرات الأسعار بأنها التحركات الكمية في قيمة النفط بين فترتين زمنيتين مختلفتين.
يُعبّر عن التغير بالصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta PO_t = PO_t - PO_{t-1}$$

أسلوب القياس: يُقاس التغير بوحدة النقد (دولار/برميل) أو كنسبة مئوية، ويُستخدم غالباً في تحليل الانحدار لقياس أثر التغير السعري على المتغيرات الاقتصادية.
الدلالة الاقتصادية: يعكس التغير السعري مدى تحرك الأسعار بين فترة وأخرى، وهو المؤشر الأكثر مباشرة لتأثير الأسعار على الإيرادات والنفقات.

2. تقلبات أسعار النفط (Oil Price Volatility/Fluctuations)

التعريف: تعني درجة عدم الاستقرار في أسعار النفط، أي مدى تنذب الأسعار حول اتجاهها العام (المتوسط أو الاتجاه).

التعريف في الأدبيات: يُعرّف Baumeister & Kilian (2016) تقلبات أسعار النفط بأنها التذبذبات المستمرة في أسعار النفط الخام خلال فترات زمنية مختلفة، الناتجة عن تفاعل معقد بين قوى العرض والطلب، والأحداث الجيوسياسية، والمضاربات المالية.

أما معهد أكسفورد لدراسات الطاقة فيُعرّف التقلبات بأنها توصيف للتغيرات السعرية مع مرور الوقت، حيث تحدث هذه التغيرات بشكل شبه مستمر في أسواق العقود الآجلة، وتحدث استجابةً للأخبار والمعلومات التي تؤثر على آراء المتداولين حول الفرص المناسبة للبيع أو الشراء.

ويُقاس التقلب بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Volatility} = \sigma (PO_t)$$

أسلوب القياس: يُقاس التقلب باستخدام

1. الانحراف المعياري للأسعار خلال فترة زمنية .

2. نماذج التباين الشرطي (GARCH, EGARCH) لقياس التقلبات الديناميكية

3. مؤشر تقلب أسعار النفط (OVX) الذي يقيس توقعات السوق لتقلب أسعار النفط لمدة 30 يوماً .

الدلالة الاقتصادية: يعكس التقلب درجة عدم اليقين في السوق النفطية، فكلما زاد التقلب، زادت حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وصناع القرار، مما قد يؤثر سلباً على الاستثمار والتخطيط المالي طويل الأجل.

3. صدمات أسعار النفط (Oil Price Shocks)

التعريف: تعني تغيراً مفاجئاً وغير متوقع في أسعار النفط، ناتج عن حدث استثنائي (جيوستاسي، طبيعي، صحي) يؤدي إلى انحراف كبير في الأسعار عن مسارها المتوقع.

التعريف في الأدبيات: يُعرّف Baumeister & Kilian (2016) صدمات أسعار النفط بأنها التقلبات غير المتوقعة في أسعار النفط التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد تختلف توقعاتها بين المستهلكين، وصناع السياسات، والمشاركين في الأسواق المالية، والاقتصاديين..

أما موسوعة أكسفورد المرجعية فتُعرّف الصدمة النفطية بأنها تغير مفاجئ وحاد في سعر النفط الخام، غالباً ما تسببه أحداث جيوسياسية، أو اضطرابات في الإمدادات، أو زيادات غير متوقعة في الطلب العالمي .

كما يُعرّف البنك المركزي الأوروبي صدمات أسعار النفط بأنها الانحرافات غير المتوقعة في أسعار النفط عن مسارها المتوقع، والتي يمكن تصنيفها إلى صدمات العرض (انخفاض الإنتاج)، وصدمة الطلب (زيادة النشاط الاقتصادي العالمي)، وصدمة الطلب الاحترازي (التخوف من نقص مستقبلي في الإمدادات) .

وتُعرّف الصدمة بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Shock}_t = \text{PO}_t - E(\text{PO}_t)$$

أسلوب القياس: تُقاس الصدمات باستخدام:

1. نماذج الانحدار الذاتي (AR, VAR) لتقدير السعر المتوقع .

2. منهجية عدم التماثل (Asymmetric Shocks) التي تميز بين الصدمات الإيجابية (ارتفاع مفاجئ) والصدمة السلبية (انخفاض مفاجئ).

3. التحليل التاريخي للأحداث الاستثنائية (الحروب، الكوارث الطبيعية، الأوبئة) التي تسببت في انحرافات حادة في الأسعار.

الدلالة الاقتصادية: تعكس الصدمات تأثير الأحداث الطارئة على السوق النفطية، وتتميز بأنها غير متوقعة ومؤقتة، ولكنها قد تترك أثراً عميقاً على الاقتصاد، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. تطبيق التمييز المفاهيمي على البحث الحالي:

في هذا البحث، يتم التركيز على مفهوم تغيرات أسعار النفط بوصفه المؤشر الأكثر ملاءمة لتحليل أثر الأسعار على تمويل المشاريع التنموية، وذلك للأسباب الآتية:

1. البيانات المتاحة: تتوفر بيانات سنوية لأسعار النفط، مما يجعل قياس التغيرات (ΔPO) أكثر دقة من قياس التقلبات أو الصدمات التي تتطلب بيانات عالية التردد (شهرية أو يومية).

2. أهداف النموذج القياسي: يهدف النموذج إلى قياس أثر تغيرات الأسعار على الإنفاق الاستثماري في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع مفهوم التغيرات (ΔPO) في إطار نموذج ARDL.

3. طبيعة الاقتصاد العراقي: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، مما يجعل أي تغير في الأسعار (سواء كان طفيفاً أو كبيراً) ينعكس مباشرة على الإيرادات العامة، وبالتالي على الإنفاق الاستثماري.

ومع ذلك، يُشير البحث إلى مفهومي التقلبات والصدمات في التحليل الوصفي (الفصل الثالث) لوصف طبيعة سوق النفط والأحداث الاستثنائية التي أثرت في الأسعار خلال مدة الدراسة، مثل:

✓ صدمة 2008 (الأزمة المالية العالمية).

✓ صدمة 2014 (انهيار الأسعار).

✓ صدمة 2020 (جائحة كوفيد-19).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام العالمي

دأب الاقتصاديون على دراسة العلاقة بين صدمات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي الحقيقي فعندما تصل أسعار النفط الخام العالمية إلى مستويات قياسية فإن ذلك سينعكس على موضوعين رئيسيين، يستكشف أحدهما آثار صدمات أسعار النفط على معظم الدول المستوردة للنفط، إذ أدت هذه الصدمات إلى عواقب سلبية على



الاقتصاد الحقيقي كالركود التضخمي، وانخفاض الأجور الحقيقية ، والثاني يستكشف آثار الصدمات على الدول المصدرة من مختلف الفوائض والعجوزات المالية ، ما يستوجب تبني سياسات مالية ونقدية ملائمة للحد من هذه الآثار (Tian,2016:523). هذا وهناك أدوات، لتحديد أسعار النفط في السوق العالمية وهي (ملike وصلاح الدين، 2020: 302):

1. النماذج غير الهيكلية، تعتمد هذه النماذج على نظرية الموارد القابلة للنضوب كأساس لفهم سوق النفط.
 2. إطار العرض والطلب، يستخدم المعادلات السلوكية، التي تربط بين الطلب والعرض على النفط بمختلف محدداتهما كنمو الناتج المحلي الإجمالي والاحتياطات النفطية، والمخزونات النفطية وغيرها، ومن ثم فتوازن السوق يتم عبر تقلبات الأسعار.
 3. المقاربة غير النظامية، تقوم بتحليل حركة أسعار النفط ضمن سياق معين، أو عبر سلسلة تاريخ الأسواق النفطية.
- ويعزو الأكاديميون والممارسون وصانعو السياسات تغيرات أسعار النفط إلى قوى متنوعة، مثل تغيرات الطلب العالمي، واضطرابات العرض، والدوافع الاحترازية ومع ذلك ما تزال الأهمية النسبية لهذه القوى موضع جدل كبير (Caldara,et.al,2019:1).
- ويوضح الجدول رقم (2-2) تاريخياً الصدمات المسببة للتغيرات في أسعار النفط في الأربعين سنة الأخيرة عبر جدول الآتي:

جدول (2-2) الصدمات النفطية خلال المدة (1973-2020)

الصدمة	مدة الصدمة	معدل تغير سعر النفط بالدولار	اتجاه الصدمة
1973	1973 - 1974	30 - 50	ارتفاع السعر
1979	1979 - 1981	64 - 117	ارتفاع السعر
1986	1986 - 1990	29 - 39	ارتفاع السعر
1990	1990 - 1990	60 - 70	ارتفاع السعر
1997	1997 - 1999	30 - 16	انخفاض السعر
2006	2006 - 2014	74 - 154	ارتفاع السعر
2014	2014 - 2019	50 - 30	انخفاض السعر



Source: Al Obaid, H. (2020). Revisiting the Impact of Oil Price Fluctuations on Government Spending: The Case of Saudi Arabia, Scientific Journal of the Colleges of Commerce Sector, Al-Azhar, 23(1), P22.

يوضح الجدول أعلاه الصدمات التي تعرضت لها أسعار النفط الخام العالمية منذ عام 1973 إلى عام 2020 ارتفاعاً أو انخفاضاً إذ إنَّ أكثر سنه حصل فيها تغيرات في أسعار النفط الخام العالمية، وتسببت صدمتها في انخفاض السعر للمدة (1997-1999) إذ بلغت أسعار النفط الخام العالمية بين (16-30) أما في حالة الصدمات التي سببت ارتفاعاً في أسعار النفط الخام العالمي للمدة (2006-2014) إذ بلغت أسعار النفط ما يقارب (74-154).

ومن جملة العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام العالمية حسب الكتاب والباحثين :

1. العوامل الاقتصادية

ويُشير الباحثون إلى مصطلح صافي امدادات النفط، للتعبير عن صافي كمية النفط المستخرجة من الآبار في مناطق آمنة، إذ ستؤول هذه الكميات إلى العرض في السوق العالمية للنفط ، مضافاً لها الخزين التجاري والحكومي . ومن ثم فإنَّ صافي امدادات النفط هو المؤشر الذي يعتمدُ الباحثون في تحديد المعروض من النفط الخام، ولكن هذا المؤشر لا يتحرك بشكل مجرد ، وإنما يتأثر بالتوقعات بشأن ظروف السوق المستقبلية، كما يتأثر السوق بالعوامل النفسية والسلوكية، وما إلى ذلك (Sedighi,et.al,2019:7). كذلك فإنَّ للقرارات السياسية التي تتخذها حكومات الدول المنتجة للنفط تدخل في سياق التأثير على الطلب وعلى العرض في الوقت ذاته. ومن ثم فإنَّ نمذجة دوال أسعار النفط تتسم بدرجة عالية من التعقيد، أو قد لا يمكن نمذجتها بمستويات ثقته مقبولة (Atams&Melichar,2019:13). كما أنَّ آثار التغيرات في أسعار النفط ، بسبب التفاعل بين العرض و الطلب، تظهر في ارتفاع تكاليف مدخلات العمليات الإنتاجية في الدول المستوردة للنفط ، ومن ثم زيادة أسعار السلع والخدمات فيها، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات في تلك البلدان ، ومن ثم انخفاض الطلب على النفط الخام (Huntington,2005:5).

ويشير (الحمزة والبار، 2022 : 110) إلى أنَّ هنالك عاملين من العوامل الاقتصادية:



أ- الطلب العالمي على النفط

ينقسم الطلب العالمي على النفط إلى نوعين أساسيين هما الطلب بغرض الاستهلاك، والطلب بغرض المضاربة في أسواق المال ، وبالأخص في المستقبلات والعقود الآجلة. ويتأثر الطلب لغرض الاستهلاك بمجموعة من العوامل أهمها معدلات النمو الاقتصادي العالمي، إذ هناك علاقة طردية بين معدلات الطلب على النفط ومعدلات النمو العالمي، بالأخص عبر تأثير الدول المضطربة النمو مثل الصين والهند، التي أدت زيادة معدل النمو الاقتصادي فيها إلى زيادة نسبة كبيرة في معدلات الطلب على النفط الخام (Sek,2017:3).

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة في الأسواق المستقبلية فهو يتأثر بمجموعة من العوامل كتوقعات والتنبؤات بسلوك المستثمرين، فارتفاع العقود الآجلة بفعل المضاربة يُترجم على أنه إشارة إلى فجوة بين العرض والطلب بحيث أن المعروض من النفط بشقيه المنتج والمخزون سيكون أقل من الطلب ، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى ما يُعرف بالطلب الاستباقي لتأمين احتياجات الدول والشركات، تحسباً لارتفاعات جديدة في الأسعار، وتُعد صناديق التحوط¹ وصناديق المؤشرات² من المستثمرين الفاعلين في هذا الخضم، كما يرتبط الطلب على النفط بغرض المضاربة بزيادة السيولة في بعض الدول والمؤسسات المالية، إذ غالباً ما تُستثمر هذه السيولة في العقود الآجلة لتحقيق استثمارات مالية ناجحة (حسين ، 2017: 53).

ب- العرض العالمي على النفط

تعد الإمكانيات المتاحة من المخزون النفطي، والسياسات النفطية لدول العالم ومدى حاجتها إلى النفط ، لمواجهة متطلباتها المحلية للاستهلاك المباشر أو كمدخلات

¹ صندوق التحوط : هو صندوق استثماري خاص مُدار بنشاط، حيث تُجمع الأموال وتُدار من قبل مديري صناديق محترفين. يستخدم هؤلاء المديرون مجموعة واسعة من الاستراتيجيات، بما في ذلك الرافعة المالية وتداول الأصول غير التقليدية، لتحقيق عوائد استثمارية أعلى من المتوسط. يُعتبر الاستثمار في صناديق التحوط خياراً استثمارياً بديلاً عالي المخاطر، ويتطلب عادةً حدًا أدنى مرتفعاً للاستثمار أو صافي ثروة كبير. تستهدف صناديق التحوط عادةً المستثمرين الأثرياء.

² صناديق المؤشرات : هي صناديق استثمارية تتبع أداء مؤشر محدد، مثل مؤشرات الأسهم أو السندات، ويتم تداولها على منصات التداول العالمية الرائدة طوال جلسة التداول في الأسواق المالية. تتكون وحدات صناديق المؤشرات المتداولة من أسهم أو سلع أو سندات، وتتغير القيمة الصافية لأصول الصندوق خلال جلسة التداول.



في صناعات أخرى كالصناعات البتروكيمياوية أو تصديره، من أجل الحصول على عملات نقدية أجنبية لتلبية الاحتياجات المالية، أو الاحتفاظ به في الآبار لمخزون الأجيال القادمة (كزار، 2020: 388).

أمّا فيما يخص الإنتاج فإنّ البلدان المنتجة تختلف في كثير من السمات والخصائص المتصلة به مثل حجم الاحتياطيات النفطية، ومستوى النمو الاقتصادي، وعدد السكان، والعلاقة الاقتصادية مع بلدان العالم، والطاقة الإنتاجية، وتكاليف الإنتاج، ونصيب الفرد من الطاقة المستهلكة وغير ذلك، وهذا الاختلاف الواضح بين الدول المنتجة ينعكس على الأسعار، فالسعر المناسب لبلد قد لا يكون مناسباً لدولة أخرى، فالدول المنتجة ذات الاحتياطيات الكبيرة تفضل أسعاراً مستقرة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذي يضمن إيرادات كافية لتمويل التنمية، ولا يزيد إلى مستوى يسمح بدخول بدائل منافسة تقلل من الجدوى الاقتصادية للنفط على المدى الطويل، أمّا الدول المنتجة ذات الاحتياطيات الصغيرة، فتفضل الحصول على أعلى سعر ممكن، وتختلف علاقة الدول المنتجة مع الدول المستهلكة النامية عن الدول المستهلكة المتقدمة، فبالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة النامية، فإنّ السعر يجب أن يُراعى رغبة هذه الدول المستهلكة النامية في النمو من دون التعرض لازمات اقتصادية كبيرة تنبؤى تنميتها، بسبب ارتفاع أسعار النفط. أما بالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة المتقدمة، فإنّ السعر يجب أن يتغير بصورة عادلة مع تغيرات أسعار السلع الأخرى، التي تصدرها الدول الصناعية إلى الدول المنتجة للنفط أي يعكس معدلات التضخم وتغيرات أسعار صرف العملات، بالإضافة إلى العدالة في النظام الاقتصادي الدولي وانعكاساته على موازين المدفوعات والتجارة (المختار، 2022: 9).

2- العوامل الجيوسياسية :

تشير المخاطر الجيوسياسية إلى مجموعة من حالات اللايقين الذي كان سائداً قبل حدوث الحدث الجيوسياسي في سوق النفط العالمي، بينما يحكم العرض والطلب العالميان على النفط الخام بعوامل يمكن دراستها وتوقعها والتنبؤ بها، فإنّ الحدث الجيوسياسي يقع أثره خارج تلك العوامل المتعلقة بالعرض والطلب.

وتعمل الأحداث الجيوسياسية عبر قناتين أساسيتين هما: صدمة التسويق التي تأتي بسبب انعكاس الحدث على الطرق الخاصة بنقل النفط الخام كمضيق هرمز

ومضيق باب المندب وقناة السويس ، مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط حتى قبل غلق هذه الطرق، بسبب التخوف من غلقها جزئياً أو كلياً ، كما أن التخوف من توقف انتاج النفط الخام بسبب أحداث في داخل البلدان المنتجة للنفط كما في حروب الخليج ، والحروب الداخلية لنيجيريا، يؤدي إلى زيادة الطلب من أجل زيادة المخزون لتأمين احتياجات البلد، إذا ما انقطع انتاج، وثم امدادات النفط مما يؤدي ارتفاع في أسعار النفط، وهي القناة الثانية لانتقال أثر الحدث الجيوسياسي في السوق النفطية (Aysan,et.al,2025:20)، وقد اكتسب مجال الجيوسياسية أهمية متزايدة مما أدى إلى تطور مفهومه في النظرية الاقتصادية في الممارسة الاقتصادية، تتشكل الظواهر الاقتصادية الجديدة التي تظهر في سوق النفط العالمية بالتأكيد نقاطاً مرجعية جديدة في تحديد أسعار النفط الخام العالمية (Storz,2022:4).

وتُعدّ سوق النفط الخام العالمية العمود الفقري للاقتصاد العالمي، كما أن التغيرات في أسعار النفط الخام آثاراً واسعة النطاق على الوضع السياسي والإنتاج وعناصر الاقتصاد الكلي، مثل معدل التضخم واستقرار النمو الاقتصادي والبطالة. وبذلك فإنّ الأسعار تحدد عبر تفاعل معقد بين القوى الجيوسياسية، وقوى العرض والطلب، ومضاربات الأسواق المالية، وعوامل اقتصادية كُلية أخرى (Ge,2025:9).

3- عوامل الخزن والنقل

مع استمرار الطلب العالمي على النفط الخام أصبح نقل النفط الخام حلقة وصل أساسية في سلسلة التوريد العالمية، إذ يربط مواقع الاستخراج بالمصافي والأسواق النهائية حول العالم. ويشكل نقل النفط الخام الذي يُصنّف عادةً ضمن قطاع النقل الأوسط، جسراً بين عمليات الاستخراج الأولية وعمليات التكرير والتوزيع النهائية. ويستخدم مجموعة من الأساليب بما في ذلك خطوط الانابيب وناقلات النفط والسكك الحديدية، ولكل منها متطلبات بُنية تحتية وبصمة كربونية مميزة (Busari& Afeez,2025:3).

إذ يُنقل النفط الخام عالمياً عبر شبكة من الطرق البحرية وخطوط الانابيب والسكك الحديدية وأنظمة النقل بالشاحنات، ويُعدّ الشحن البحري الوسيلة السائدة لنقل النفط الخام بين القارات، وخاصةً لمسافات طويلة. وتشمل أكبر السفن المستخدمة ناقلات النفط الخام الضخمة القادرة على نقل ما يصل إلى مليوني برميل من النفط الخام، وناقلات

سويسماكس³ المصممة للملاحة في قناة السويس وتحمل حوالي مليون برميل، وتُعد هذه السفن محورية في طرق مثل الخليج العربي إلى شرق آسيا، ومن أمريكا الشمالية إلى أوروبا ، وتؤثر نقاط الاختناق العديدة بشكل كبير على تدفقات النفط الخام العالمية والانبعاثات المرتبطة بها (Busari,et.al,2025:4) :

- ✓ مضيق هرمز : طريق حيوي لنفط الخليج إلى آسيا وأوروبا.
- ✓ قناة السويس: تُسهّل النقل من الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.
- ✓ قناة بنما: تربط أسواق المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ بالأمريكتين.

4- المضاربة:

يقصد بالمضاربة التعامل بالعقود الآجلة والمستقبلية من النفط الخام ، ليتم تنفيذها في وقت لاحق ، ويتم بيع هذا العقد قبل التسليم واستخدام العائد لشراء عقد آخر بتاريخ تسليم أبعد وهكذا، ومع زيادة الطلب والتعامل في العقود الآجلة، فإنَّ سعرها يحرك سعر النفط الحالي، في حين يعتمد نشاط المضاربة على التوقعات المستقبلية لأسعار النفط، إذا توقع المضاربون زيادة أسعار النفط ، فإنَّ ذلك يعنى اتجاههم لشراء النفط وتخزينه مما يساهم في ارتفاع أسعاره بالفعل، وبمعدلات أكبر من المتوقع، والعكس في حالة توقع انخفاض الأسعار (Fawley,et.al,2012:445).

ويرى (ابوعزوم ،2016: 87) أنَّ هنالك عدة عوامل تؤثر في أسعار النفط الخام العالمية منها :

أ. الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط، ويوجد تقريبا 62.5% منه في الخمس دول التالية: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران، بينما تمتلك أمريكا 3% فقط من الاحتياطي العالمي.

³ يُستخدم مصطلح "سويس ماكس" لوصف السفن التي يمكنها عبور قناة السويس بكامل طاقتها الاستيعابية، وفقاً لمواصفات القناة. وتسعى هيئة قناة السويس جاهدةً لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السفن في الأسطول العالمي. عند افتتاح القناة قبل أكثر من 150 عامًا، كانت الحمولة القصوى المسموح بها للسفن العابرة 5000 طن. أما الآن، فيمكن للقناة استقبال سفن تصل حمولتها إلى 240 ألف طن، كما هو مذكور على الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة قناة السويس. <https://www.suezcanal.gov.eg/>



ب. الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل، خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط مما يؤدي إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار.

ت. القرارات والتصريحات السياسية الدولية: مثل التهديد بالحرب، أو فرض عقوبات اقتصادية على دول منتجة للنفط، مثل العقوبات التي فرضتها أمريكا سابقاً على العراق، وحالياً على إيران.

ث. مضاربات : قد تجعل العرض أكثر أو أقل من الطلب، مما يؤدي إلى خلق فوضى في سوق النفط.

ج. التطور التكنولوجي والطاقات المتجددة: لقد اتفقت البلدان المستهلكة للنفط على تأسيس الوكالة الدولية للطاقات المتجددة، لتخفيف الحاجة للنفط الخام، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة، ومواجهة مخاطر نزوب الاحتياطيات النفطية والغازية، وكان من بينها استخدام الميثانول وقوداً للسيارات ، واستخدام السيارات الكهربائية، واستخدام الطاقة الشمسية، والرياح والتيارات المائية ، والمياه الساخنة في باطن الأرض، لتوليد الطاقة الكهربائية ، فضلاً عن الطاقة النووية.

ح. سعر صرف الدولار: نظراً للارتباط الوثيق بين سعر الدولار و سعر النفط ، فإن معظم التبادلات التجارية النفطية تتم بعملة الدولار، لذلك فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات الدول المنتجة، فمثلاً عندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط بالدولار، ونظراً لارتباط أسعار النفط بالدولار الأمريكي لعوامل تاريخية واقتصادية وسياسية ونقدية، فإن انخفاض قيمة أو سعر صرفه يؤثر سلباً على انخفاض قيمة وسعر النفط والعوائد النفطية في السوق العالمية ويؤدي إلى حدوث إضرار اقتصادية كبيرة تتحمل أعباءه البلاد المنتجة و المستهلكة للنفط على حد سواء (كريم وفرج، 2019: 1).

2.2. المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي لتمويل المشاريع التنموية

1.2.2 المطلب الأول : المفاهيم النظرية لتمويل المشاريع التنموية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

تُعد التنمية الاقتصادية مفهوماً واسعاً وشاملاً، لا يقتصر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى إحداث تغييرات بنيوية وهيكلية جذرية في الإطار المؤسسي للنظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. وتعني التنمية بمفهومها الحديث تحسين مستوى المعيشة، وتوزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستدامة البيئية، إلى جانب تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ومن هنا، فإن التنمية ليست مجرد نمو كمي، بل هي عملية نوعية شاملة تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات (الشديدي، 2015: 174؛ جرار، 2018: 33).

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية توفير موارد مالية كافية لتمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق أهدافها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من شح في الموارد وتراكم في الاحتياجات. وتعد المشاريع التنموية الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية، حيث تُسهم في بناء البنية التحتية، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والنقل.

ثانياً: مفهوم المشاريع التنموية

تُعرف المشاريع التنموية بأنها مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية محددة، من خلال استثمار الموارد المتاحة (المالية، البشرية، الطبيعية) في مشروعات بنية تحتية، أو مشروعات خدمية، أو مشروعات إنتاجية. وتتميز المشاريع التنموية بعدة خصائص، منها (Allam, 2024: 190):

الشمولية: تشمل العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (الصناعة، الزراعة، الصحة، التعليم، الإسكان، النقل، الطاقة).

المدة الزمنية: ترتبط بمدة زمنية محددة، وتُنفذ ضمن خطط وبرامج زمنية واضحة.

الأثر المستدام: تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية مستدامة في المجتمع، وليس مجرد حلول مؤقتة.

التكامل: ترتبط المشاريع التنموية ببعضها البعض، حيث يعتمد نجاح مشروع على نجاح مشاريع أخرى.

وتنقسم المشاريع التنموية إلى عدة أنواع، منها:

مشاريع البنية التحتية: كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والماء.

مشاريع الخدمات الأساسية: كالمستشفيات والمدارس والجامعات.

مشاريع الإنتاج: كالمصانع والمزارع ومشاريع الطاقة.

مشاريع التنمية البشرية: كبرامج التدريب والتعليم والصحة.

ثالثاً: مفهوم تمويل المشاريع التنموية

التعريف: تمويل المشاريع التنموية هو العملية التي يتم من خلالها توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتعدد مصادر تمويل المشاريع التنموية، وتشمل (الياسري، 2022: 22-24):

الموارد الذاتية: كالإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والإيرادات من الموارد الطبيعية (مثل النفط).

الاقتراض الخارجي: كالقروض من البنوك الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

الاستثمار الأجنبي المباشر: كاستثمارات الشركات الأجنبية في المشاريع التنموية.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: وهي آلية حديثة لتمويل المشاريع التنموية، تعتمد على تعاون الحكومة مع القطاع الخاص.

وتعد الإيرادات النفطية المصدر الأهم لتمويل المشاريع التنموية في الدول الريعية، حيث تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، وتستخدم في تمويل المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن الاعتماد على الإيرادات النفطية يجعل تمويل المشاريع التنموية عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما يؤثر على استدامة المشاريع وقدرتها على الاستمرار.

رابعاً: العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل المشاريع التنموية

ترتبط تمويل المشاريع التنموية في الدول الريعية، ومنها العراق، ارتباطاً وثيقاً بتغيرات أسعار النفط الخام العالمية. فعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد الإيرادات النفطية، مما يتيح للحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري على المشاريع التنموية. وفي المقابل، عندما تنخفض أسعار النفط، تنخفض الإيرادات النفطية، مما يضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، وتأجيل أو إلغاء بعض المشاريع التنموية (الجبوري، 2016: 21-30؛ العيسى، 2016: 364). ولذلك، فإن تمويل المشاريع التنموية في الدول الريعية يعاني من حالة من عدم الاستقرار، ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط.

وتؤكد النظريات الاقتصادية أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل المشاريع التنموية يؤدي إلى عدة تحديات، منها:

أ- **عدم الاستقرار المالي:** حيث تتأثر الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط، مما ينعكس على تمويل المشاريع التنموية.

ب- **ضعف التخطيط الاستراتيجي:** حيث يصعب وضع خطط تنموية طويلة الأجل في ظل عدم اليقين بشأن الإيرادات النفطية المستقبلية.

ت- **تفاقم أعراض "المرض الهولندي":** حيث تؤدي الوفرة النفطية إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، وزيادة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات (الشمري، 2010؛ زبير والموسوي، 2020: 342).

خامساً: أهمية تمويل المشاريع التنموية في العراق

يُعد تمويل المشاريع التنموية في العراق ذا أهمية خاصة، نظراً للاحتياجات التنموية الكبيرة التي يعاني منها البلاد، نتيجة لعقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية، وتردي البنية التحتية، وضعف القطاعات الإنتاجية. ويتطلب ذلك توفير تمويل كافٍ ومستدام للمشاريع التنموية في مختلف القطاعات، مثل: قطاع الطاقة والكهرباء: لتلبية احتياجات السكان والصناعة. قطاع النقل والطرق: لربط المدن والمحافظات، وتسهيل حركة البضائع والأفراد. قطاع التعليم والصحة: لتحسين جودة الخدمات الأساسية. قطاع المياه والزراعة: لمواجهة تحديات الجفاف وتحقيق الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل هذه المشاريع يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما يستدعي البحث عن بدائل تمويلية، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري.

2.2.2. المطلب الثاني: مصادر تمويل المشاريع التنموية

هناك الكثير من أساليب التمويل المتاحة تشمل القروض البنكية، والمنح الحكومية، والشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص، وتطوير الإيرادات الذاتية، وكذلك الاستثمارات العامة. إذ تتعدد أساليب التمويل المتاحة للشركات والمؤسسات، وتتوزع بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي يتمثل التمويل الذاتي في استخدام الأرباح المحتجزة أو رأس المال الخاص بالمؤسسة لتمويل مشاريعها وتوسعاتها ، هذا النوع من التمويل يتيح للشركات الحفاظ على استقلاليتها وتجنب الديون، لكنه قد يكون محدوداً بقدرة المنظمة على تحقيق أرباح كافية من ناحية أخرى، يُمكن للشركات اللجوء إلى التمويل الخارجي للحصول على موارد إضافية (عبد، 2024: 92)، ويتركز دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع كونه يعبئ الموارد بكفاءة عالية ، وتأتي الموارد المُعدة للاستثمار من مصدرين الأول هو القطاع الخاص المحلي، والثاني هو الاستثمار الأجنبي ، ويقوم القطاع الخاص المحلي بتمويل الأنشطة المختلفة إما بشكل مباشر ، مثلما تفعل الشركات عند انشاء المشروعات بمواردها الذاتية، وإما بشكل غير مباشر عبر

مؤسسات التمويل الوسيطة، والتي توفر الجانب الأعظم من التدفقات المالية. فضلاً عن ذلك الاستثمار الخاص بالمؤسسات المالية الدولية تعد مصدراً محتملاً للاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتمويل المشروعات البيئية (الهنداوي، 2016: 4)، ويقسم كل من (بتال وآخرون، 2011: 46) مصادر تمويل المشاريع إلى تصنيفات متنوعة، قد انقسمت إلى أربعة أنواع من التمويل، منها ما يُمول بالملكية مثل تمويل المالكين أنفسهم، ومن غير المالكين كان يكونوا مصارف أو مؤسسات مالية، أو تمويل حسب النوع مثل التمويل المصرفي أو التمويل التجاري، وهناك نوع ثالث من التمويل حسب المدة، سواء قصير أو طويل الأجل، أما فيما يخص النوع الأخير من التمويل، فهو حسب المصدر، ويشمل التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .

جدول (2-3) انواع تمويل المشاريع ومصادرها

ت	نوع التمويل	تصنيفاته
1	بناءً على الملكية	التمويل من المالكين انفسهم عبر عدم توزيع الأرباح لتحقيق زيادة في رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية. التمويل من غير المالكين وقد يكونوا موردين للمنشأة أو مصارف أو مؤسسات مالية ... الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض .
2	بناءً على النوع	تمويل مصرفي : وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى . تمويل تجاري : وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من التجاري
3	بناءً على المدة	تمويل طويل الأجل : وفي القروض التي تكون مدتها أكثر من 10 سنوات مثل قروض الملكية . تمويل قصير الأجل : وهي القروض التي تكون مدتها نقل من سنه مثل القروض البنكية ، التمويل التجاري ، أذونات الخزينة .
4	بناءً على المصدر	التمويل الداخلي : ويكون مصدره من داخل المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح ... الخ. التمويل الخارجي : ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعبداً عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي ، التمويل التجاري، السندات ... الخ.

المصدر: بتال، احمد حسين، الراوي، محمد خزعل، علي، وسام حسين (2011)، دور المصارف الخاصة في المصدر : دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7 ص 25 .

ويمكن الإشارة إلى أهم مصادر التمويل للمشروعات التنموية بالآتي:

أولاً : التمويل الحكومي غير المصرفي

حظيت مصادر التمويل المختلفة بأهمية كبيرة ومتزايدة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، نظراً للدور الذي تؤديه في الاقتصاد القومي، بصفته أحد المؤثرات المهمة في تغيير مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية. إذ تقتضي عملية تحقيق التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة لها، الأمر الذي يتطلب من السياسة المالية أن تلعب دوراً مهماً في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع للوصول إلى هذا الهدف، وتنقسم وسائل تمويل التنمية الحكومية إلى أنواع (الياسري، 2022: 22-24):

1. التمويل من الإيرادات الضريبية: تعد الموارد الضريبية ذات أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها تشكل الحصة السائدة من الإيرادات للعديد من الوحدات الحكومية بعد إيرادات النفط الخام في الدول النفطية. فالضرائب تؤثر بشكل أو بآخر في المعطيات الاقتصادية وعلى مستوى المعيشة. إذ أصبحت الضريبة في الدول المتقدمة مصدراً مهماً للتمويل ولتشجيع أنشطة دون أخرى وأداة للتأثير في دخول الطبقات الاجتماعية.

2. الإيرادات غير الضريبية: غالباً ما تُدمج جميع أنواع الإيرادات الأخرى غير الضريبة في فئة واسعة غير متجانسة ، ويشمل هذا النوع من الإيرادات المساهمات الاجتماعية وإيرادات الممتلكات ومبيعات السلع والخدمات.

3. الإيرادات من الشركات المملوكة للدولة: يُطلق مصطلح الشركات المملوكة للدولة على الشخصيات الاعتبارية الحكومية ، والتي ينطوي نطاق عملها على إنتاج السلع والخدمات بهدف البيع للجمهور وللمنشآت الأخرى الخاصة منها والعامة وجني الأرباح. ولعل السبب الرئيسي لإنشاء هذه الشركات الحكومية هو تعبئة المدخرات وتمويل الانفاق الاستثماري من إيراداتها ، عندما لا تكفي الضرائب لتمويل التراكم الرأسمالي ، نظراً لانخفاض متوسط دخل الفرد.

4. الإيرادات من الموارد الطبيعية: يُعد النفط والغاز من أكثر الموارد الطبيعية الموجودة التي تعتمد عليها الدول الريعية في إيراداتها العامة، كونه ريعي يجب استثماره في أصول إنتاجية ذات ملكية عامة قادرة على الاحتفاظ بقيمة الأصل فضلاً عن ضرورة توليدها عائداً ايجابياً على الاستثمار.

5. الشراكات بين القطاع العام والخاص: تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تُسهم في تمويل الاستثمارات العامة ومشاريع البنية التحتية الاقتصادية، ومن ثم ، فهي آلية من آليات التصرف الحديث في المنشآت العامة والمشاريع الضخمة، وترتكز على أساس تفويض مهمة تصريف شؤون المرافق العامة، يهدف من وراء هذه العملية تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة والتقليص من عجزها.

ثانياً: التمويل المصرفي الاستثماري

تعد المصارف الحكومية أو المتخصصة أو الاستثمارية الأهم في مجال تمويل المشاريع، وذلك لقدرتها على تحقيق الاستقرار المالي لارتباطها بالدولة عبر تمويل القطاعات الحيوية، فضلاً عن امثالها لخطط حكومية ، وتنفيذ السياسات الحكومية الاقتصادية والنقدية، عن طريق تقديم التسهيلات بشروط ميسرة للقطاعات المستهدفة في المنفعة العامة، فضلاً عن مراعاة الجوانب القانونية التي تعد الأساس في معرفة حقوق وواجبات أطراف تمويل المصارف الحكومية والزبون، عبر البحث عن وظائف وإجراءات المصارف الحكومية وأثرها في العمل على القضاء على البطالة عبر توفير فرص عمل، والعمل على زيادة الصادرات، فضلاً عن الاهتمام بالعلاقة الرابطة التي تربط الزبون بالمصرف وإيجاد الضمانات القضائية وغير القضائية اللازمة من أجل حماية حقوق الطرفين (شاكر، 2025: 2).

إنّ مصادر تمويل المشاريع ، سواء أكانت صناعية أم خدمية ، تكاد تكون ثابتة ومحددة مسبقاً وعلى النحو الآتي: (ريمه وشريفه، 2023: 334).

1. الاستثمارات المحلية، ومن أهم مصادرها ما تخصصه الحكومات من اعتمادات، ويتوقف ذلك على نظرة الدولة للقطاع المعني بالاستثمار، وقد أقامت بعض الدول بنوكاً خاصة للتنمية مثل القطاع السياحي أو مؤسسات، تقوم بهذه المهمة ، كما هو الحال في مراكش ، وفي فرنسا ، وفي البرتغال.

2. الهيئات الاجتماعية مثل جمعيات العمل والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية.

3. القطاع الخاص والمتمثل بالمستثمرين.

4. المصادر المتعددة الاطراف كالبنك الدولي وهيئة التمويل الدولي وبينما لا يمنح البنك الدولي قروضاً الا بضمانات الحكومة، فإنَّ هيئة التمويل لا تُساهم في المشروعات الحكومية أو شبه الحكومية كما تُساهم في المشروعات التي يُشارك فيها ممولون أجانب.
5. الاتفاقيات الثنائية : وتكون على شكل قروض طويلة الأجل وبفائدة منخفضة ، ولكنها غالباً ما ترتبط بشروط استخدام القروض في شراء بضائع بقيمة القرض من البلد المقروض. وقد خصصت بعض الدول اعتمادات للتنمية مثل الدنمارك، وهذه الاعتمادات لمساعدة البلاد النامية عن طريق منح قروض والمساهمة في رأس المال بشرط ضمان إدارة سليمة ومساهمة مستثمر دنماركي.
6. المستثمرون الأجانب ، ومن أمثلتهم شركات الفنادق العالمية، وبعضها يساهم في رأس المال، وبعضهم الآخر يُساهم في الإدارة والتشغيل.

ثالثاً: القروض والمنح:

تلجأ مختلف دول العالم إلى الاقتراض الخارجي، على تنوع مصادره ، وذلك لحاجتها الداخلية للتمويل حسب وضعها الاقتصادي، ويُحدد هدف الاقتراض، فإذا كان لدعم الاستثمار، فإنَّ الأموال المستدانة عادة ما تكون قروض خارجية طويلة الأجل، أما إذا كان الهدف من الاقتراض لسد العجز في الميزانية العامة، أو لتلبية متطلبات استهلاكية ، فإنَّ طبيعة القروض تكون قصيرة الأجل، ومن هنا يتباين أثر القروض الخارجية على اقتصاديات الدول المدينة، وذلك يكون حسب الهدف المنشود ، بالإضافة إلى رشادة تسيير القروض (جديدي وحياء، 2020: 174)، أما فيما يخص مفهوم المساعدات الخارجية (المنح) فإنها لا تقتصر فقط على المساعدات الإغاثية الانسانية المقدمة في حال الكوارث أو التدفقات النقدية غير المستردة، بل إنَّ مفهوم المساعدات الخارجية أوسع من ذلك، إذ يمكن تعريف المساعدة الخارجية بأنها "تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية لتطوير مشاريعها، لأنها تُعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشكلات العديدة التي تجابهها، فالهدف النهائي من المنح هو تحقيق نمو اقتصادي، والعمل على تحسن المستويات التنموية المختلفة، ويُمكن تحقيق ذلك الهدف فعلياً فيما لو تم استغلال أموال المساعدات بالشكل الأمثل في قطاع البنية التحتية ، بما يشمل تعزيز القطاعات المهمة مثل: التعليم، والصحة ، ودعم القطاعات الإنتاجية ، وتقديم الأفكار والتقنيات الجديدة ، ودعم السلع الضرورية عبر عمليات الإغاثة والمساعدة في الاستقرار الاقتصادي عقب الصدمات الاقتصادية المختلفة (أبو عيدة، 2015: 168).

3.2.2 المطلب الثالث: إدارة إيرادات الموارد

تعد عائدات النفط الخام من أهم المصادر التمويلية للأنشطة المختلفة المتعلقة بالقطاعين الصناعي والخدمي، في الدول الريفية (Manaha&Al-Amin,2023:73)، وتُشير التوقعات إلى أنها ستظل المصدر الأساس في تمويل تنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة في الدول الريفية في المستقبل المنظور على الرغم من أنَّ المطلوب هو الاعتماد على عائدات النفط، فمازال الطلب على النفط، ومنذُ بداية الألفية الثالثة يشهد ارتفاعاً عالمياً، ومازال النفط الخام ذو جاذبية عالمية مما أدى إلى تصاعد أهميته واستراتيجيته الدولية، حتى بعد انتشار استعمال الطاقة الذرية (مجيد، 2009 : 49)، وتتبع أهمية النفط الاستراتيجية كونه مصدراً للطاقة، ولأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية المختلفة، فالنفط بوصفه مصدراً للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر، ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية، وتتمثل في درجة الاحتراق العالي، وارتفاع معاملته الحراري، ونظافة استخدامه نسبياً، وسهولة نسبية في نقله وتخزينه، وانخفاض نفقات انتاجه بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى، فضلاً عن ما ينتجه من ميزات أخرى تعد ضرورية لوسائل النقل الحديثة كالسرعة وغيرها، وأيضاً يعد الممول الرئيسي لموازنات الدولة الريفية، مما جعل عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول مرهونة بإيراداته النفطية المصدرة، فتزداد المشاريع التنموية بزيادة إيراداته وتتناقص بانخفاض هذه الإيرادات (شغيت واخرون، 2025: 74)، كما تتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط الخام في كونه سهل النقل نسبياً ما يسهل عملية تحويله إلى مشتقات عبر عملية التكرير في أية منطقة في العالم، وعلى الرغم من التطور الهائل في الأبحاث التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط، وإيجاد بدائل أخرى إلا أنَّ الخبراء في مجال اقتصاديات الطاقة يرون أنَّ النفط سيبقى مصدراً رئيساً للطاقة في كثير من الاستخدامات، ولاسيما في قطاع النقل والمواصلات والصناعة البتروكيماوية، لانخفاض تكلفته نسبياً وعدم وجود بديل بالمواصفات نفسها التي يتمتع بها النفط على الأقل في الأجلين المتوسط والقصير مما يُسهم في التنمية الاقتصادية (خليفة، 2024: 1) لذا فإنَّ عوائد النفط الخام ستظل مصدراً مهماً لتمويل التنمية.

تحديد مؤشر تمويل المشاريع التنموية في هذا البحث:

على الرغم من تعدد مصادر تمويل المشاريع التنموية (القطاع الخاص، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الاقتراض الخارجي، المنح، التمويل الذاتي)، إلا أنَّ هذا البحث

يقتصر على دراسة الإنفاق الاستثماري الحكومي كمؤشر رئيسي لتمويل المشاريع التنموية في العراق. ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

أ- هيمنة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية في العراق: يشكل الإنفاق الحكومي النسبة الأكبر من تمويل المشاريع التنموية في العراق، حيث تعتمد الموازنة العامة بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية (أكثر من 93%)، وتستخدم هذه الإيرادات في تمويل المشاريع الاستثمارية (وزارة التخطيط العراقية، 2024؛ البنك الدولي، 2023).

ب- ضعف دور القطاع الخاص: يعاني القطاع الخاص في العراق من ضعف هيكلي، وعدم قدرة على تمويل المشاريع التنموية الكبيرة، بسبب محدودية رأس المال، وارتفاع المخاطر، وضعف البيئة الاستثمارية (البياتي، 2006؛ الأعرجي وآخرون، 2012).

ت- ندرة البيانات: تتوفر بيانات الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل منتظم ومنهجي من مصادر رسمية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي)، بينما تفتقر البيانات المتعلقة بالاستثمار الخاص أو التمويل الذاتي إلى الدقة والشمولية.

ارتباط الإنفاق الاستثماري الحكومي بتغيرات أسعار النفط: يرتبط الإنفاق الاستثماري الحكومي في الدول الريعية بشكل مباشر بتغيرات أسعار النفط، حيث تزداد التخصيصات الاستثمارية في سنوات الارتفاع، وتنخفض في سنوات الانخفاض (الجبوري، 2016؛ العيسى، 2016). وهذا يجعل الإنفاق الاستثماري الحكومي مؤشراً مناسباً لقياس أثر تغيرات أسعار النفط على تمويل المشاريع التنموية.

توافق النموذج القياسي: يهدف النموذج القياسي في هذا البحث إلى قياس أثر تغيرات أسعار النفط على تمويل المشاريع التنموية، والإنفاق الاستثماري الحكومي هو المتغير الأكثر ارتباطاً بهذه التغيرات، مما يجعله الأنسب للتحليل القياسي.

وعليه، فإن اختيار الإنفاق الاستثماري الحكومي كمؤشر لتمويل المشاريع التنموية في هذا البحث يُعد اختياراً منهجياً مبرراً، نظراً للخصائص الهيكلية للاقتصاد العراقي، وطبيعة البيانات المتاحة، وأهداف النموذج القياسي.

4.2.2 المطلب الرابع : نظريات التمويل وأهميتها في سياق الاقتصادات الريعية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى ثلاث نظريات رئيسية تفسر سلوك المشاريع في اختيار مصادر تمويلها، ولكل منها دلالات خاصة في سياق الاقتصاد الريعي العراقي:

أولاً: **نظرية المفاضلة (Trade-off Theory):**

تفترض هذه النظرية أن المشاريع تحدد نسبة مستهدفة للاقتراض، وتوازن بين فوائد الاقتراض (كالمزايا الضريبية) وتكاليفه (كمخاطر الإفلاس). وفي السياق العراقي، فإن المشاريع التنموية الحكومية تواجه تحديات في تطبيق هذه النظرية؛ بسبب غياب الحوافز الضريبية الفاعلة وارتفاع مخاطر الاستثمار في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمنياً.

ثانياً: **نظرية ترتيب المصادر (Pecking Order Theory):**

تشير هذه النظرية إلى أن المشاريع تفضل التمويل الداخلي أولاً، ثم الاقتراض، وأخيراً إصدار الأسهم. في العراق، يُلاحظ هيمنة التمويل الحكومي (الذي يمثل تمويلاً خارجياً من وجهة نظر المشروع) على حساب التمويل الذاتي أو الخاص، مما يعكس ضعف قدرة المشاريع على توليد أرباح محتجزة، وعدم نضج سوق رأس المال العراقي.

ثالثاً: **نظرية عدم تماثل المعلومات (Asymmetric Information Theory):**

تفترض أن مديري المشاريع يمتلكون معلومات أفضل من المستثمرين، مما يؤدي إلى تقييم منخفض للأوراق المالية الجديدة. وفي العراق، تُعزز حالة عدم الشفافية والفساد من هذه الظاهرة، مما يرفع تكلفة التمويل الخارجي ويُقلص من دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع التنموية.

رابعاً: **مقارنة نقدية بين النظريات المفسرة للعلاقة بين أسعار النفط وتمويل المشاريع التنموية**

تعددت النظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنشاط الاقتصادي، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. **نظرية الاقتصاد الريعي: (Rentier State Theory)**

ترى هذه النظرية أن الدول التي تعتمد على مورد طبيعي واحد (كالنفط) تميل إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتصبح رهينة لتقلبات أسعار هذا المورد (روس، 2007؛ الكواز وحسين، 2018). وتؤكد النظرية أن الإيرادات النفطية تُستخدم غالباً في الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) على حساب الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى تفاقم "المرض الهولندي" وضعف التنمية المستدامة.

نقد النظرية: تصلح هذه النظرية لتفسير سلوك الدولة الريعية في الإنفاق، لكنها لا تقدم تفسيراً كافياً للعلاقة الكمية بين تغيرات الأسعار ومستوى الإنفاق الاستثماري.

2. نظرية لعنة الموارد: (Resource Curse Theory)

تشير هذه النظرية إلى أن وفرة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، مثل: ضعف النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد، وضعف المؤسسات، وتراجع القطاعات الإنتاجية (van der Ploeg, 2011; Acemoglu & Robinson, 2012) وتفسر النظرية العلاقة العكسية بين وفرة النفط والتنمية، من خلال قنوات متعددة، منها: إهمال القطاعات الأخرى، وارتفاع قيمة العملة، وعدم الاستقرار السياسي. نقد النظرية: تقدم النظرية تفسيراً نوعياً للعلاقة بين النفط والتنمية، لكنها تفنقر إلى الدقة الكمية في قياس أثر التغيرات السعرية على الإنفاق الاستثماري

3. نظرية المضاعف الكينزي والمعدل الاستثماري (Keynesian Multiplier & Accelerator Theory):

تفترض هذه النظرية أن زيادة الإنفاق الحكومي (الممول من الإيرادات النفطية) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يحفز الاستثمار الخاص والعام (Blanchard, 2021) وتشير النظرية إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار من خلال تأثير المعدل (Accelerator Effect) .

نقد النظرية: تصلح هذه النظرية لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار، لكنها لا تتعامل بشكل مباشر مع تقلبات أسعار النفط، وتفترض استقراراً في الإيرادات الحكومية.

خامساً: النظرية الأكثر ملائمة للاقتصاد العراقي

بعد المقارنة النقدية بين النظريات السابقة، يمكن القول إن نظرية الاقتصاد الريعي (Rentier State Theory) هي الأكثر ملائمة لتفسير العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل المشاريع التنموية في العراق، وذلك للأسباب الآتية:

أ- العراق اقتصاد ريعي بامتياز: يعتمد على النفط بنسبة 93% من الإيرادات العامة، و60% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- هيمنة الإنفاق الجاري: تُظهر البيانات أن الإنفاق التشغيلي يتجاوز 70% من إجمالي النفقات، مما يعكس أولوية الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري. ارتباط الموازنة بتقلبات الأسعار: تتأثر الموازنة العامة بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، مما يجعل

تمويل المشاريع التنموية غير مستقر. ضعف المؤسسات: يعاني العراق من ضعف مؤسسي وفساد مالي وإداري، مما يحد من كفاءة الإنفاق الاستثماري.

ت- ومع ذلك، فإن النظرية الريعية تحتاج إلى دعم من نظرية المضاعف الكينزي والمعدل الاستثماري لتفسير العلاقة بين الناتج المحلي والإنفاق الاستثماري، ومن نظرية لعنة الموارد لتفسير ضعف التنمية في ظل وفرة النفط.

سادسا : اشتقاق العلاقة السببية بين المتغيرات (النموذج النظري)

انطلاقاً من النظريات السابقة، يمكن اشتقاق العلاقة السببية بين المتغيرات على النحو الآتي:

1. أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري (العلاقة المباشرة):

$PO (\downarrow) \rightarrow IPO \text{ الإيرادات النفطية } (\downarrow) \rightarrow \text{ الإنفاق الاستثماري } (\downarrow)$

عندما تنخفض أسعار النفط، تنخفض الإيرادات النفطية، مما يضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، والعكس صحيح.

2. أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري عبر الناتج المحلي (العلاقة غير المباشرة):

$PO (\downarrow) \rightarrow GDP (\downarrow) \rightarrow INVST (\downarrow)$

انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (لأن النفط يسهم بنحو 60% من الناتج المحلي)، مما يقلل من القدرة على تمويل الإنفاق الاستثماري.

3. أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الاستثماري عبر التضخم (العلاقة غير المباشرة):

$PO (\downarrow) \rightarrow INF (\downarrow) \rightarrow INVST (\uparrow)$

انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض التضخم، مما قد يحفز الاستثمار عبر خفض أسعار الفائدة الحقيقية (تأثير معتدل).

4. أثر الاستقرار السياسي على الإنفاق الاستثماري:

$PI (\uparrow) \rightarrow INVST (\uparrow)$

تحسن الاستقرار السياسي يقلل من المخاطر، ويعزز ثقة المستثمرين، مما يزيد الإنفاق الاستثماري.

5. أثر سعر الصرف على الإنفاق الاستثماري:

$EXR (\downarrow) \rightarrow INVST (\uparrow)$

انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار) يقلل من تكلفة استيراد السلع الرأسمالية، مما قد يحفز الإنفاق الاستثماري.

سابعا : النموذج النظري المقترح

انطلاقاً من التحليل السابق، يمكن صياغة النموذج النظري الذي يقود إلى النموذج القياسي

المستخدم في الفصل الرابع، على النحو الآتي:

$$INVST = f (PO, GDP, INF, PI, EXR)$$

حيث أن:

الإنفاق الاستثماري الفعلي (المتغير التابع) INVST

أسعار النفط الخام (تأثير عكسي متوقع) PO:

الناتج المحلي الإجمالي (تأثير طردي متوقع) GDP:

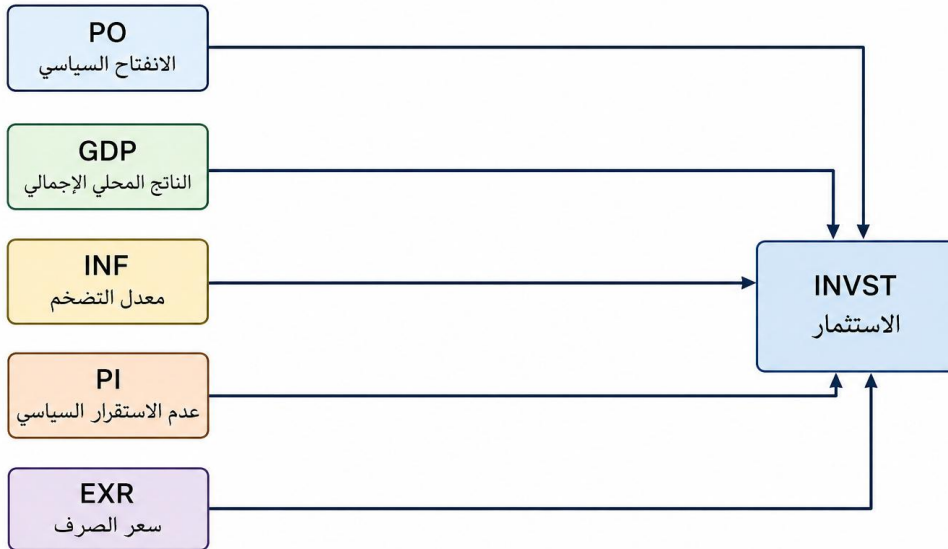
معدل التضخم (تأثير طردي ضمن مستويات معتدلة) INF:

مؤشر الاستقرار السياسي (تأثير طردي متوقع) PI:

سعر الصرف الرسمي (تأثير عكسي متوقع) EXR:

ثامنا: المخطط النظري للعلاقات السببية

رسم توضيحي (1-2)



تشير الأسهم إلى العلاقات السببية المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

المخطط النظري للعلاقات السببية

تاسعا : تجارب عالمية (نماذج مختارة)

لقد استفادت بعض الدول من تمويل المشاريع التنموية عبر الموارد الريعية التي تمتعت بها ، وفيما يأتي تجارب ناجحة لبعض الدول في هذا المضمار :

1. تجربة دولة تشيلي

يعد الاقتصاد التشيلي اقتصاداً صغيراً مفتوحاً ومصدراً لسلعة أولية هي "النحاس" ، فهي أكبر مصدر للنحاس في العالم و المنتج الأول لهذا المعدن عالمياً، إذ تنتج منه نحو ثلث انتاج العالم. ووفقاً لإحصائيات عام 2015 يُشكل النحاس حوالي 54 % من صادرات الشيلي و 14 % من المداخل الجبائية للميزانية العامة و 13% من الناتج المحلي الاسمي للبلد (مرغيت ،2018: 62)، وقد تميزت تشيلي في السنوات الأخيرة ولاسيما منذ العام (2000 - 2018) بإرساء مؤسسات مالية عامة قوية ، وبتباعها سياسة مالية مضادة للاتجاهات الدورية ، ما جعلها نموذجاً رائداً في كيفية كسر دورة الانتعاش والكساد عن طريق فصل الانفاق الحكومي عن الإيرادات المتقلبة لصادرات النحاس . فالسياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية في الشيلي تقوم على أمرين الأول هو اعتماد قاعدة الرصيد الهيكلي عند وضع السياسة المالية العامة وتنفيذها، والثاني هو انشاء صندوقين للثروة السيادية أحدهما لتحقيق الاستقرار و الآخر للادخار، وهذا لترسيخ تطبيق قاعدة الرصيد الهيكلي(زبير و الموسوي،2020: 342).

إنّ نجاح تجربة تشيلي استند إلى التوقعات الصحيحة لأسعار النحاس في الأمد الطويل التي أسندت إلى فريق مستقل متخصص من خبراء شركات المناجم إلى جانب خبراء في القطاع المالي وخبراء في مراكز بحث وجامعات، الأمر الذي عزز شفافية التوقعات ودقتها، كونها أصبحت في دائرة بعيدة عن التأثيرات السياسية.

وقد عمل هذا الفريق على تحديد سعر النحاس في الأجل الطويل لعشر سنوات قادمة وتحديد الناتج المحلي الاجمالي المحتمل وإعلان هذه التوقعات كل ستة أشهر، ومن ثم تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية بإدراج هذه التوقعات في مشروع موازنتها العامة.

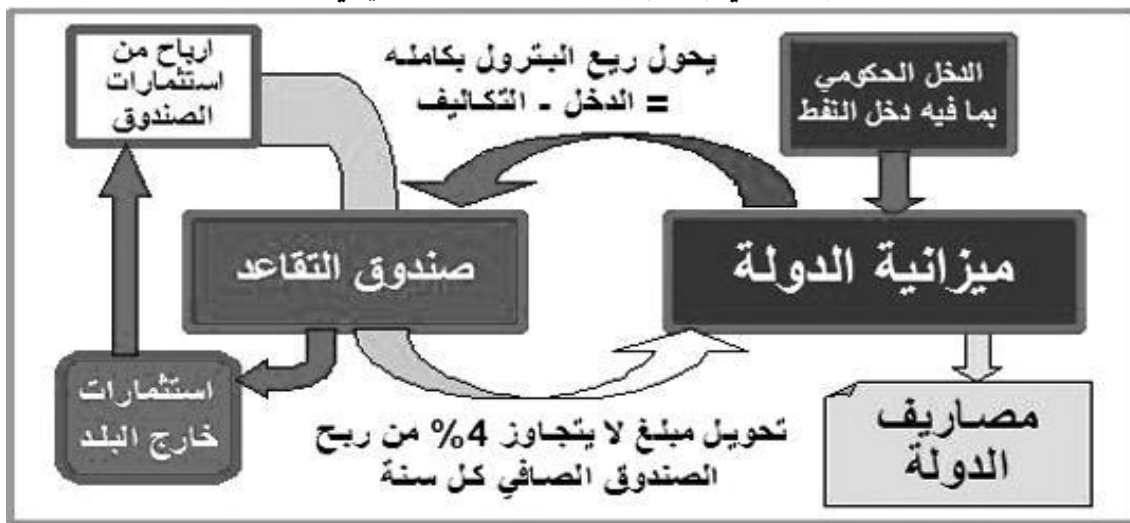
كذلك تم انشاء صندوق شيلي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بموجب قانون المسؤولية المالية لعام 2006 ، ويتلقى صندوق شيلي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تدفقات داخلية من فائض الحكومة المركزية الفعلي بعد خصم المساهمات في صندوق احتياطي التقاعد، وإعادة رسملة البنك المركزي. ويمكن سحب الأموال منه عند الضرورة، وفقاً للاحتياجات المحددة في قانون الميزانية السنوي كما أنشأت صندوق الادخار الذي يهدف إلى مواجهة تكاليف المعاشات التقاعدية في المستقبل، ولهذا الغرض، يتلقى الصندوق مساهمات سنوية من الميزانية العامة بنسبة 0.2% من إجمالي الناتج المحلي بغض النظر عن رصيد المالية العامة (مرغيت ،2018: 62).

ومما سبق نجد ان تشيلي تعد نموذجاً متميزاً في إدارة الاقتصاد المعتمد على سلعة أولية واحدة، وهي النحاس، وليس النفط. ورغم اختلاف السلعة، إلا أن التحدي الذي واجهته تشيلي مشابه للتحدي الذي يواجهه العراق، وهو الاعتماد الكبير على مورد واحد في الإيرادات العامة. وقد نجحت تشيلي في التعامل مع تقلبات أسعار النحاس عبر إنشاء صندوقين سياديين (صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق احتياطي المعاشات التقاعدية) وتبني سياسة مالية مضادة للدورات الاقتصادية، مما ساعدها على تحقيق استقرار مالي وانخفاض التضخم ونمو اقتصادي مستدام. ويشكل هذا نموذجاً للعراق في كيفية إدارة تقلبات أسعار النفط.

2. تجربة النرويج

تم انشاء صندوق التقاعد الحكومي النرويجي بهدف تحقيق عدة غايات تتركز جميعها حول الحفاظ على الموارد الناضبة للأجيال القادمة واستغلالها بشكل أمثل. وذلك عبر تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية عبر استثمارها في الأسواق المالية العالمية، مما يسهم في تعزيز التنمية المستدامة، كما يلعب الصندوق دوراً غير مباشر في دعم الاقتصاد النرويجي عبر تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ويساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمكين الدولة من مواصلة استراتيجياتها التنموية، خاصة في أوقات الأزمات. كما يسهم الصندوق في التنمية خارج النرويج، عبر تحويل قيمة ثابتة لتمويل العجز غير النفطي، وتعتمد الحكومة النرويجية عند تمويلها عجز الميزانية على شروط خاصة، أهمها، أن يكون العجز المسجل غير مرتبط بقطاع النفط، إلى جانب تحويل قيمة محدّدة تقدر بـ ٤% كحد أقصى من رصيد الصندوق لتمويل عجز الميزانية (صالح، 2025: 246). هذا ويوضح الشكل الآتي أهم العمليات التي يقوم بها الصندوق

رسم توضيحي (2-2) آلية عمل الصندوق النرويجي



المصدر: القاسم، فاروق (٢٠١٠). النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية عالم المعرفة، السلسلة ٣٧٣،

الكويت، ص 300

يتضح من الشكل السابق، أنَّ الصندوق السيادي النرويجي في الواقع له علاقة ارتباط قوية مع الموازنة العامة للدولة عبر امتصاصه في نهاية كُل سنة إجمالي الإيرادات النفطية من جهة، كما له تحويلات مالية من جهة أخرى، والمتمثلة في إجمالي أرباح الصندوق التي قام باستثمارها خارج النرويج، أما من حيث تمويل الموازنة العامة للدولة، فهو محدد مُسبقاً بنسبة لا تتجاوز 4% من الربح الصافي سنوياً، وعليه فإنَّ صندوق المعاشات الحكومي العالمي يمتص جميع الإيرادات النفطية التي انتجها قطاع المحروقات وعزلها من إعادة استثمارها داخل الاقتصاد النرويجي، بغرض تقوية الاقتصاد، وعدم مزاحمة للقطاع الخاص، وتحقيق تنويع اقتصادي عبر تشجيع مساهمة قطاعات خارج المحروقات بالحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما اعتمدت عليه الموازنة العامة بعدم اعتمادها على العائدات النفطية في تغطية نفقاتها فيما عدا تلك النسبة الضئيلة المحددة كل سنة.

ونجد انه علي الرغم من أن الصندوق النرويجي لا يمول المشاريع التنموية بشكل مباشر، إلا أن تجربته تُدرج في هذا البحث بوصفها نموذجاً رائداً للإدارة المالية للثروة النفطية. ويتمثل جوهر الإفادة في دروسه المتعلقة بفصل الإيرادات عن الإنفاق الجاري، وضمان استدامة تمويل الموازنة العامة (التي تشمل المشاريع التنموية)، وتعزيز الشفافية والحوكمة. هذه الدروس تُشكل إطاراً مرجعياً مهماً لتحليل وتقييم سياسات إدارة الإيرادات النفطية في العراق، واقتراح إصلاحات لضمان تمويل أكثر استدامة لمشاريعه التنموية.

3. تجربة السعودية

يُعد صندوق الاستثمارات العامة السعودي تجربة ناجحة في مضمار تجارب الدول الريعية في إدارة المورد الريعي، إذ تمكن عبر الاستراتيجية الاستثمارية (2018-2020) من رفع قيمة الأصول فيه إلى حوالي 1.5 تريليون ريال بحلول عام 2020، مقارنة مع 570 مليار في عام 2015، وساهم الصندوق كذلك في تفعيل قطاعات جديدة (التشييد والبناء، التكرير والمصافي، والمدن الذكية)، الأمر الذي أدَّى إلى خلق وظائف جديدة قُدّرت بـ 331 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة حتى نهاية الربع الثالث لعام 2020، كما قام صندوق الاستثمارات العامة السعودي برفع نسبة العائد للمساهمين، إلى

8% خلال (2018- 2020)، إذ بلغت قيمة الاستثمارات المحلية في الداخل حوالي 311 مليار ريال، فيما شكلت الاستثمارات العالمية 20% من المحفظة الاستثمارية للسوق. كما أجرى صندوق الاستثمارات العامة مراجعة للوضع الحالي للمحافظ الاستثمارية، شملت مراجعة أولوياته في إطار المعطيات الجديدة في برنامجه، ومدخلات مدراء الأصول ومستشاري الاستثمار، وانطلق في تصنيف المحافظ من مبادئ توجيهية لذلك، وقد طور من محافظه الاستثمارية بحيث أصبح هناك أربعة محافظ محلية وإثنان عالمية (بوزنتونه وبوالنش، 2021: 64-67).

4. تجربة ماليزيا

اعتمدت ماليزيا بعد 1958 استراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أنَّ هذه الاستراتيجية لم تُفلح، بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب، ومن ثم لم يكن لها أثر للطلب على العمالة، أو خلق قيمة مضافة عالية، لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة، والصناعات الاستخراجية، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة، وتحسن توزيع الدخل، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنوياً في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5%، إلا أنَّ الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرًا في أوائل الثمانيات، وأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحصول على إيرادات كبيرة من البترول على إقامة قطاع الصناعات الثقيلة المملوك للدولة، وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقات كبيرة أدت إلى اختلالات مالية وخارجية حادة جرى تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج. ومع تقليص الطلب الخارجي (بسبب انكماش الاستثمار والتجارة الإقليميين، ونظراً لأن ماليزيا اقتصاد مفتوح وموجه نحو التصدير، فقد انخفض الطلب الخارجي على النفط والغاز والتصنيع)، والهبوط الكبير في أسعار النفط عامي (1985-1986)، فإنَّ الاقتصاد الماليزي عانى انخفاضاً حاداً في الاستثمار، وارتفاعاً رهيباً للبطالة، ما دفع الحكومة إلى زيادة الاقتراض من الخارج، فازدادت المديونية الخارجية حتى بلغت أواخر

عام الكساد 1986 حوالي 22 مليار دولار ، أنَّ حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد المالي دفعته بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطة التنموية نموذجاً يُقتدى به، إذ استطاع هذا البلد في وقت وجيز ورغم العقبات الاقتصادية والاجتماعية ، من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر جعله يأخذ مكانة بين النُمور الآسيوية (رحال، 2018: 21-23).

ومما سبق نجد ان على عكس العراق، لم تعتمد ماليزيا على النفط كمصدر رئيسي لإيراداتها، بل قامت على تنويع اقتصادها والتحول من الاعتماد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد صناعي قائم على التصنيع والخدمات. وقد اعتمدت ماليزيا على استراتيجية تنمية طويلة الأجل، واستثمارات ضخمة في التعليم والبنية التحتية، وسياسات جاذبة للاستثمار الأجنبي، مما جعلها نموذجاً ملهماً للدول النامية. وتستفيد العراق من هذه التجربة في ضرورة تنويع قاعدة اقتصادها والاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية لتقليل الاعتماد على النفط.

وعلى الرغم من وجود تجارب عالمية ناجحة في استخدام الربيع النفطي في تمويل المشاريع التنموية إلا أنَّ هنالك تحديات واجهت دولتي فنزويلا ونيجيريا، وسيتم مناقشتها بمزيد من التفصيل وكما يأتي:

1. تجربة فنزويلا

عاشت فنزويلا أزمة اقتصادية حادة بلغت ذروتها في 2016، أثَّرت على جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل خيالي، وتراجعت قيمة العملة المحلية الفنزويلية ، كما تأثرت حياة الفنزويليين بارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد المهاجرين للدول المجاورة، في حين تعد فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي من النفط في العالم عام 1928 ما جعل اقتصادها (الناتج المحلي الاجمالي) مبني على النفط بنسبة 90%، وهو ما جعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام سنة 2014 ذو تأثير قوي على الوضع المالي للدولة، إذ أعلنت الحكومة في 2017 عن إعادة الهيكلة الاقتصادية، وأسعار الفائدة على الإقراض ارتفعت عقب الأزمة الفنزويلية،

أما سعر الفائدة على الودائع فقد بقي عند مستوى 14%، سعياً من السلطة النقدية إلى تمويل عجز الميزانية، وتوفير مصادر تمويل كافية (مراح و بومعوشي، 2021: 361).

فالكتلة النقدية في فنزويلا بمفهومها الواسع والتي تتمثل في M3 كانت في تزايد كبير خلال المدة قبل الأزمة، وتحديداً (2002-2013)، غير أنه بعد الأزمة لم تُصرح السلطة بالأرقام، هذا الارتفاع في الكتل النقدية يُفسره بالارتفاع الجامح للتضخم، بسبب الإجراء الذي اتخذته الحكومة الفنزويلية بالإصدار النقدي الجديد، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة البوليفار الفنزويلي بشكل كبير.

ولعل أهم أسباب الأزمة الفنزويلية هو الهبوط الحاد لأسعار النفط العالمية، والذي يعتمد عليه اقتصاد فنزويلا، وحسب صندوق النقد الدولي عجز الميزانية بلغ 15% سنة 2016، ومعدل التضخم بلغ 255% في المتوسط سنة 2016، بالإضافة لأسباب سياسية تتمثل أساساً في الاختلاف بين السلطة والمعارضة والشركات الكبرى في فنزويلا (الاسدي و روضان، 2014: 40).

إنَّ الأزمة الفنزويلية كانت ومازالت لها آثار عميقة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في ارتفاع عدد المهاجرين للدول المجاورة هروباً من الأوضاع الاجتماعية المتردية بحيث حوالي 7% من عدد السكان الإجمالي لفنزويلا نزحوا لدول مثل (كولومبيا، البرازيل، البيرو، والاكوادور)، كما ارتفع معدل البطالة في سنة 2018 ما قيمته 35.5%، وتراجعت الاحتياطات الأجنبية بـ (10.5) مليار دولار في 2017 مارس معدل التضخم بلغ 1906 في 2019، وبقيت الأرقام في السنوات الماضية مبهمه، لم يتم التصريح بها من البنك المركزي، باستثناء بعض التقديرات التي وضعها صندوق النقد الدولي، بمعنى أنَّ معيار الشفافية للبنك المركزي والسلطة النقدية كان شبه معدوم، وهو الأمر الذي لا يخدم تطبيق سياسة استهداف التضخم، باعتبار الشفافية أحد المتطلبات الأساسية والضرورية للالتزام بهدف التضخم المعلن والقيام بالتقديرات الصحيحة، وكذا مشاركة عامة الجمهور للسياسات المتبعة من البنك المركزي والسلطة النقدية عموماً (الزبيدي و شرفاني، 2017: 9).

2. تجربة نيجيريا

تُعد نيجيريا واحدة من أهم الدول النفطية في قارة أفريقيا، وهي تملك وفرة كبيرة من النفط الخام احتياطياً وإنتاجاً، ولكنها مع ذلك تُعد من التجارب الفاشلة في استخدام ريع النفط لتمويل المشاريع التنموية، ومن ثم إحدَث تنمية اقتصادية وبشرية، وقد دخلت نيجيريا إلى سوق النفط العالمية في سبعينيات القرن الماضي، وهي تملك حوالي 37.5 مليار برميل عام 2024 كاحتياطي بينما تنتج نحو مليوني برميل يومياً (worldBank,2025)، وفي حين كانت الدولة الأولى على مستوى العالم في إنتاج سلع زراعية مثل الكاكاو والفول السوداني في ستينيات القرن الماضي، فقد أصبحت تستورد السلع الغذائية بقيمة (6-10) مليار دولار سنوياً، وانخفضت صادراتها من السلع الزراعية من 50% من إجمالي صادراتها عام 1965 إلى 3% (world Bank,2025).

جدول (2-4) ملخص التجارب العالمية ومدي اختلافها مع النموذج العراقي

التجربة	مقياس النجاح/الفشل	مؤشرات التقييم	الاختلاف عن العراق
النرويج	نجاح كبير	استقرار مالي، تضخم 2%، نمو 4%	تتميز النرويج بمؤسسات قوية وشفافة، وإدارة رشيدة للثروة النفطية، واستقرار سياسي وأمني، فضلاً عن تطبيقها لقاعدة الـ 4% التي تضمن استدامة الصندوق. كما أنها نجحت في خفض الاعتماد على النفط إلى 20% فقط من الإيرادات، مع نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 4% سنوياً، واستقرار التضخم عند 2
تشيلي	نجاح كبير	استقرار مالي، تضخم 3%، نمو 5%	تطبق تشيلي قاعدة الرصيد الهيكلي التي تفصل بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة، مما يسمح لها بتجميع الفوائض في سنوات الارتفاع واستخدامها في سنوات الانخفاض. كما تتميز تشيلي باستقرار سياسي ومؤسسي، وتراجع الاعتماد على النحاس من 54% إلى 35% من الصادرات، مع نمو الناتج المحلي بنسبة 5% سنوياً واستقرار التضخم عند 3%. ضادة للدورات
السعودية	نجاح كبير	صندوق 1.5 تريليون، 331 ألف	تتميز السعودية برؤية استراتيجية واضحة (2030)، واستقرار سياسي وأمني، وإدارة استثمارية محترفة للصندوق، ونجاحها في خلق 331 ألف وظيفة جديدة، ورفع نسبة العائد للمساهمين إلى 8%، وتراجع الاعتماد على



التجربة	معياري النجاح/الفشل	مؤشرات التقييم	الاختلاف عن العراق
		وظيفة	النفط إلى 55% من الإيرادات.
ماليزيا	نجاح متوسط	نمو 8%، تراجع مساهمة النفط	تتميز ماليزيا بخطة تنمية طويلة الأجل، واستثمار في الصناعات التحويلية والتصديرية، واستقرار سياسي، واقتصاد مفتوح موجه نحو التصدير. وقد حققت نمواً في الناتج المحلي بنسبة 8% سنوياً في السبعينات، ونمواً في الصناعات التحويلية بنسبة 10% سنوياً.
فنزويلا	فشل ذريع	تضخم 255%، بطالة 35.5%	تعاني فنزويلا من عدم استقرار سياسي حاد، وغياب مؤسسات قوية وشفافة، وسوء إدارة الموارد النفطية، وغياب الصناديق السيادية. وقد انعكس ذلك في تضخم بلغ 255% في عام 2016، وانهيار العملة المحلية، وارتفاع البطالة إلى 35.5% في عام 2018، وهجرة 7% من السكان إلى الدول المجاورة، وعجز في الميزانية بلغ 15% في عام 2016. سياسي، فساد
نيجيريا	فشل واضح	استيراد غذاء 6-10 مليار دولار	يتسم النموذج النيجيري بتنوع عرقي وديني أكبر، وتواجه تحديات أمنية أكبر، فضلاً عن فساد مالي وإداري واسع النطاق، وغياب الصناديق السيادية. وقد انعكس ذلك في استيراد السلع الغذائية بقيمة 6-10 مليار دولار سنوياً، وتراجع الصادرات الزراعية من 50% في عام 1965 إلى 3% فقط، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة

المصدر : من اعداد الباحث

الدروس المستفادة من التجارب العالمية وتطبيقاتها على العراق

من خلال استعراض التجارب العالمية السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس المستفادة التي تُسهم في توجيه السياسات الاقتصادية في العراق، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع التنموية في ظل تقلبات أسعار النفط:

1. أهمية الفصل بين الإيرادات النفطية والإنفاق الجاري (درس من النرويج وتشيلي)

تُظهر تجربة النرويج وتشيلي أن الفصل بين الإيرادات النفطية والإنفاق الجاري هو أساس الاستدامة المالية. ففي النرويج، يتم تحويل جميع الإيرادات النفطية إلى صندوق الثروة السيادية، ولا يُستخدم منها إلا نسبة محددة (4%) لتمويل العجز غير

النفطي. وفي تشيلي، تم إنشاء صندوقين سياديين (للاستقرار والادخار) لفصل الإيرادات عن الإنفاق.

التطبيق على العراق: يجب إنشاء صندوق سيادي عراقي يعزل الإيرادات النفطية عن الموازنة التشغيلية، ويُستخدم فقط لتمويل المشاريع التنموية، بحيث لا تتأثر المشاريع بتقلبات أسعار النفط.

2. الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (درس من ماليزيا)

تُظهر تجربة ماليزيا أن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (كالصناعة والزراعة) هو السبيل لتحقيق التنوع الاقتصادي. فماليزيا نجحت في التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، يعتمد على الصناعات التحويلية والتصديرية. التطبيق على العراق: يجب توجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، السياحة، الخدمات الرقمية)، بدلاً من التركيز على الإنفاق الاستهلاكي والرواتب.

3. تجنب المرض الهولندي (درس من فنزويلا ونيجيريا)

تُظهر تجربة فنزويلا ونيجيريا أن الاعتماد المفرط على النفط يؤدي إلى إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وتدهور العملة المحلية، وارتفاع التضخم. وهذا ما يُعرف بـ "المرض الهولندي"، وهو ظاهرة تصيب الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد واحد.

التطبيق على العراق: يجب تجنب "المرض الهولندي" من خلال:

- تشجيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية.
- تنويع الصادرات.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- استقرار سعر الصرف.

4. الشفافية والحوكمة في إدارة الثروة النفطية (درس من النرويج وتشيلي)

تُظهر تجربة النرويج وتشيلي أن الشفافية والحوكمة في إدارة الثروة النفطية هما أساس النجاح. ففي النرويج، يتم نشر تقارير أداء صندوق الثروة السيادية بشكل دوري، وتخضع إدارته لرقابة مستقلة.

التطبيق على العراق: يجب تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الإيرادات النفطية، من خلال:

نشر تقارير أداء الإيرادات النفطية.

إخضاع إدارة الصناديق السيادية لرقابة مستقلة.

مكافحة الفساد المالي والإداري.

5. الاستثمار في البنية التحتية (درس من السعودية وتشيلي)

تُظهر تجربة السعودية وتشيلي أن الاستثمار في البنية التحتية هو أساس التنمية المستدامة. فالسعودية استثمرت في مشاريع كبرى (كالمدن الذكية، ومشاريع الطاقة المتجددة)، وتشيلي استثمرت في البنية التحتية لقطاع النحاس. التطبيق على العراق: يجب توجيه الإنفاق الاستثماري نحو مشاريع البنية التحتية (الطرق، الجسور، الكهرباء، الماء، الصرف الصحي)، لأنها الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. تجنب الفساد المالي والإداري (درس من فنزويلا ونيجيريا)

تُظهر تجربة فنزويلا ونيجيريا أن الفساد المالي والإداري هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات الريعية. ففي فنزويلا ونيجيريا، أدى الفساد إلى تبديد الثروة النفطية، وتدهور الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. التطبيق على العراق: يجب مكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال: تعزيز الرقابة المالية.

إصلاح النظام القضائي.

محاسبة المتورطين في قضايا الفساد.

تعزيز الشفافية في العقود الحكومية.

3.2 المبحث الثالث: أدوار تغيرات أسعار النفط في الاقتصادات الريعية

1.3.2 المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

ريعية الاقتصاد تتجسد في اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل ، وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كميّاه الأمطار والنفط والغاز والمعادن، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر، وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه، ويؤثر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه مصدراً أساساً في دخلها القومي، كما أنّ له آثار على سلوك المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، ويرى الاقتصاديون أنّ الاقتصاد الريعي نظاماً اقتصادياً استثنائياً لا يدوم طويلاً ، وهو مصدر تخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه (شمس الدين ، 2016: 108).

والبلد الريعي يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات والعمليات التجارية وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية، وعادة ما تستعمل الإيرادات المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعاملين واستيراد كُـل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية تنعش الاقتصاد ، وتوفر فرصاً للعمل، فضلاً عن ذلك فإنّ الدولة عادة ما تجني أرباحاً إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات ، وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهوناً بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخلياً وخارجياً عبر تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية (ياسر ، 2013: 4).

وإجمالاً فإنّ الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يستمد القسم الأكبر من دخله من ريع خارجي، وهذا المفهوم يشمل الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للموارد الهيدروكربونية و موارد طبيعية أخرى كالمعادن، ولذا فإنّ دولاً مثل العراق ، ودول الخليج العربي الأخرى ،والجزائر ،وليبيا ،ونيجيريا ، ودولاً أفريقية أخرى كأنغولا ، واوغندا وغيرها، يأتي أكثر من نصف إيراداتها العامة من بيع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، أي أنّ جزءاً من مداخلها والمتمثلة بصادرات الموارد الطبيعية (روس ، 2007: 150).

المعايير الكمية لقياس درجة الريعية في الاقتصاد العراقي

انطلاقاً من التعريفات النظرية للاقتصاد الريعى التي تم استعراضها سابقاً، يمكن تحويل هذا المفهوم إلى مجموعة من المعايير الكمية القابلة للقياس، مما يسمح بتحديد درجة الريعية في الاقتصاد العراقي بشكل دقيق وموضوعي. وتتمثل هذه المعايير في ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي:

أولاً: نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة

تُعد هذه النسبة المؤشر الأكثر استخداماً في قياس درجة الريعية، حيث تعكس مدى اعتماد الدولة على النفط في تمويل موازنتها العامة. ففي العراق، تشكل الإيرادات النفطية نحو 93% من الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة (2005-2024)، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي (وزارة التخطيط العراقية، 2024؛ البنك المركزي العراقي، 2023).

ثانياً: نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

تعكس هذه النسبة مدى اعتماد الدولة على النفط في تجارتها الخارجية، وتُعد مؤشراً مهماً على درجة الانكشاف الاقتصادي للصدمات الخارجية. ففي العراق، تشكل الصادرات النفطية أكثر من 99% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط في تدفقاته التجارية، مما يجعله عرضة لأي تغيرات في أسواق النفط العالمية (البنك الدولي، 2023؛ منظمة التجارة العالمية، 2024).

ثالثاً: نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

تُعد هذه النسبة مؤشراً على مدى هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في الدولة. ففي العراق، تتراوح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بين 45% و 60% خلال مدة الدراسة، وهي نسبة عالية تعكس هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى (البنك الدولي، 2023؛ الجهاز المركزي للإحصاء، 2024).

جدول (2-5) المعايير الكمية لقياس درجة الريعانية في الاقتصاد العراقي

المعيار	القيمة في العراق	المصدر
نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة	~93%	وزارة التخطيط العراقية، البنك المركزي العراقي
نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات	~ 99%	البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	45% - 60%	البنك الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، والبنك المركزي العراقي، والبنك الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة التجارة العالمية (أعوام متعددة 2005-2024).

وتشير هذه المعايير الثلاثة مجتمعاً إلى أن الاقتصاد العراقي يُصنف ضمن الاقتصادات الريعانية بدرجة عالية جداً، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية 90% من الإيرادات العامة، وتشكل الصادرات النفطية النسبة الغالبة من إجمالي الصادرات (أكثر من 99%)، ويسهم القطاع النفطي بأكثر من 45% من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذه النسب تتجاوز بكثير التعريفات العامة التي تشير إلى اعتماد أكثر من نصف الإيرادات على المورد الطبيعي، مما يؤكد ضرورة استخدام هذه المعايير الكمية في تصنيف الاقتصاد العراقي كالاقتصاد ريعاني.

وتكمن أهمية هذه المعايير الكمية على أنها:

أ- تضبط المفهوم النظري للاقتصاد الريعاني وتحوله إلى مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة.

- ب- تربط الإطار النظري بالنموذج القياسي، حيث أن ارتفاع هذه النسب يفسر سبب ارتباط الإنفاق الاستثماري بتغيرات أسعار النفط (PO)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر الصرف (EXR) في النموذج القياسي.
- ت- تتيح المقارنة بين العراق والدول الأخرى، سواء كانت ريعة أو غير ريعة، مما يسهم في فهم أفضل لطبيعة الاقتصاد العراقي وتحدياته.
- وحسب مفهوم الاقتصاد الريعي يمكن توضيح بعض الخصائص الرئيسة له (الكواز وحسين، 2018: 29).

1. إنَّ منشأ الريع خارجي بالنسبة إلى الاقتصاد، إذ إنَّ الريع ذو المنشأ الداخلي (الريع الداخلي) ما هو إلا تحويل مدفوعات.
2. نسبة قليلة من السكان تعمل لتوليد الريع (مثلاً العاملون في قطاع استخراج النفط وتصديره)، في حين أنَّ الاكثية لا تشترك إلا في توزيعه أو استغلاله.
3. يجب أن يذهب هذا الريع إلى الدولة مباشرة ، ومن ثم يتم توزيعه على أفراد المجتمع.

أما الدولة الريفية ، فيقصد بها توصيف الدولة المعتمدة على الإيرادات النفطية، التي تجعل المسؤولين في الدولة مفرطين في التفاؤل، حينما تتلقى الحكومات موارد هائلة فإنَّ تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل ، ولذلك فإنَّها تركز القسط الأعظم من مواردها للحفاظ على الوضع القائم، بدلاً من تعزيز التنمية (الريعي، 2022 : 25).

وهناك أوجه للتشابه والاختلاف بين الاقتصاد الريعي والدولة الريفية ، وعلى النحو الآتي (عبدال والشيباني، 2016 : 277):

1. إنَّ العلاقة بينهما تتحدد أساساً بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق ، ويؤدي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادي لذلك البلد، وعليه فإنَّ الريع الخارجي وصفاً للدولة ريفية والاقتصاد الريعي على السواء.
2. ترتبط الدولة الريفية بالاقتصاد الريعي الذي منه تُولد دولاً ريفية، إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريفية. والاقتصاد الريعي تُسهم الاغلبية في توليده في حين الدولة الريفية تُسهم في الأقلية من ذلك.

3. عوائد الدخل تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، أما في الدول الريعية تعود للحكومة.

4. تتحكم الدولة الريعية بأنفاق عوائد الدخل الريعي وتوزيعه على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.

5. الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية ، بينما الدولة الريعية وليدة اقتصاد ريعي، في حين قد يكون اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية .

2.3.2 المطالب الثاني : الدور المالي لتغيرات أسعار النفط

تلعب أسعار النفط الخام العالمية دوراً محورياً في استقرار المالية العامة في الدول المنتجة، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إيرادات الحكومات، والعجز المالي، والدين العام. كما تؤثر تقلبات الأسعار على تكاليف الإنتاج، وميزان المدفوعات، وأسواق الأسهم، وحتى المناخ السياسي المحلي والدولي. ولذلك أصبح فهم الأبعاد المالية لتغيرات أسعار النفط ضرورياً لتحليل سياسات الميزانية العامة والاستقرار الاقتصادي لا سيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة لتمويل برامجها التنموية.

أ- تغيرات أسعار النفط وأثرها في الموازنة العامة

إنَّ التغيرات في أسعار النفط الخام تؤدي إلى تأثير مباشر على الإيرادات والنفقات العامة، إذ تعتمد الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بشكل كبير على التقلبات التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط الخام . وتعد العوائد الناتجة عن بيع النفط عاملاً أساسياً في رسم معالم الموازنة العامة، سواء عبر ارتفاعها أو انخفاضها. فإنَّ أي تغيير في الإيرادات النفطية أو أسعار النفط الخام ينعكس بشكل غير مباشر على دخل الأفراد (العيسى، 2016: 364).

ويصب ارتفاع الأسعار في صالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط والعكس صحيح، أي هبوط ليس بصالح الدول المصدرة، ويؤدي من الأعباء المالية أي الانخفاض، عند اتخاذ القرارات الاقتصادية لهذه الدول ، فمن المعروف أنَّ الموازنة هي أهم أداة سياسية واقتصادية واجتماعية تعكس توجهات وأهداف الحكومات، لأنها الوسيلة الأكثر فاعلية في ضمان تحقيق هذه التوجهات، فالموازنة ليست مجرد تخمينات رقمية مالية وحسابية لتمويل أنشطة الدولة وفعاليتها، وإنما تمثل ترجمة عملية لمجمل أهدافها، لذا

فإنَّ هيكل النفقات العامة ، وهيكل الإيرادات العامة وطبيعة العجز ، وطرائق تمويله،
تعكس طبيعة هذه الأهداف ومضمونها.

وتعد الموازنة الحكومية للدولة المتمثلة بنفقاتها وإيراداتها العامة هي الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة خطر الصدمات في أسعار النفط، مما يعني أنَّ الموازنة الحكومية للدولة تعد المدخل الذي يُمكن للحكومة عبْره امتصاص الآثار السلبية لهذا الخطر وتلافي عدم انتقاله أو الإبطاء من حدة انتقاله إلى باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى ، وأيضاً الإفادة من الميزات الإيجابية لهذه التغيرات لما فيها مصلحة الاقتصاد والمجتمع، وإنَّ الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسة في تحقيق انجازات الأداء العام والوسيلة التي تستعملها السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية والرقابية، عبر النظر إلى مدخلات ومخرجات هذه الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اكتسبت أهميتها من حاجة الحكومات المختلفة بأنظمتها السياسية على عكس فلسفتها بإدارة الحكم، وتطوير المجتمع في كافة المجالات الاقتصادية في هذه الوثيقة، ويتوجب النظر إليها على ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية بوصفها أداة سياسية من شأنها المساعدة في توجيه الاقتصاد لتحقيق التنمية والاستقرار والعدالة الاجتماعية ورفع دخل المواطن وتقليل البطالة .

إنَّ الخطر الناجم عن التغيرات السريعة والحادة (الصدمة) التي تحدث في أسعار النفط الخام العالمية، تخلق حالة عدم توازن في السياسة الاقتصادية العامة للدول المتأثرة فيها، فإنَّ انهيار أسعار النفط إلى ما دون المتوقع، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على الأوضاع المالية العامة للبلد، خصوصاً إذا استمر مدة طويلة، والموازنة تمثل السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تشير إلى الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستعمال مورد ما لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ولأنَّ الموازنة العامة للدولة تُمثل بيان للسياسة المالية، فهي تعكس دور الحكومة وتأثيرها في الاقتصاد، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بشهور عدة، حتى يُمكن تحويلها إلى قانون قبل بداية السنة المالية . إذ أدَّى وجود مورد النفط الخام بوصفه مصدراً رئيساً لتمويل موازنة الدولة تاريخياً إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى، المتمثلة بالضرائب والرسوم ولا

سيما الضرائب المباشرة، ليس لضعف هذه الأوعية الضريبية فحسب، ولكن لعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بتقدير الضرائب وجبايتها (حسين ، 2014 : 5).

ب- تغيرات أسعار النفط وأثرها في الدين العام والعجز المالي

نظراً لأن أكثر حالات العجز يتم تمويلها بواسطة الاقتراض، فقد أدى العجز المستمر على مر السنين إلى تراكم أشكال مختلفة من القروض، منها المحلية ومنها الخارجية، ويتشكل من هذه الأموال المقترضة المتراكمة الدين العام. وإن تزايد الدين العام فوق المستوى المستدام يُعد خطيراً ومؤثراً على الاقتصاد. إن قلة الادخارات المحلية تعد من أسباب ظهور الدين العام وتفاقمه مقارنة بطموحات الخطط الاقتصادية، ويُعد القرض منمياً للادخار، ويساعد على ارتفاع الإنتاج، وتحسين الاستثمار، وسداد الديون لاحقاً، على أن تكون السياسة المالية والاقتصادية فعالة، وأن تُوجه الأموال المقترضة نحو المجالات النافعة لتغذية وتعزيز التنمية. فخلال الستينات شهدت البلدان المنتجة للنفط تطوراً، ولم تكن هناك حاجة للدين والتمويل الخارجي.

غير أنه ينبغي التوقف عند العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والدين العام، فليست هذه العلاقة حتمية أو خطية بالشكل الذي قد يوحي به بعض الطرح المبسط. فمن الصحيح أن انخفاض أسعار النفط يقلص الإيرادات النفطية، مما يزيد من احتمالية اللجوء إلى الاقتراض لتغطية العجز، ومن الصحيح أيضاً أن ارتفاع أسعار النفط قد يحقق فوائض مالية تسمح بسداد جزء من الدين. ولكن هذه النتيجة ليست حتمية، بل تتوقف على مجموعة من العوامل الوسيطة (اليساري، 2016: 54؛ حمزة، 2022: 1)، وهي:

1. سياسات الإنفاق الحكومي: ففي سنوات الارتفاع، قد تلجأ الحكومات إلى التوسع في الإنفاق الجاري (الرواتب والدعم) بدلاً من سداد الدين، مما يجعل الدين يرتفع رغم ارتفاع الأسعار (كما حدث في العراق بعد 2003). وفي المقابل، قد تتبع الحكومات سياسات تقشفية في سنوات الانخفاض، مما يحد من الاقتراض رغم تراجع الإيرادات.

2. هيكل الدين العام: إذا كان الدين مقوماً بالعملة المحلية، فإن ارتفاع التضخم قد يقلل من قيمته الحقيقية. أما إذا كان مقوماً بالعملة الأجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية (نتيجة لانخفاض الأسعار) يزيد من أعباء الدين، مما يفاقم المشكلة حتى لو كان العجز محدوداً.

3. سعر الصرف: انخفاض أسعار النفط يؤدي غالباً إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (كما حدث في العراق عام 2020)، مما يزيد من قيمة الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية، وبالتالي يرتفع الدين العام حتى لو لم تزد الاقتراضات الجديدة.

4. وجود صناديق سيادية: الدول التي تمتلك صناديق سيادية (كالنرويج) تستطيع امتصاص الصدمات السعرية دون اللجوء إلى الاقتراض، بينما الدول التي تفتقر إلى هذه الصناديق (كالعراق) تكون أكثر عرضة للجوء إلى الاقتراض في سنوات الانخفاض.
 5. كفاءة إدارة الموارد: ففي بعض الدول، قد تُستخدم الفوائض النفطية في استثمارات منتجة تعزز النمو وتقلل الحاجة للاقتراض مستقبلاً، بينما في دول أخرى تُستهلك الفوائض في إنفاق استهلاكي لا يترك أثراً تنموياً.
- وعليه، فإن العلاقة بين أسعار النفط والدين العام ليست علاقة حتمية (ارتفاع الأسعار = انخفاض الدين، وانخفاض الأسعار = ارتفاع الدين)، بل هي علاقة معقدة تتوسطها عوامل سياسية ومؤسسية ومالية، وتختلف من دولة إلى أخرى حسب جودة المؤسسات، وكفاءة السياسات المالية، وهيكل الدين، ووجود صناديق سيادية (اليساري، 2016؛ حمزة، 2022).
- فالدول التي كونت احتياطات جيدة خلال مدة ارتفاع أسعار النفط، أو أنشأت صناديق سيادية، تتمكن ولمدة معينة من تغطية العجز في الموازنة خلال مدد انخفاض أسعار النفط. أما الدول التي ليس لديها هذه الاحتياطات، فهي إما أن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية العجز، أو أن تلجأ إلى اتباع إجراءات لضبط أوضاعها المالية كتخفيض الإنفاق، وهو إجراء غير مرغوب ومرفوض شعبياً. ولكن في حال استمرار انخفاض الأسعار في المدى المتوسط إلى المدى البعيد، فإن الأمر يعد معيقاً لاستمرار برامج الحكومة والإنفاق الحكومي (اليساري، 2016: 54).
- مما يولد عجزاً في الموازنة العامة، ويصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء للدين العام. ويمكن تقادي الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط الخام عن طريق استخدام قواعد الانضباط المالي للمحافظة على استقرارية السياسة المالية وتحقيق الاستدامة المالية وتقادي العجز المالي، فضبط معدلات نمو الإنفاق العام بأن تكون متوافقة مع معدل نمو الإيرادات العامة يساعد على خفض نسبة العجز في الموازنة العامة، وتقليل اللجوء إلى الاقتراض. وعلى هذا الأساس، ونظراً لأهمية الإيرادات النفطية في الاقتصادات الريفية وحالة عدم الاستقرار لهذه الإيرادات، نجد أن هذه الاقتصادات تعاني من الضعف وعدم الاستقرار، الأمر الذي يستدعي من الجهات المعنية تطوير وتنويع مصادر التمويل (حمزة، 2022: 1).

3.3.2 المطلب الثالث: الدور الحكومية لتغيرات أسعار النفط

يعتمد دور الحكومة في تغيرات أسعار النفط عبر تأثيرها المباشر على العرض والطلب عبر سياسات الإنتاج كالتخفيضات أو الزيادات، وتنظيم الأسعار المحلية ودعم المنتج الوطني والضرائب والجبائيات، وإدارة الموازنة العامة للدولة المتأثرة بالإيرادات النفطية، وتوجيه الاقتصاد نحو التنويع وتفعيل القطاع الخاص لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية.

وقد يكون لتغيرات أسعار النفط آثار ضارة على الاقتصاديات عبر قنوات نقل مختلفة، وحسب اعتماد البلدان الناشئة أو المتقدمة على الطاقة، ونظراً لأن استهلاك النفط يشكل أكبر قدر من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم، فإن الآثار السيئة لتغيرات أسعار النفط قد تنتشر بسرعة في الاقتصاد الكلي، أو النظام المالي للبلدان، وقد كانت التغيرات في أسعار النفط في عامي 1973 و 1979 مثلاً على ذلك إذ تأثرت اقتصاديات البلدان الناشئة والمتقدمة سلباً (جلوب، 2025: 10)، كما وتؤثر تقلبات أسعار النفط في الاستقرار المالي (Majumder,et.al,2022:1377).

فعند ارتفاع أسعار النفط وانخفاضه، تتحسن الإيرادات الحكومية في الدول المصدرة للنفط، ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة العائدات المالية من صادرات النفط، مما يرفع الإيرادات العامة، ويقوي الموازنة العامة، مما يساعد ذلك على خفض العجز المالي، أو تحقيق فائض، ويعزز القدرة على تمويل المشاريع التنموية. وكذلك زيادة الاحتياطات المالية والنقدية، لكي تؤدي الزيادة في العوائد إلى تراكم احتياطات النقد الأجنبي، ما يعزز الاستقرار المالي، ويقوي الثقة في النظام المصرفي، وتتيح هذه الاحتياطات للحكومات تكوين صناديق سيادية واستثمارات خارجية لحماية الاقتصاد من التقلبات المستقبلية. فضلاً عن تحسين الجدارة الائتمانية⁴ وارتفاع الإيرادات النفطية يقلل من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، ويحسن التصنيف الائتماني للدولة، ويخفض تكاليف التمويل.

أما انخفاض أسعار النفط، فيؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي، وكذلك يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليص العائدات الحكومية، مما يضغط

⁴ هو مقياس لثقة المقرضين (البنوك والمؤسسات المالية) في قدرة الفرد أو الشركة على سداد الديون في الوقت المحدد، ويستند إلى التاريخ الائتماني والوضع المالي الحالي. وتحدد هذه الجدارة الائتمانية الموافقة على القروض.

على الميزانية العامة. مما يُجبر الحكومات إلى السحب من الاحتياطات ، أو زيادة الاقتراض لتغطية النفقات. فضلاً عن أن اضطراب الأسواق المالية ، عبر انخفاض العائدات ، قد يُضعف الثقة في النظام المالي والمصرفي، خاصة في حال الاعتماد الكبير على التمويل الحكومي، كما يُمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم .

كذلك يُمكن التمييز بين ثلاث أنواع للتنوع الاقتصادي، النوع الأول، يسمى التنوع الأفقي ، ويعتمد على خلق قطاع انتاجي جديد، يعمل على خلق الثروة ، وهي أصعب الاستراتيجيات، لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الاقتصاد، والثاني ، هو التنوع العمودي، ويعتمد على تبني سياسة توسيع سلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع ، بهدف تكوين قطاع متكامل ، والنوع الثالث، التنوع التراكمي، وهي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة، فيما تُخفف من مخاطر إصابة أحد القطاعات (حسين، 2021: 165).

إنّ التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف ، بشكل أساس ، لتنوع القاعدة الإنتاجية من أجل ضمان استقرار إيرادات الدولة ، وعدم تعرضها للهزات والأزمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر للإيرادات، بمعنى أنّ التنوع الاقتصادي يحد من أثر الصدمات على الاقتصاد، ويوفر الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفاً أساسياً لأية دولة، ولتحقيق ذلك يجب رفع مساهمة باقي القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مُقابل انخفاض مساهمة القطاع الرئيسي (النفطي) لكن دون تخفيض الإنتاج النقطي أو الصادرات النفطية .

ويتخذ التنوع أهميته من ضرورة التقليل من الاعتماد شبه الكامل على إيرادات القطاع النفطي التي تتميز بارتباطها بالعالم الخارجي الذي يولد مشكلة الانكشاف الاقتصادي⁵ ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، ومن ناحية أخرى فإنّ النفط كمورد طبيعي يعد من الموارد غير المتجددة ، أي لا بد من إيجاد مصادر جديدة بديلة للإيرادات. فالتنوع يعمل على ظهور منتجات جديدة من مكائن ومعدات و سلع نهائية وادخال انماط جديدة ملائمة للظروف البيئية تأتي نتيجة تطوير التكنولوجيا وتطويرها، أي توسيع القاعدة التكنولوجية وتكثيف الشبكات الإنتاجية عبر فتح قنوات

⁵ يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي، ويُحسب كنسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتشير النسبة المرتفعة إلى زيادة الاعتماد والتأثر بالصدمات الخارجية.

جديدة أي توسع عمودي للصناعة نفسها، أو الاندماج مع نشاطات جديدة ضمن المؤسسة الواحدة ، فيظهر التوسع الأفقي وكل ذلك سيدعم بالتأكيد ظهور مؤسسات إنتاجية جديدة ونموها ، تسهم في تقليص التكاليف وتطوير نوعية الإنتاج، فضلاً عن أنَّ التنويع يُعطي مرونة للجهاز الإنتاجي إزاء التطورات الاقتصادية. فالتنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول ، لأنه يُعطي الاقتصاد مرونة للتكيف مع الظروف المختلفة (عبد و سلطان، 2022: 96). إنَّ الدور الحكومي للتنويع يظهر عبر الدولة لإنتاج مدى متزايد من المنتجات الاقتصادية، التي تؤدي إلى تنويع أسواق الصادرات من جهة، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من جهة أخرى.

وخفض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية والخدمية فيه، وحصول تحول كبير في المزيج الهيكلي للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد، بوضع آليات واستراتيجيات واضحة، تقوم على مجموعة أبعاد وسلاسل مرنة وواقعية، تهدف إلى معالجة التحديات القائمة، ومن ثم الوصول للتنويع المتوخي، وذلك لخلق اقتصاد وطني متنوع، يقوم أساساً على الموارد المتجددة، والتي تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي، وكذلك اعتماد مجموعة متزايدة من الموارد تشارك في تكوين الناتج أو توزيع الموارد على أنشطة متعددة، بهدف تقليل الاعتماد المستمر على المورد الوحيد، مع الإشارة إلى أنَّ هذا التوزيع للموارد سيكون سلاحاً ذا حدين، فهو من جهة سيقفل من درجة التركيز الاقتصادي، ويُزيد من القدرة التنافسية على وفق الميزات النسبية في التجارة العالمية، لكن من جهة أخرى ، فإنَّ توزيع الموارد سيفقد البلد جزءاً من إيراداته (الربيعي، 2022: 139). كما يُمكن أنَّ تقوم الدول المصدرة للنفط بدور بالغ الأهمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر دورها في إرساء قواعد الاستقرار في أسعار النفط، والتأثير الإيجابي لاستثمارات الصناديق السيادية العربية على الاستقرار المالي العالمي (قطارة، 2021: 449).

كذلك فإنَّ تغيرات أسعار النفط تؤثر تأثيراً مباشراً وواضحاً في الاستدامة المالية، خاصة في الدول المصدرة للنفط ، فعندما ترتفع أسعار النفط، تتحسن الإيرادات الحكومية، وتزداد القدرة على تمويل النفقات العامة والمشروعات التنموية، كما تنخفض الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، مما يعزز من متانة الوضع المالي على المدى القصير

والمتوسط. غير أن هذا التحسن يكون مؤقتاً ما لم يصاحبه تنويع في مصادر الدخل واستثمار مستدام للعوائد النفطية.

أما في مدد انخفاض أسعار النفط، فإن الحكومات تواجه ضغوطاً مالية كبيرة نتيجة تراجع الإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية وارتفاع مستويات الدين العام، وهو ما يشكل خطراً على الاستدامة المالية على المدى الطويل. هذا الانخفاض غالباً ما يجبر الدول على تقليص الانفاق أو اللجوء إلى استخدام الاحتياطات المالية أو إصدار السندات لتغطية الفجوة المالية، وهو ما قد يضعف الثقة في متانة الاقتصاد الوطني (Lopez-Murphy&Villafuerte, 2010:44).

وأيضاً فإن تقلب أسعار النفط يشكل تحدياً أمام الإدارة المالية العامة، ومسار الانفاق الحكومي، وكيفية قياس آثار هذا التقلب واللايقين على الانفاق وتحديدته ومن ثم على النمو والاستقرار الاقتصادي، وتزيد تقلبات أسعار النفط من درجة عدم اليقين، والذي يؤثر سلباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي، ويدفع بتأجيل الاستثمارات، فخلال المدة (1984-2004) كان لتقلبات أسعار النفط أثراً سلبياً على معايير قياس الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة كالبطالة والاستهلاك والعمل، ويعتمد أداء الاقتصاد الكلي في الدول المصدرة للنفط إلى حد كبير على أسعار النفط، فعند ارتفاع أسعار النفط يميل النمو الاقتصادي إلى الانتعاش، ويميل إلى الركود عند انخفاض أسعار النفط (الخاطر، 2015: 13)، فالانخفاض في أسعار النفط يؤثر على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وعلى تنفيذ برامج التنمية، لأن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس لتمويل هذه البرامج، وتمويل نسبة كبيرة من الانفاق العام، بشقيه الجاري والاستثماري باعتبار هذه الاقتصادات ريعية وإن العوائد النفطية تمثل جزءاً كبيراً من تمويل الموازنة العامة وإن الانخفاض في هذه الأسعار، يسبب حدوث العجز في الموازنة واللجوء للدين العام، وتقليص الانفاق الحكومي، وتمويل الاستثمارات المحلية، وينعكس ذلك في ضعف تمويل استيراد السلع الرأسمالية والمعمرة، وإن شدة تأثير هذا الانخفاض يعتمد على الإجراءات الاحترازية والانضباطية المتخذة من هذه الدول لمواجهة هذا التقلب في الأسعار، وعلى مدة بقاءه منخفضاً، وبالعكس في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام والإيرادات النفطية والعامة، فتقل نسب العجز في الموازنة، وتستغل الحكومات هذه الإيرادات المتزايدة للتأثير في النشاط الاقتصادي واستغلالها في زيادة الانفاق الاستثماري

وشراء السلع الرأسمالية ، وبذلك تزداد حصة الاتفاق الاستثماري مع زيادة أسعار النفط والايادات النفطية (الجبوري، 2016: 21- 30).

4.3.2 المطلب الرابع : مفهوم المرض الهولندي وأثره على هيكل الاقتصاد

- يشير مفهوم "المرض الهولندي" إلى الظاهرة الاقتصادية التي تحدث عندما يؤدي اكتشاف مورد طبيعي ثمين (كالنفط أو الغاز) إلى تدهور القطاعات الإنتاجية الأخرى في الدولة، نتيجة لارتفاع قيمة العملة المحلية وتحويل الموارد (العمالة ورأس المال) من القطاعات التقليدية (كالصناعة والزراعة) نحو القطاع النفطي المربح. وقد صيغ هذا المصطلح لأول مرة لوصف حالة الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال في ستينيات القرن العشرين. وفي حالة العراق، تبرز أعراض المرض الهولندي بوضوح من خلال ثلاث قنوات رئيسية:
1. قناة الموارد: انجذاب العمالة والاستثمارات نحو قطاع النفط، وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة.
 2. قناة الإنفاق: ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يرفع مستويات الأسعار المحلية ويُضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية غير النفطية.
 3. قناة سعر الصرف: ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة تدفق العملة الصعبة، مما يجعل الصادرات غير النفطية أقل تنافسية في الأسواق العالمية.
- ويؤكد الباحثون على أنَّ الاقتصاد العراقي قد أصيب بالمرض الهولندي بشكل حاد بعد عام 2003، حين تحول تركيز السياسات الاقتصادية بالكامل نحو تعظيم الإيرادات النفطية دون موازنة ذلك بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى مستوياتها التاريخية (الشمري، 2010؛ عبداللطيف وخماس، 2023).

الفصل الثالث

تحليل تغيرات اسعار النفط الخام العالمية وتأثيرها
في الاقتصاد العراقي للمدة (2005- 2024)

التمهيد

يعتمد العراق في إيراداته العامة على إيرادات النفط الخام بنحو 93%، وقد قاد هذا الأمر إلى تعلق تمويل المشاريع التنموية بحجم هذه الإيرادات، ولتوضيح هذه العلاقة فقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول بعنوان تحليل تطورات أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005 – 2024)، والمبحث الثاني، بعنوان تحليل الطلب والعرض العالميين على النفط خلال المدة (2005 – 2024)، أما المبحث الثالث، فبعنوان تحليل واقع المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005 – 2024).



1.3 المبحث الأول: تحليل تطورات أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005-2024)

1.1.3 المطلب الأول : تحليل أسعار النفط الخام العالمية للمدة (2005 – 2024)

يُمكن القول إنّ بدايات التغيرات الحادة في أسعار النفط العالمية ظهرت مع صدمة الأسعار عام 1973، عندما عمدت منظمة أوبك إلى بسط سيطرتها على سوق النفط العالمية، بعد أن كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى (الشقيقات السبع) هي المسيطرة على عوامل السوق من عرض وطلب، ومن ثم فهي التي كانت تُحدد سعر برميل النفط، وظهرت آنذاك عوامل أخرى تؤثر على الأسعار والكميات التوازنية غير قوى العرض والطلب، مثل التصريحات السياسية والأزمات والإشاعات والتغيرات في المخزون، فضلاً عن المضاربات التي أصبح لها شأنًا عميقاً في تغيرات الأسعار نحو الارتفاع أو الهبوط ، كذلك فإنّ التكنولوجيا الجديدة والمتطورة قد أدت إلى تخفيض كلف الإنتاج إلى حدود ملائمة جداً، ما حقق انخفاضاً ملحوظاً، في النفقات ومن ثم فقد أصبحت كلف الإنتاج أقل تأثيراً في تحديد السعر، بمعنى أنّ العوامل الاقتصادية بدأت تتراجع أمام العوامل السياسية والجغرافية والمضاربات والأزمات التي أصبحت أقوى تأثيراً بالأسعار، (عباس، 2021 : 255).

لقد شهدت أسواق النفط العالمية منذ عام 2005 تغيرات حادة جداً بين ارتفاعات قياسية غير مسبقة ، وانخفاضات قياسية غير مسبقة أيضاً، ويشير الجدول رقم (3-1) إلى الأسعار الشهرية لخام برنت بوصفه سعراً مرجعياً إضافة إلى متوسط الأسعار السنوي خلال المدة (2005 – 2024)، ففي عام 2005 بدأ ارتفاع سعر برميل النفط إلى أكثر من 60 دولار في شهري آب وأيلول متأثراً بمجموعة من العوامل تمثلت بالعوامل المناخية من جهة، إذ ضرب إعصار كاترينا السواحل الأميركية، وخلق حالة من الخوف من امكانية تضرر منشآت النفط في المنطقة ، فأخذت الأسعار بالارتفاع إلى مستوى كبير، فقد سبب إعصار إيفان الذي سبقه في أيلول 2004 أضراراً كبيرة في هذه المنشآت، ومن جهة أخرى أدى النمو الاقتصادي العالمي إلى طفرة في استهلاك النفط بزيادة تبلغ نحو 3.7% خصوصاً في الصين وأمريكا، فيما قامت منظمة أوبك بزيادة سقفها الرسمي للإنتاج، إذ رفعت إنتاجها إلى 28 مليون برميل يومياً ، وهو الأعلى منذ عام 1987، كذلك فإنّ الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط ، وبالأخص في الخليج العربي، اتسمت بالتوتر، فقد شهد العراق وإيران والسعودية، وهي من كبريات الدول المنتجة في العالم ، حالة من التوتر الكبير المرتبط بالأوضاع السياسية فضلاً

عن الوضع السياسي في فنزويلا والاضطرابات العرقية في نيجيريا، التي تترجم في أغلب الأحيان باضطرابات في القطاع النفطي، ومن جهة أخرى كان للمضاربات في العقود الآجلة أثراً مباشراً في ارتفاع الأسعار (التميمي و النجفي ابادي، 2019: 6). ومع استمرار النمو الاقتصادي العالمي عام 2006 تجاوز سعر برميل النفط حاجز 73 دولاراً ، فقد شهد هذا العام مخاوف من تعطل الإمدادات ؛ بسبب الاضطرابات في نيجيريا، وتصادد التوترات حول الملف النووي الإيراني، وانعدام الاستقرار في العراق، كذلك عجزت الدول المنتجة، خاصة في منظمة أوبك، عن ضخ المزيد من النفط لتلبية الطلب المتزايد، إذ كانت تعمل معظمها بأقصى طاقاتها الإنتاجية تقريباً، فيما أسهمت المضاربات في أسواق العقود الآجلة للنفط في دفع الأسعار نحو الارتفاع (المزيني، 2013: 15) ، وفي عام 2007 ارتفعت الأسعار إلى أكثر من 92 دولاراً ؛ وذلك بسبب استمرار تزايد الاستهلاك بمستويات غير مسبقة بفضل نمو الاقتصادين الصيني والهندي، وفي الوقت ذاته تفاقم التوتر ؛ بسبب برنامج ايران النووي، الأمر الذي أثار مخاوف من تعطل الإمدادات؛ وقد كان لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وهو العملة النقدية التي يتم بها بيع النفط، إلى انخفاض السعر الحقيقي للنفط الخام ، فأصبح أرخص بالنسبة للمشتريين بعملات أخرى ، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب، ومن جانب آخر أدى انخفاض قيمة الدولار إلى توجه المستثمرين للتحوط ضد التضخم إلى زيادة الاستثمار الحقيقي في النفط ما أدى إلى زيادة الطلب، فيما استمرت محدودية قدرة أوبك على الإنتاج عن مواكبة سرعة نمو الطلب (خليفة ، 2024 : 67)، أما عام 2008 فقد شهد ارتفاعاً حاداً في اسعار النفط ، إذ تجاوز 132 للبرميل، نتيجة استمرار الأوضاع التي كانت سائدة عام 2007 من زيادة في الطلب العالمي، إلى جانب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، واستمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ومحدودية الطاقة الإنتاجية وزيادة المضاربات المالية في أسواق العقود الآجلة (المالكي، 2018: 66) ، أما عام 2009 ، فقد تسببت الازمة المالية آنذاك، والمعروفة بأزمة الرهن العقاري ، بركود اقتصادي عالمي انخفضت على إثره الطاقة بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأسعار إلى أقل من 44 دولاراً أمريكياً، ما كان وكأنه انهياراً في الأسعار، وقد حاولت أوبك آنذاك أن تُخفض مستويات الإنتاج إلا أنها لم تُفلح في رفع الأسعار أمام حدة الأزمة (خليفة ، 2024 : 67)، ولكنها ما لبثت أن عادت إلى التعافي بفعل سياسات التحفيز الاقتصادي وانتعاش النشاط في بعض الأسواق، وانعكس هذا التعافي في أسعار عام 2010 ، ولكنه كان تعافياً هشاً على الرغم من

أنه كسر حاجز الـ 90 دولاراً أمريكياً، ففي حين أسهم تحسن الطلب في الصين والاقتصادات الناشئة في دعم الأسعار، ظل الطلب في أوروبا والولايات المتحدة ضعيفاً بسبب بطء التعافي من الأزمة المالية، كما أدت المخاوف من اتساع أزمة الديون في اليونان إلى خلق تغيرات حادة في الأسعار، وانصب ذلك في خفض الطلب الأوروبي، وأيضاً استمر التقلب في قيمة الدولار الأمريكي ارتفاعاً وانخفاضاً إلى جانب القلق؛ بسبب الأوضاع الجيوسياسية في دول منتجة كبرى إلى خلق موجات مضاربة متذبذبة صعوداً وهبوطاً (التميمي والنجفي ابادي، 2019: 13). وبعد انتهاء موجة الركود التي تسببت بها الأزمة المالية عام 2008، استقرت الأسعار بين (80 - 125) دولاراً أمريكياً للبرميل خلال المدة (2011 - 2014)، وجاء هذا الاستقرار عبر ثلاثة عوامل رئيسة (النفط والتعاون العربي، 2016: 40) هي:

1. السياسة النقدية التي أطلقها بنك الفيدرالي الأمريكي، وهي برامج التيسير الكمي، والتي قام الفيدرالي الأمريكي بواسطتها، بضخ سيولة كبيرة في الأسواق عبر دعم الأصول التي تدنت قيمتها، ومن ثم ارتفعت قيم جميع الأصول ومنها النفط الخام.
2. السياسة النقدية التي أطلقها الصين، والتي تمثلت بحزمة تحفيز بقيمة 586 مليار دولار، من أجل تدوير عجلة النمو الاقتصادي في الصين، مما عزز الطلب على النفط.
3. تغلب إنتاج أوبك على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، إذ حافظت منظمة أوبك على حصص إنتاجية متوسطة سيطرت على السوق، فلم يستطيع النفط الصخري الأمريكي منافستها آنذاك.

وما لبث هذا الانتعاش في أسعار النفط أن انهار بشكل حاد خلال النصف الثاني من عام 2014 انهياراً إذ انخفض إلى 62 دولاراً أمريكياً للبرميل، وذلك نتيجة زيادة المعروض العالمي متأثراً بزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي، إذ شهدت الولايات المتحدة طفرة في الإنتاج،

مما أدى إلى وفرة في الإمدادات العالمية، في وقت قررت فيه منظمة أوبك عدم تخفيض الإنتاج بدعوى المحافظة على حصتها السوقية، الأمر الذي قاد إلى تدهور في الأسعار، بالمقابل انخفض الطلب العالمي على النفط متأثراً بالتباطؤ في النمو الاقتصادي في الصين وأوروبا، ما خلق صدمة كبيرة في سوق النفط ظهرت تداعياتها في أزمة مالية حادة في روسيا أدت إلى انخفاض قيمة الروبل الروسي، كما انخفضت مداخيل الدول المنتجة التي تعاني



من ضعف الاستدامة المالية كما في نيجيريا وفنزويلا والعراق ، الذي كان يعاني من صدمة سياسية وأمنية كبيرة ، تمثلت في احتلال كيان داعش الإرهابي لمناطق واسعة من البلد (<https://rawabetcenter.com/>)، وقد استمر هذا الاتجاه الهبوطي في الأسعار في عام 2015 حتى وصل سعر برميل النفط إلى أقل من 40 دولاراً أمريكياً، وتدنى إلى 30 دولاراً مطلع عام 2016 ، ولكنه بدأ يتحسن شيئاً فشيئاً في الأشهر القادمة من العام نفسه، بفعل اتخاذ منظمة أوبك قراراً بخفض الإنتاج توافق مع انخفاض إنتاج الدول المصدرة للنفط خارج أوبك (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي ،2023).

جدول (3-1) الأسعار الشهرية لخام برنت ومتوسط الأسعار السنوي خلال المدة (2005 - 2024) بالدولار الأمريكي

السنة	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	متوسط السعر
2005	44.51	45.48	53.1	51.88	48.65	54.35	57.52	63.98	62.91	58.54	55.24	56.86	54.41
2006	62.99	60.21	62.06	70.26	69.78	68.56	73.67	73.23	61.96	57.81	58.76	62.47	65.14
2007	53.68	57.56	62.05	67.49	67.21	71.05	76.93	70.76	77.17	82.34	92.41	90.93	72.4
2008	92.18	94.99	103.64	109.07	122.8	132.32	132.72	113.24	97.23	71.58	52.45	39.95	96.84
2009	43.44	43.32	46.54	50.18	57.3	68.61	64.44	72.51	67.65	72.77	76.66	74.46	61.49
2010	76.17	73.75	78.83	84.82	75.95	74.76	75.58	77.04	77.84	82.67	85.28	91.45	79.51
2011	96.52	103.72	114.64	123.26	114.99	113.83	116.97	110.22	112.83	109.55	110.77	107.87	111.26
2012	110.69	119.33	125.45	119.75	110.34	95.16	102.62	113.36	112.86	111.71	109.06	109.49	111.65
2013	112.96	116.05	108.47	102.25	102.56	102.92	107.93	111.28	111.6	109.08	107.79	110.76	108.63
2014	108.12	108.9	107.48	107.76	109.54	111.8	106.77	101.61	97.09	87.43	79.44	62.34	99.02
2015	47.76	58.1	55.89	59.52	64.08	61.48	56.56	46.52	47.62	48.43	44.27	38.01	52.35
2016	30.7	32.18	38.21	41.58	46.74	48.25	44.95	45.84	46.57	49.52	44.73	53.31	43.54
2017	54.58	54.87	51.59	52.31	50.33	46.37	48.48	51.7	56.15	57.51	62.71	64.37	54.24
2018	69.08	65.32	66.02	72.11	76.98	74.41	74.25	72.53	78.89	81.03	64.75	57.36	71.06
2019	59.41	63.96	66.14	71.23	71.32	64.22	63.92	59.04	62.83	59.71	63.21	67.31	64.35
2020	63.65	55.66	32.01	18.38	29.38	40.27	43.24	44.74	40.91	40.19	42.69	49.99	41.759
2021	54.77	62.28	65.41	64.81	68.53	73.16	75.17	70.75	74.49	83.54	81.05	74.17	70.67
2022	86.51	97.13	117.25	104.58	113.34	122.71	111.93	100.45	89.76	93.33	91.42	80.92	100.77
2023	82.5	82.59	78.43	84.64	75.47	74.84	80.11	86.15	93.72	90.6	82.94	77.63	82.468
2024	80.12	83.48	85.41	89.94	81.75	82.25	85.15	80.36	74.02	75.63	74.35	73.86	80.52

المصدر : <https://ar.tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil>



2.1.3 المطلب الثاني: اثار التغيرات في أسعار النفط الخام على الاقتصاد العراقي خلال المدة (2024-2005)

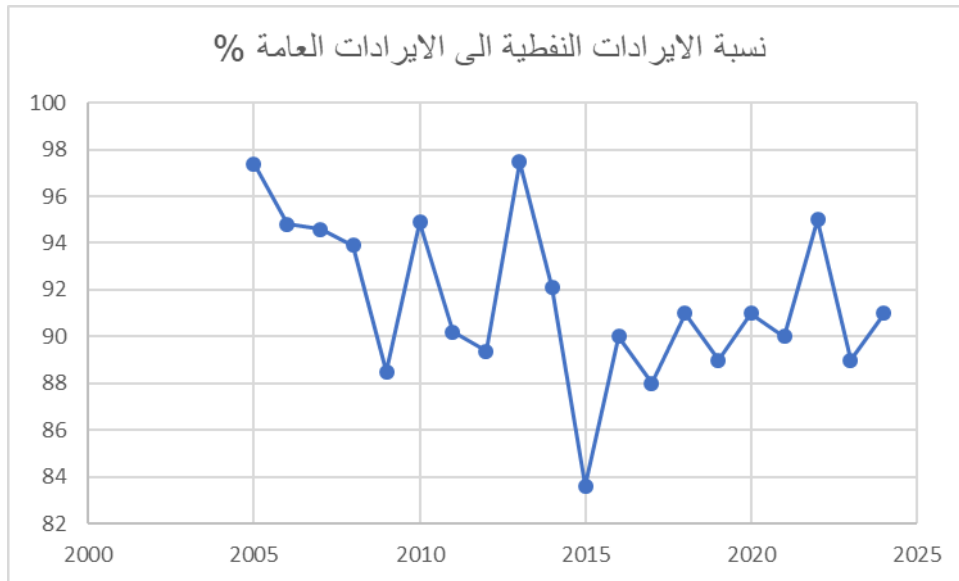
إنَّ السبب الرئيس خلف تأثر الاقتصاد العراقي والاقتصادات المشابهة بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط بالأخص في الأزمات هي الطبيعة الريعية المتجسدة باعتماد الدولة على إيرادات النفط الخام بدرجة كبيرة تصل إلى أكثر من 90% ، وتعتمد على الإيرادات العملة الأجنبية بأكثر من 80% (Al-Khafaji,2022:30) ، فعند حدوث تغيرات حادة في أسعار النفط الخام ، فإنَّ ذلك سينعكس مباشرة على الاقتصاد العراقي ، إذ تتأثر عدة فعاليات اقتصادية بهذه التغيرات وكالآتي:

أولاً: الموازنة العامة

تعتمد الموازنة العامة في العراق بشكل كبير جداً على إيرادات النفط الخام، إذ تشكل أكثر من 93% خلال المدة (2005 – 2024) من إجمالي الإيرادات لتمويل النفقات التشغيلية والرواتب، ويوضح الشكل رقم (3-1) الآتي تطور نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005 – 2024)، ويتضح من الشكل أنَّ الإيرادات النفطية كانت مصدراً أساسياً وثابتاً من مصادر الإيرادات العامة على حساب الإيرادات غير النفطية، ويلاحظ أنَّ هذه النسبة تراوحت بين (83.6% – 97.6%) وكانت في أعلى قمة لها عام 2005 ، وذلك أمر طبيعي كون العراق قد خرج توأماً من العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه سابقاً، ومن ثم فقد تمتع بإيرادات صادراته النفطية، مع وجود قطاعات أخرى غير النفطية متهاكلة ؛ بسبب الحروب السابقة والعقوبات الاقتصادية المفروضة ، كما شهدت أسعار النفط الخام العالمية ارتفاعاً ملحوظاً في هذا العام، وقد أدَّى ذلك إلى رفع عوائد العراق النفطية، وهذا الأمر يؤكد الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي منذ بكورة التغير السياسي الديمقراطي بعد الاحتلال الأمريكي. وقد انخفضت هذه النسبة إلى 88.5% عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى 41 مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض 34% عن إيرادات عام 2008 ، وكان لهذا الانخفاض سببان: الأول : انخفاض أسعار النفط إلى نحو 61 دولار بعد أن اقترب من 100 دولار عام 2008، الثاني : انخفاض إلى 83.6% عام 2015 انعكاساً لتداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2014.

وهكذا يتضح أنَّ الطبيعة الريعية تؤدي إلى انعكاس التغيرات في أسعار النفط الخام مباشرة في الاقتصاد، وهو الأمر الذي تعالجه السلطات التشريعية عبر تشريع الموازنة ممولة بالعجز يصل إلى أكثر من 25% (صندوق النقد الدولي ، 2016)، كما أنَّ السنوات التي يرتفع فيها سعر برميل النفط الخام عالمياً تنعكس هي الأخرى عبر تشريع الموازنة التوسعية أو ما يطلق عليه بتسمية الموازنة الانفجارية مثل السنوات (2011 و 2013 و 2021 و 2022)، والأمر الأخطر كان في أنَّ هذا الفائض لا يتوجه إلى تمويل المشاريع التنموية، بل يتم به تغطية الرواتب وزيادتها والتوسع في التوظيف الحكومي لأغراض سياسية. أما عند حدوث الأزمة ، فتقوم السلطات التشريعية بتجميد المشاريع التنموية وتقنين المصروفات العامة، وتكمن المفارقة هنا بأنَّ سلوك إدارة الاقتصاد تُعكس فعلياً ما يتطلبه سلوك معالجة الأزمات، إذ إنَّ الأزمات تقتضي سياسات توسعية لا انكماشية ، والعكس صحيح في سنوات العجز حسب النظرية الاقتصادية (البنك الدولي، 2022).

رسم توضيحي (1-3) نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2005- 2024)



المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى:

1. ديوان الرقابة المالية الاتحادي، الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنوات مختلفة
 2. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات إحصائية سنوية مختلفة
- وتقوم السلطات عادة بتقدير سعر برميل النفط عبر مشروع قانون الموازنة العامة بناء على التوقعات، فعلى سبيل المثال كان 70 دولار عام 2024، ولكن هذا السعر قد يكون

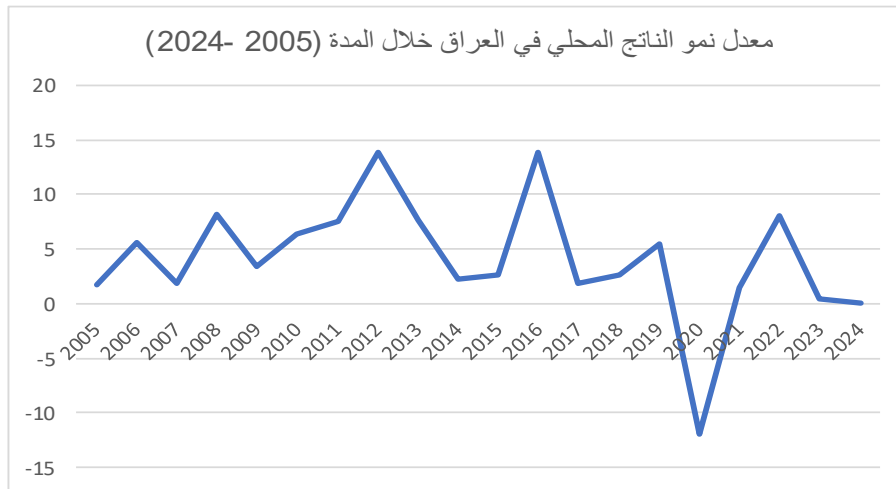
غير واقعي؛ بسبب اخطاء التوقع من جهة، ومن جهة أخرى، فهو لا يوضح المدى الحقيقي للحاجة إلى الإيرادات التي تؤدي إلى تغطية النفقات بشكل كامل ، وهو ما يسمى بسعر التعادل، الذي يعد من أهم المؤشرات لقياس هشاشة الاقتصادات النفطية أمام الأزمات، وهو السعر الذي يجعل الإيرادات مساوية تماماً للمصروفات، وقد قُدر في العراق بين (80 – 110) دولار خلال مدة البحث (صندوق النقد، 2023).

ثانياً: النمو الاقتصادي

يعتمد معدل نمو الناتج المحلي في العراق على عاملين حاسمين، الأول هو الكميات المصدرة من النفط الخام العراقي ، والثاني هو سعر النفط الخام العالمي، إذ يمثلان المتغيران المؤثران في حجم الإيرادات العامة التي تُشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الاجمالي (زبير والموسوي، 2020: 24)، وقد شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2005-2024) تذبذبات حادة مرتبطة بشكل كامل بالأزمات المالية، فضلاً عن الأزمات الأمنية والسياسية، ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد وهشاشته أمام الصدمات، فعلى الرغم من الارتفاعات المضطربة التي تأتي من الطفرات الحاصلة في أسعار النفط الخام العالمية ، إلا أنَّ الاقتصاد العراقي قد بقي مشدود الوثاق بالتذبذبات الحاصلة في السوق العالمية، بل أنه أكثر تحسباً لجميع المتغيرات السياسية والأمنية ، سواء المحلية أو الدولية بفعل موقعه الجيوسياسي وتاريخه السياسي ، وما خاضه من حروب سابقة ومعاصرة، وقد حاول العراق المحافظة على مستويات عالية من الناتج المحلي الاجمالي، ولأنه غير قادر على التحكم أو التأثير في السعر العالمي ، فإنه توجه إلى سياسية نفطية تتبنى زيادة الإنتاج، وهي الفلسفة التي انطلقت منها جولات التراخيص النفطية (صالح، 2016: 22)، ويوضح الشكل رقم (2-3) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، ويتضح من الرسم أنَّ المدة من 2005 إلى 2013 مثلت مرحلة تحسن بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، إذ سجل الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو مرتفعة، نتيجة لزيادة إنتاج النفط بعد 2003 تارة ، وانعكاساً لارتفاع أسعار النفط العالمية تارةً أخرى، وعلى الرغم من تأثر العراق بالأزمة العالمية لعام 2008 إذ بلغ 3.4% معدل النمو عام 2009 بعد ان كان 8.2 % عام 2008 ، الا أنه تحسن نتيجة عودة الأسعار العالمية إلى الارتفاع مجدداً مع زيادة الإنتاج بفعل جولات التراخيص إذ بلغ 13.9% عام 2012. إلا أنَّ ذلك استمر حتى

عام 2014 عندما دخل في أزمة مزدوجة خلال المدة (2014- 2017) تمثلت بأزمة داعش وانخفاض الأسعار ، إذ انكمش الاقتصاد العراقي بشكل حاد في (2014-2015) بسبب سيطرة داعش الارهابي على مناطق واسعة من البلد، كما انخفض سعر برميل النفط إلى ما دون الـ (50) دولاراً، ما أدّى إلى انخفاض معدل النمو إلى 1.8% عام 2017، ومع انحسار الأزمة بعد دحر داعش الارهابي، وتحرير الاراضي العراقية وانتعاش أسعار النفط عاود معدل النمو إلى التحسن، إذ وصل إلى 5.5% عام 2019، وفي هذا العام حدثت أزمة كوفيد - 19 وأدت إلى تأثر العراق بأزمة الأغلاق وانخفاض الطلب العالمي تأثراً كبيراً، إذ سجّل لأول مرة معدل نمو سالب كبير مقداره سالب 12% عام 2020 ، وبعد ذلك عاود الاقتصاد العراقي تحسنه بعد إعلان انتهاء الجائحة ليسجل وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى أعلى قمة تاريخية له في عام 2022 بقيمة 287.37 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 8 %، لينخفض بعدها تدريجياً إلى 265.45 مليار دولار في عام 2024 بمعدل نمو سنوي 0.5% بعد أن بلغ نموه السنوي سالب 0.2%. عام 2024. ونتيجة لهذا التراجع نجد أنّ التغير في نصيب الفرد من الناتج تراجع إلى سالب 7.1% عام 2024 مما يدل على وجود مشكلة حقيقية تظهر عبر قراءة معدلات التغير السنوي من الناتج المحلي الإجمالي ، ومنه التغير السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وانعكاسها السلبي على الواقع المعيشي والاقتصادي والاستثماري (صندوق النقد، 2024).

رسم توضيحي (2-3) معدل نمو الناتج المحلي في العراق خلال المدة (2005-2024)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

بيانات البنك الدولي متاحة على: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

لقد أظهرت البيانات التي ينشرها البنك الدولي أنَّ مرونة الناتج المحلي الإجمالي بوصفه محصلة نهائية تعكس الاختلالات الهيكلية العميقة في الاقتصاد العراقي إلى أسعار النفط العالمية تبلغ 0.4 بحيث تؤدي كل زيادة بنسبة 10% في أسعار النفط العالمية زيادة مقدارها 4% في الناتج المحلي الاجمالي، ما يؤكد اتصاف الاقتصاد العراقي بالهشاشة أمام الأزمات العالمية (البنك الدولي ، 2023) ، ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب من أهمها، ضعف القطاعات غير النفطية، بمعدل نمو هامشي لا يتجاوز 1-4%، وهو معدل لا يتناسب مع حجم القوى العاملة المتاحة، ولا يساهم في خلق فرص عمل كافية، كما أنه يواجه تحديات هيكلية تشمل ضعف الصناعة والزراعة والسياحة ، وتعقيدات بيئة الأعمال، ونقص البنية التحتية الداعمة، كذلك فإنَّ القطاع العام يعد مهيمنا بشكل كبير على الاقتصاد، إذ يعمل أكثر من 40% من القوى العاملة في القطاع العام والمؤسسات الحكومية، كما أنه يستحوذ على 59% من إجمالي النفقات العامة ، إذ يستهلك الانفاق التشغيلي ما بين 67% إلى 70% من إجمالي النفقات، ضاغطاً على النفقات الاستثمارية وتمويل المشاريع التنموية، يُضاف إلى ذلك الازدياد المضطرد بحجم السكان، إذ أنَّ الزيادات السكانية مستمرة بشكل مضطرد في حين أنَّ الناتج المحلي متذبذب، ولا يتصف بالاستدامة، و على وفق التعداد السكاني لعام 2024 ، فإنَّ معدل النمو السكاني السنوي 2.33%، في حين وصل إجمالي السكان إلى حوالي 46.1 مليون نسمة، مع وصول نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) إلى 60.2%، مما يدخل العراق في تحدي حقيقي ، يتمثل في مهمة استيعاب النمو السكاني اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، من جانب آخر، فإنَّ أزمة المياه والجفاف تعد من أخطر التحديات طويلة المدى كونها تشي بتقلص المساحات الزراعية وتراجع إنتاج الحبوب ما يهدد الأمن الغذائي، يضاف إلى كُل ذلك تعشي الفساد المالي والإداري الذي يعد أبرز العقبات أمام التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

ثالثاً: أسعار الصرف وحجم الاحتياطيات الأجنبية

ارتبط سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالإيرادات النفطية، إذ تؤدي نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي دور توفير الدولار للمصارف التجارية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، عبر استبداله بالدينار العراقي على وفق سعر صرف رسمي مُعلن، ومن ثم فإنَّ سعر الصرف الرسمي يتأثر بالأزمات العالمية تبعا

لتأثر الإيرادات النفطية بتلك الأزمات، ويُنتقل هذا التأثير عبر قناتين الأولى، هي عملية تغيير سعر الصرف الرسمي كما حدث عام 2021 من 1200 دينار لكل دولار عراقي إلى 1450 دينار لكل دولار، للحد من العجز في الموازنة العامة (عباس، 2024: 12)، كذلك في عام 2023 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض قيود على التحويلات الخارجية العراقية بالدولار، الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي الذي ارتفع؛ بسبب المضاربات وصعوبة الحصول على الدولار. (سلمان، 2024: 21).

أما القناة الثانية، فهي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، إذ تؤدي التغيرات في الأسعار العالمية للنفط الخام إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي يتم عبرها دعم سعر الصرف الرسمي، ولهذا فإنَّ البنك المركزي يعتمد إلى دعم سعر الصرف الرسمي عبر الاحتياطيات التي لديه، الأمر الذي يسبب تآكل هذه الاحتياطيات، ويشير الجدول رقم (2-3) إلى تطور حجم الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط في العراق للمدة (2005 - 2024)، الذي يظهر أنَّ الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، قد شهدت تحولات كبيرة، خلال مدة البحث متأثرة بالأزمات، وبالأخص بما يتصل بأسعار النفط الخام العالمية، فقد ارتفع حجم الاحتياطيات من 17,846 مليار دينار عراقي عام 2005 إلى 145,257 مليار دينار عراقي عام 2023 بمسار تصاعدي يعكس اهتمام البنك المركزي العراقي وفي إطار مسؤولياته الدستورية والقانونية في حماية الاستقرار النقدي والمالي والحفاظ على متانة وسلامة النظام المصرفي.

جدول (2-3) تطور حجم الاحتياطيات الأجنبية للمدة (2005 - 2024)

السنة	الاحتياطيات الأجنبية بالمليار دينار	نسبة نمو الاحتياطيات الأجنبية %
2005	17,846	-----
2006	26,158	47
2007	38,375	47
2008	58,958	54
2009	52,224	-11
2010	59,263	13
2011	71,119	20
2012	81,312	14
2013	90,097	11



2014	76,973	-15
2015	63,435	-18
2016	53,106	-16
2017	57,893	9
2018	76,017	31
2019	79,918	5
2020	78,293	-2
2021	92,526	18
2022	140,086	51
2023	145,257	4
2024	130,347	-10

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى البنك المركزي العراقي، القطاع النقدي، المؤشرات

النقدية، للمدة (2005-2024)

كون الاحتياطات الأجنبية تشكل مصدات مالية تخلق مستويات مريحة و آمنة، لتوفير هامش معتد به من المرونة في إدارة السياسة النقدية ، ومواجهة أي صدمات أو تقلبات اقتصادية محتملة، ولكن هذا المسار التصاعدي للاحتياطات تعرض في بعض سنوات مدة البحث إلى حالات انكماش كما يظهر في الجدول السابق، فقد ارتكز هذا التراكم بالأساس على الإيرادات النفطية عاكسا ريعية وهشاشة الاقتصاد، فبعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ازدادت الإيرادات النفطية بالأخص خلال المدة (2005 – 2008) ، وانعكس ذلك في ارتفاع الاحتياطات بمعدلات عالية جدا وصلت إلى 54% و 77% ، وايضا قد دعم هذا الارتفاع في الاحتياطات الزيادات في أسعار النفط العالمية آنذاك، التي تجاوزت 92 دولار أمريكياً عام 2008 وقبل حدوث أزمة الرهن العقاري، إذ انخفض معدل النمو السنوي بنسبة 11% نتيجة الأزمة ، المالية العالمية وتراجع أسعار النفط إلى نحو 60 دولار، ومع تحسن الأسواق العالمية للنفط ازداد معدل النمو السنوي للاحتياطات من 2010 وحتى 2013، ولكنه عاود الانخفاض عام 2014 نتيجة الأزمة المالية آنذاك عندما انخفضت أسعار النفط العالمية إلى 50 دولار مسجلة معدل نمو سنوي سالب 15% نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط عالمياً إلى 50 دولاراً أمريكياً، وقد وجدت الحكومة العراقية نفسها في ذلك الحين أمام أزمة أمنية وسياسية تمثلت في الحرب على

داعش الارهابي ، مما تطلب زيادة في النفقات العسكرية وهو ما جعل الأزمة مزدوجة، ومن ثم لجأت الحكومة إلى الاحتياطات إلى تغطية فجوة النفقات عبر الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، وتكرر الأمر أيضاً عام 2020 نتيجة أزمة كوفيد-19 مسجلة معدل نمو -2 ، وفي عامي 2022 و 2023 نمت الاحتياطات بشكل ملحوظ مدعومة بارتفاع أسعار النفط الخام العالمي إلى نحو 100 دولار للبرميل، والتحسين الأمني والاستقرار السياسي النسبي الذي حدث بعد نجاح الانتخابات وعلان الحكومة عن تبني برنامج للخدمات، فضلاً عن استلام العراق لحصته من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، فقد عقد العراق اتفاقاً على برنامج تعاون غير تمويلي مع صندوق النقد الدولي في نيسان 2023 ركز على تقديم الدعم الفني والاستشاري للإصلاح المالي والنقدي دون الاقتراض المباشر، فيما حصل العراق على ما نحو 2.24 مليار دولار، تهدف هذه المخصصات إلى تلبية الحاجة العالمية طويلة الأجل للاحتياطات، مما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي، ويساعد في تمويل ميزان المدفوعات، وفي عام 2024 شهدت الاحتياطات تراجعاً بنسبة 10% نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، (عباس، 2024: 14).

وهكذا يبدو واضحاً جداً تأثر الاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط العالمية وبما يعكس ربيعة الاقتصاد العراقي وهشاشته.

3.2 المبحث الثاني: تحليل الطلب والعرض العالميين وانعكاسهما على الاقتصاد العراقي

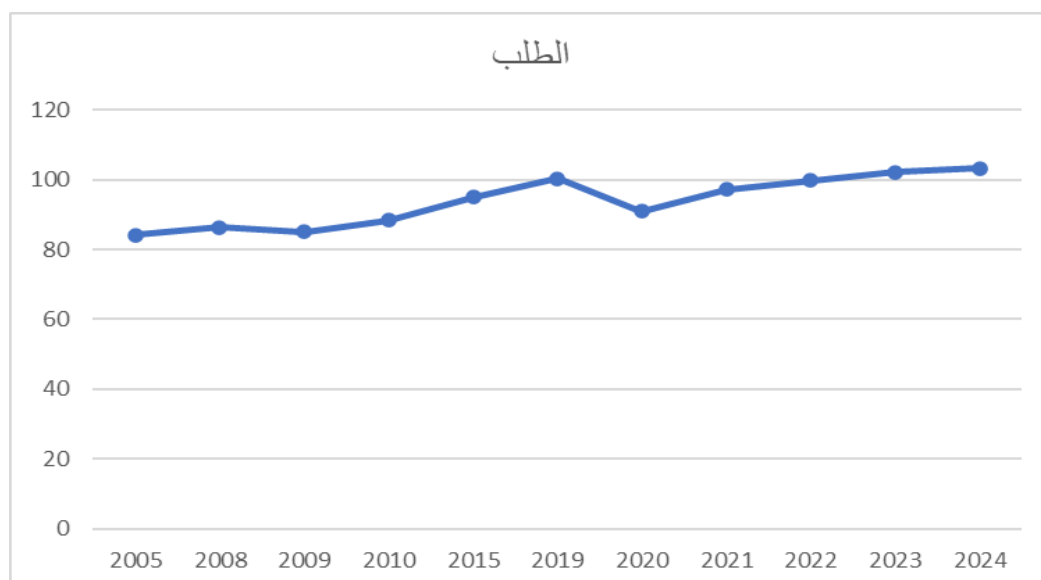
1.2.3 المطلب الأول: تحليل الطلب والعرض العالميين على النفط خلال المدة (2005-2024)

أولاً: الطلب العالمي على النفط خلال مدة البحث

يمثل الطلب على النفط الخام العالمي محدداً حاسماً في انخفاض أو ارتفاع سعر النفط الخام في السوق العالمية، فهو أحد المحددات المهمة في السوق العالمية، وهو المصدر الرئيس لاستهلاك الطاقة النهائي، وأهم مادة أولية في صناعة البتروكيماويات، ولهذا فهو يعد من السلع التي تتسم بالطلب عديم المرونة، بالأخص في الأجل القصير، بمعنى أنَّ التغير النسبي في الأسعار لا يقود إلى تغير نسبي كبير في الكميات المطلوبة في الأجل القصير (Pindyck, 2001:4)، ومنذ اكتشاف النفط وتكريره واستخدامه في توليد الطاقة بمختلف أشكالها، وحتى يومنا الحالي، فإنَّ الطلب العالمي عليه خذ بالازدياد، وضمن مدة البحث، فقد ارتفع من 84 مليون برميلاً في عام 2005 إلى 101 مليون برميلاً في اليوم عام 2019، وهي أعلى قمة طلب وصل إليها قبل حدوث أزمة جائحة كوفيد-19، ولكنه ما لبث أن ارتفع إلى 103 برميلاً في اليوم عام 2024 (IEA, 2024). ويمثل الشكل رقم (3-3) الآتي تطورات الطلب العالمي على النفط للمدة (2005-2024)/ برميل يوميا. ويظهر من الشكل أنَّ الطلب العالمي على النفط يأخذ مساراً تصاعدياً مع دخول الصين في نموها الاقتصادي طويل الأجل، ولكنه تباطأ بفعل الأزمة المالية تبعاً للركود الاقتصادي عام 2008 إلى 85 مليون برميل يوميا، ومع انحسار آثار الأزمة عاد الطلب للارتفاع وعاود مساره الصعودي عام 2010 ليصل إلى 88.3 مليون برميل في اليوم، واستمرت الزيادة بوتيرة صعود قليلة نسبياً، إذ وصل الطلب إلى 95 مليون برميلاً في اليوم عام 2015، بمتوسط (1 - 1.5) مليون برميلاً شهرياً، وقد تجاوز 100 مليون برميلاً يوميا عام 2019 كرقم قياسي تاريخي للطلب على النفط، ليتبعه أكبر هبوط تاريخي عام 2020 وبنسبة سنوية مقدارها 9%؛ بسبب الاغلاق الذي تسببت به الجائحة، ومع رفع الاغلاقات، وعودة النشاطات الانسانية إلى طبيعتها ارتفع الطلب إلى 97.1 مليون برميل في اليوم عام 2021، ومع استمرار الارتفاع الاقتصادي العالمي ما بعد الجائحة اقترب الطلب من الذروة عام 2022 مسجلاً 99.8 مليون برميل في اليوم، وتجاوز الذروة عام 2023 إلى 102.2 مليون برميل في اليوم،

فيما تشير التوقعات إلى استمرار النمو في الطلب، ولكن بنسب اقل من السنوات السابقة (WorldEnergy Outlook,2024) .

رسم توضيحي (3-3) تطورات الطلب العالمي على النفط للمدة (2005- 2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: World Energy Outlook,2024 سنة 2024 تقديرية حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية 2024.

ويلاحظ من الشكل أعلاه (3-3) أنَّ الاتجاه العام للطلب على النفط في حالة من التصاعد المضطرد على الرغم من التحذيرات والتوقعات بشأن انتهاء عصر النفط، وحلول البدائل الأخرى للطاقة محله، وبالأخص فيما يتصل بالطاقة النظيفة، وأهداف الألفية المتمثلة باستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ويأتي هذا الصعود من مجموعة من العوامل، تمثلت في النمو الاقتصادي العالمي، إذ نما الاقتصاد العالمي خلال المدة (2005 - 2007) بنسبة 2% سنوياً، وقد انعكس هذا النمو بشكل مباشر في نمو الطلب على النفط كونه طلباً مشتقاً، ومع حلول أزمة الرهن العقاري 2008 تباطأ النمو، فتراجع معه الطلب، ومع معاودة الرواج الاقتصادي خلال المدة (2010 - 2014) تعافى الطلب، وهكذا حتى الوصول إلى عام 2024 فإنَّ الطلب يتحسن ويتباطأ تبعاً للرواج والركود العالميين، و تتوقع وكالة الطاقة الدولية تباطؤ نمو

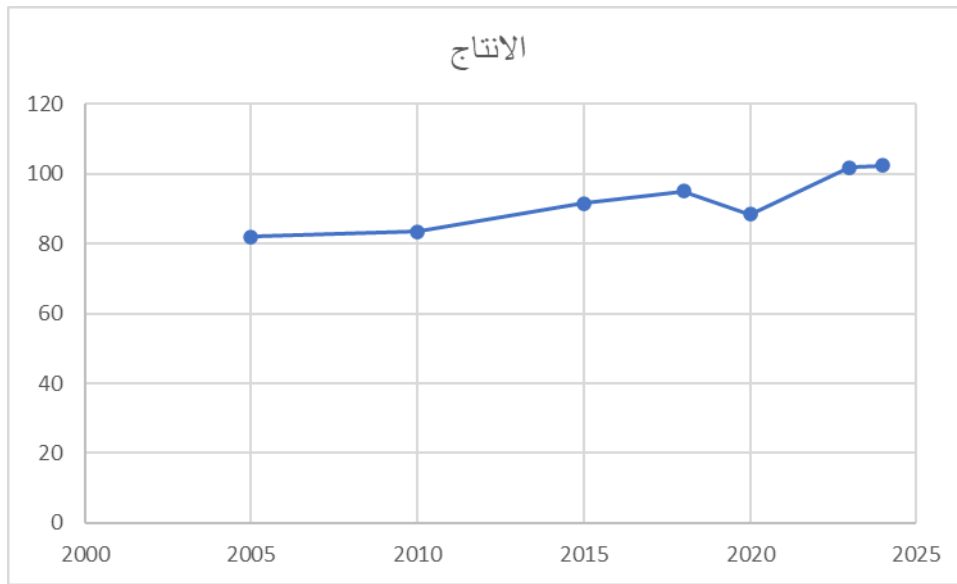
الطلب العالمي على النفط في 2026 إلى حوالي 85 مليون برميل في اليوم في السيناريو المرجعي و إلى 93 مليون برميل في اليوم في السيناريو المتفائل، وتتوقع أن يكون سبب النمو في الطلب النمو الاقتصادي المتوقع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فضلا عن استمرار النمو الاقتصادي في الصين كأبرز المساهمين في الإنتاج العالمي، كما تشير الوكالة في السيناريو المتشائم إلى أن هناك مجموعة من العوامل قد تقود إلى انخفاض النمو في الطلب مثل، الضبابية الاقتصادية، ومرونة الاستهلاك العالية للارتفاع بالأسعار ، وتوسع الدول غير الأعضاء في أوبك+ في الإنتاج النفط الخام ما يخلق فائضاً في العرض، في المقابل، فقد رفعت الوكالة تقديرات الطلب على المدى الطويل حتى 2050، متوقعة استمرار النمو بنسبة 13% سنوياً (IEA:2024)، ومن العوامل التي أثرت ويُحتمل أن يبقى تأثيرها مستمراً في المدى الطويل هو الصعود الاقتصادي للصين والهند إذ ارتفع استهلاك الصين من 6.5 مليون برميل في اليوم إلى ما يفوق 15 مليون برميل في اليوم عام 2023، وهي قفزة أثرت كثيراً على الطلب العالمي على النفط، كما ارتفع طلب الهند من 2.5 مليون برميل في اليوم إلى 5 مليون برميل في اليوم في المدة نفسها، كما أن التحول نحو الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية لم يكن في مستوى يحد من النمو في الطلب على النفط .

ثانياً: العرض العالمي للنفط خلال مدة البحث

اتسمت المدة ما قبل 2005 بهيمنة جهتين على مشهد امدادات النفط العالمي هما منظمة أوبك وروسيا، ولكنه ، وفيما ، بعد شهدت امدادات النفط تحولاً هيكلياً، إذ ظهرت جهات أخرى مؤثرة في ذلك المشهد العالمي، ولم يمس هذا التحول الكميات المنتجة والمصدرة فقط، بل انها مست أنواع جديدة من المنتجات كان أهمها النفط الصخري ، وما مثله من تحول في هذا الجانب(الخاطر، 2015: 55-56)، ويمثل الشكل رقم (3-4)، متوسط الإنتاج العالمي السنوي من النفط بمليون برميل في اليوم، ويظهر من الجدول النمو التصاعدي لإنتاج النفط الخام على المستوى العالمي ، من نحو 85 مليون برميل في اليوم عام 2005 إلى 102 مليون برميل في اليوم حسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ولكن هذا الارتفاع تأثر بمجموعة من الأحداث المهمة، فقد ظهر النفط الصخري منذ عام 2008 عبر استخدام تقنيات التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، الأمر الذي ساعد إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الارتفاع إلى 5 مليون

برميل يوميا عام 2008 ، و 13 مليون برميل في اليوم عام 2019، وجاء ذلك ردا على الارتفاعات المضطربة في أسعار النفط الخام، بحيث وضعت هذه الحالة الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المنتجة للنفط متفوقة على العديد من الدول مثل السعودية وروسيا، بل تحول أمريكا من أكبر مستورد للنفط إلى مصدر، الأمر الذي كان له تأثيراً عميقاً على امدادات النفط العالمية في تلك المدة، فقد انكسرت الهيمنة التي كانت تتمتع بها أوبك على سوق النفط العالمية.

رسم توضيحي(3-4) متوسط الإنتاج العالمي السنوي من النفط (مليون برميل / اليوم)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: World Energy Outlook, 2024 سنة 2024 تقديرية حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية 2024.

فانحسر تأثيرها على أسعار النفط العالمية، وأصبحت مرونة العرض عالية للتغير في الأسعار على عكس ما قبل النفط الصخري. واستمر هذا الوضع حتى عام 2016 عندما تحالفت منظمة أوبك مع مجموعة من المنتجين المستقلين لتكوين ما عرف بأوبك+ والتي استعادت الهيمنة النسبية على الأسعار خلال المدة (2017- 2019)، وتمخض عن ذلك ارتفاع السعر العالمي لبرميل النفط من 50 دولاراً أمريكياً إلى 75 دولاراً أمريكياً، ولكن هذا الأمر لم يثن الولايات المتحدة عن زيادة الإنتاج، إذ بقيت هي الدولة المتصدرة حتى نهاية عام 2018، وفي 2020 نجحت أوبك+ بخفض الإنتاج إلى 88.5 مليون برميل في اليوم لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد - 19 ، وبعد انحسار آثار الجائحة استعاد الإنتاج نموه المتواصل حتى وصل إلى 102.5 مليون برميل في اليوم مدعوماً

بدخول دول جديدة مضمار الإنتاج ككندا والبرازيل، ، ويوصف هذا المستوى من الإنتاج بأنه مستوى يجعل سوق النفط العالمية في حالة مستقرة نسبياً.

ثالثاً: توازن الطلب والعرض العالميين على النفط

يبرز التعقيد في السوق النفط العالمية عبر تأثره الشديد بعوامل غير الطلب والعرض، كما ذكر سابقاً، من عوامل جيوسياسية ، وتقدم تقني وأزمات أمنية ومناخية وصحية وما إلى ذلك، ومع ذلك فإنّ تحليل توازن العرض والطلب يبقى متاحاً للباحثين كون هذه العوامل تصب في النهاية في شكل من أشكال تقلبات العرض والطلب، ومن أجل الوقوف على توازن العرض والطلب في مدة البحث ، فيمكن تقسيمها حسب حالات الفائض والعجز التاريخية وحسب ما سيتم توضيحه في الجدول رقم (3-3) الآتي، خلال المدة (2024-2005).

جدول (3-3) فائض سوق النفط العالمي وعجزه خلال المدة (2005-2024)

السنوات	الفائض / العجز	التأثير على السعر بالدولار
2008 – 2005	عجز طفيف	ارتفاع السعر إلى 147
2009 – 2008	فائض كبير	هبوط في السعر إلى 36
2014 – 2010	توازن نسبي	سعر عادل يتراوح بين 80 إلى 115
2016 – 2014	فائض كبير جداً	هبوط حاد في السعر إلى 27
2019 – 2017	توازن نسبي	سعر ملائم 50 إلى 75
2020 – 2019	فائض كبير	انهيار إلى أسعار سالبة
2022 – 2021	عجز كبير	ارتفاع السعر إلى 120
2024 – 2023	توازن نسبي	سعر عادل يتراوح بين 75 إلى 95

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

The International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook, 2024

سنة 2024 تقديرية حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية 2024.

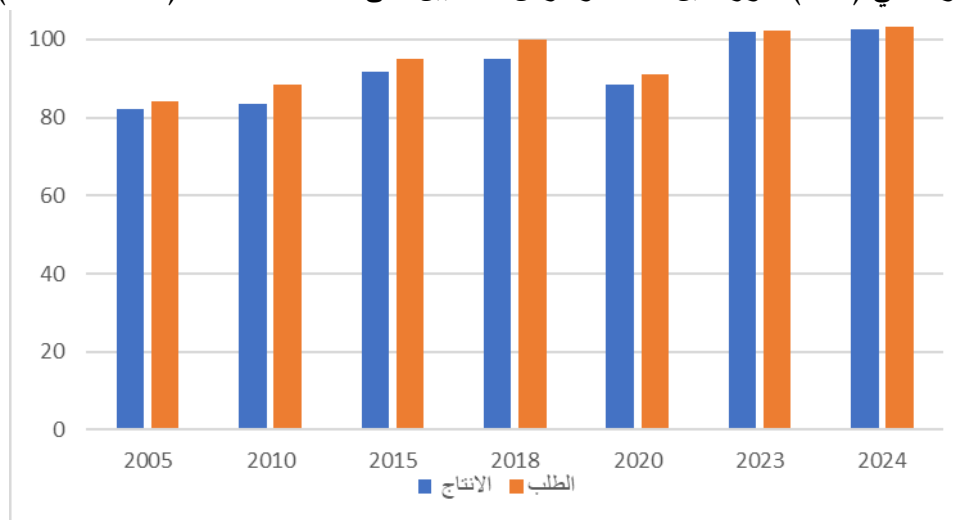
وحسب ما يظهر في الجدول كانت هناك تحولات كبيرة في التوازن بين العرض والطلب العالميين على النفط ، وما يتجسد عنهما من فائض أو عجز في السوق العالمية للنفط ، ففي السنوات (2008 – 2005) كان للانزياح الجغرافي دوراً بارزاً في انتقال تأثير الطلب من أوروبا إلى آسيا بفعل الصعود الاقتصادي للصين والهند، متقدمتان على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومن ثم خلق الطلب القوي عجزاً في السوق، خصوصاً وأنه في هذه المدة لم يدخل النفط الصخري في جانب العرض لئلا يبي هذا الطلب المتزايد الذي

أدى إلى ارتفاع السعر إلى مستويات قياسية غير مسبوقة إذ اقترب من 150 دولار للبرميل الواحد، ولكن مع الأزمة المالية عام 2008 انخفض هذا الطلب ، وخلف فائضاً كبيراً في السوق أدى إلى هبوط حاد في الأسعار وصل إلى 36 دولار للبرميل، وفي المدة (2010 - 2014) استقر الإنتاج في أوبك مترافقاً مع انتعاش الطلب العالمي، وكان من المفترض أن تقفز الأسعار العالمية إلى ما يشابه عام 2005 وربما أعلى، ولكن كان للنفط الصخري المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية كلمة أخرى، فتحوّلت من أضخم مستورد للنفط إلى مصدر إلى أكبر منتج، وهذا الوضع الجديد أدى إلى توازن نسبي إذ لبي النفط الصخري الزيادة في الطلب وكبح الزيادات المتوقعة في الأسعار، ما جعل السعر يستقر بين (80 - 115) دولار وهو سعر عادل بالنسبة للمنتجين والمستوردين على حد سواء، وفي المدة (2017 - 2019) ظهر تحالف دولي جديد في سوق النفط العالمي، تمثل هذا التحالف أوبك+ الذي حاول التخفيف من تأثير النفط الصخري المنتج أمريكياً على توازن السوق والتأثير على السعر، وبالفعل نجح في ذلك نسبياً إذ خلق توازناً جعل السعر يستقر بين (50 - 75) دولار للبرميل، ومع تعافي الطلب العالمي من جهة وحدث الحرب الروسية - الأوكرانية الذي أدى إلى معاقبة روسيا من التصدير أدى ذلك إلى عجز حاد في السوق قاد السعر إلى 120 دولار للبرميل، ويمثل الشكل (3-5) الآتي، التوازنات بين العرض والطلب العالميين على النفط خلال مدة البحث، ويتضح من الشكل أنّ عامي 2023 و 2024 يتمتعان بتوازن واضح، ولكن لا يمكن وصف هذا التوازن بأنه توازن مستقر، وذلك لأنّ هناك تحولات في الثوابت التي كانت سائدة في سوق النفط العالمية، فدخل بدائل جديدة للطاقة ، وتحسين كفاءة المحركات التي تستخدم النفط كوقود، أدى إلى مرونة أكبر في الطلب على النفط مما كانت سائدة سابقاً، كما أنّ العرض أصبح أعلى مرونة عبر استخدام المخزون بوصفه صمام أمان للمحافظة على توازن السوق بأعلى قدر ممكن، فإذا حدث فائض في السوق، فسيتم مراكمة المخزونات، والتي ستستخدم حالما يحدث عجز في الامدادات (IEA, 2023) .

كذلك فإنّ الجدول يبين أنّ حساسية السوق إلى العجز تكون أعلى من حساسيته إلى الفائض، فالسنوات التي حدث فيها عجز كانت الأسعار ترتفع بشكل كبير على الرغم من الفجوة بين العرض والطلب ليست كبيرة، وهذا لخصوصية سوق النفط، كونه يتأثر بالتوقعات بشكل كبير، فقد يكون العرض والطالب متساويان أو قريبان من التساوي ، ولكن الأسعار ترتفع نتيجة التوقعات وفق ما يعرف بعلاوة المخاطر، إذ يرتفع السعر

أعلى من قيمته الحقيقية في السوق بسبب احتمال تقييد الامدادات وتعطلها؛ لأسباب سياسية أو أمنية أو مناخية أو صحية (Brealey&Myers,2022:56).

رسم توضيحي (3-5) التوازن بين الطلب والعرض العالميين على النفط خلال المدة (2005 - 2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

The International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook, 2024* سنة 2024 تقديرية

حسب تقرير وكالة الطاقة الدولية 2024.

2.2.3 المطلب الثاني : تأثير التغيرات في العرض والطلب العالميين على قطاع النفط العراقي

خلال المدة (2005 - 2024)

أولاً: هيكل السوق النفطي العراقي

عانى قطاع النفط العراقي تحديات كبيرة بدأت منذ عام 1980 أبان اندلاع الحرب (العراقية- الايرانية)، ولم تنتهِ حتى يومناً الحالي، فقد توقف إنتاج النفط عدة مرات في عدة حقول عراقية عدة مرات أثناء الحروب، وتراجع مرات أخرى بفعل العقوبات الاقتصادية، وقد وصل إلى أسوأ مراحله قبل 2003 إذ وصل الإنتاج إلى ما دون المليون برميل يومياً بينما كان نحو 4 ملايين برميل يومياً عام 1979، وبعد احتلال العراق تحسن القطاع جزئياً ليرتفع الإنتاج إلى نحو 2 مليون برميل يومياً عام 2004 ، إلا إنَّ الارتفاعات في الإنتاج كانت متواضعة ، فلم تزداد على مدى أربعة سنوات إلا بمقدار قليل حيث وصل الإنتاج إلى 2.4 مليون برميل يومياً عام 2008، الأمر الذي استدعى من الدولة إيجاد آلية لزيادة الإنتاج تمخضت عن توقيع جولات التراخيص النفطية (غالي، 2025 : 245).

التي رفعت الإنتاج إلى 4.5 مليون برميل يومياً عام 2013 والذي مازال يُعد انتاجاً متواضعاً أمام الامكانات الحقيقية لقطاع النفط العراقي، بالمقابل فإنَّ حصة العراق داخل أوبك كانت احدى المحددات الأساسية للقطاع، بينما وصل الإنتاج إلى 4.8 مليون برميل يومياً عام 2019 اضطرت وزارة النفط العراقية إلى أنَّ تُخفّض الإنتاج عام 2020 استجابة لاتفاق أوبك+ بمليون برميل يومياً ليصبح إنتاجها 3.8 مليون برميل يومياً، وقد استمر ضغط أوبك+ بحيث لم يتعدَّ الإنتاج 5 ملايين برميل يومياً، وهو مقدار لا يتناسب مع حجم وإمكانية قطاع النفط بالأخص بما يتصل بالاحتياجات المؤكدة فيه ، والذي يبلغ نحو 145 مليار برميل عام 2024 ، هذا وقد بلغ حجم الصادرات نحو 3.9 مليون برميل نهاية هذا العام.(OPEC,2024)، لقد انصبت السياسة النفطية في العراق منذ عام 1980 وحتى 2008 على زيادة الإنتاج، ولكن بعد المعاناة بسبب أزمتي 2008 و 2014 قام العراق باتخاذ سياسة التسويقية تهتم بتأمين حصص تصديرية للأسواق الاكثر طلباً، وهكذا شهدت السياسة التسويقية تحولاً من الأسواق الأوروبية إلى الأسواق الآسيوية، ويوضح الجدول رقم (3-4) هيكل الأسواق المستهدفة لتصدير النفط العراقي خلال المدة (2010 - 2024)، إذ يُلاحظ أنَّ حصة أسواق آسيا متمثلةً بالصين ، والهند ، وكوريا الجنوبية ، قد ازدادت من 45% إلى 75% بينما تراجعت في أوروبا من 30% إلى 12% وفي امريكا الشمالية من 20% إلى 8% خلال المدة.

جدول (3-4) هيكل الأسواق المستهدفة لتصدير النفط العراقي خلال المدة (2010 - 2024)

السنة	2010	2015	2020	2024
السوق				
اسيا	45%	55%	70%	75%
أوروبا	30%	25%	15%	12%
امريكا الشمالية	20%	15%	10%	8%
أخرى	5%	5%	5%	5%

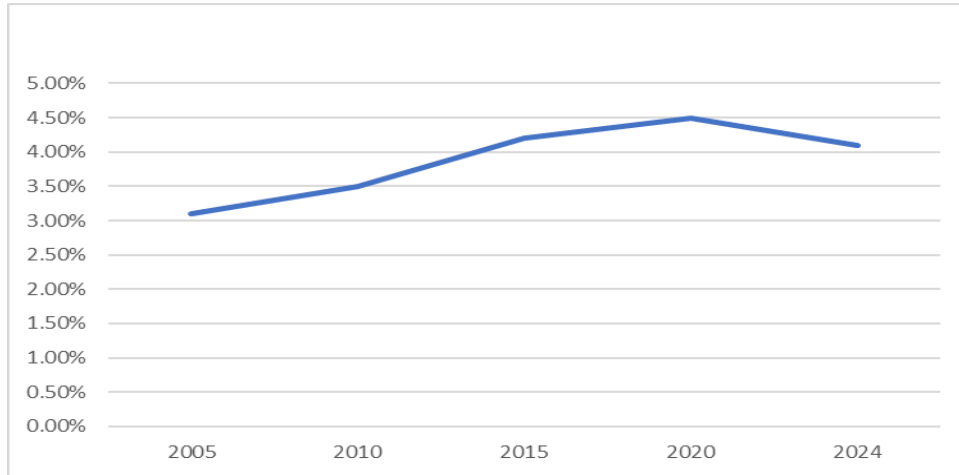
المصدر: منظمة أوبك، التقارير السنوية، بيانات شركة تسويق النفط العراقية (SOMO)

ولا تعد السياستين الإنتاجية والتسويقية هي التحديات الوحيدة للقطاع النفطي، فالسعة التخزينية هي الأخرى تحدٍ يُضاف إلى تلك التحديات إلى جانب الطاقة التصديرية التي تشكل العائق الأكبر أمام زيادة الإنتاج، بسبب الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة والتي تحيط بخطوطه فضلاً عن عدم امتلاك العراق لأسطول ناقلات وطني.

ومع كل هذه التحديات فإنَّ حصة العراق من الإنتاج العالمي تعد من الحصص المهمة عالمياً، إذ تراوحت بين المرتبة الرابعة والمرتبة السادسة عالمياً خلال مدة البحث، وكما هو موضح في الشكل رقم (3-6)، والذي يبين حصة العراق من الإنتاج العالمي. ويلاحظ من الشكل البياني أنَّ حصة العراق قد ازدادت خلال المدة ازدياداً بسيطاً، ولكنه مضطرب حتى عام 2020 بفعل ضغط أوبك+ لتخفيض الإنتاج والتزام العراق داخل التحالف، الأمر الذي جعل العراق يتراجع من المرتبة الرابعة عالمياً إلى المرتبة الخامسة، فيما بقي يحتل المرتبة الثانية داخل أوبك بنحو 14% من الإنتاج الكلي للمنظمة بعد المملكة العربية السعودية.

من جهة أخرى فإنَّ العراق يُعاني من محدودية في تمويل القطاع النفطي، وارتباط الموازنات الاستثمارية للقطاع بسياسات الحكومة، وتخلف متواصل في تسديد مستحقات الشركات الأجنبية ذات عقود الخدمة المبرمة ضمن جولات التراخيص، وتخلف في الصناعات التي تستخدم مخرجات قطاع النفط كمدخلات لها، ومن أهم الصناعات البتروكيمياوية، وصناعات تكرير النفط إذ يُعاني العراق من تخلف في هاتين الصناعتين، ومن ثم فإنَّ زيادة الإنتاج النفطي ستكون أمام تحد كبير لاستيعابها في الداخل العراقي، إذا ما قصرت الطاقة التصديرية عن تسويق النفط المنتج، وقصرت الطاقة التخزينية عن خزن هذا النفط، كذلك يواجه قطاع النفط العراقي تحديات خارجية تتمثل في ظهور منافسين بشكل متزايد للحصول على حصته التصديرية ، بالأخص فيما يتصل بالأسواق الآسيوية، مثل روسيا التي تقدم خامات متوسطة وخفيفة بأسعار تنافسية نسبياً، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على صادراتها النفطية، ما جعلها تبحث عن بديل في السوق الأوروبية التي كانت مستحوذة عليه قبل اندلاع الحرب (الروسية - الأوكرانية).

رسم توضيحي (3-6) حصة العراق من الإنتاج العالمي للمدة (2005 – 2024)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير السنوية، بيانات شركة تسويق النفط العراقية (SOMO)

كما تُمثل كل من المملكة العربية السعودية ؛ بسبب وفرة الإنتاج ومرونة الأسعار وغانا والبرازيل ؛ بسبب نمو انتاجهما المضطرد والولايات المتحدة ؛ بسبب مواصفات خامها كونه خام خفيف ، وهو مرغوب جداً في الأسواق الآسيوية، كل هؤلاء المنتجين يعدون منافسين واقعيين للعراق في الأسواق الآسيوية، ولكن من الأمور التي تمنح الخام العراقي ميزة نسبية أمام هؤلاء المنتجين هو تنوع خاماتها إذ يتراوح خامها بين الثقيل والمتوسط والخفيف ، فبالنسبة للخام الثقيل فيتم تخفيضه عن خام برنت بحوالي 5 إلى 7 دولار لكل برميل كونه يحتاج مصافي ذات تقنيات متطورة لتكريره، ما يجعل الطلب عليه منخفض نسبياً، وتتم معالجة هذا الأمر بتخفيض السعر، إذ تتوافر في الأسواق الآسيوية خصوصاً في الصين والهند تلك التقنيات في مصافها، فُيعد الخام الثقيل مدخلاً جيداً لها ، وهو ما يحاول العراق الحفاظ عليه عبر تخفيض سعر البرميل، أما الخام المتوسط ، فهو يُباع بتخفيض من 2 إلى 3 دولار عن خام برنت للأغراض نفسها، بينما يُسوق الخام الخفيف بأسعار مقاربة لأسعار خام برنت .

أنّ التوضيح أعلاه يُظهر أنّ لهيكل القطاع النفطي العراقي سمات تُؤله ليكون أحد المؤثرين جداً في سوق النفط العالمية بما يمتلكه من احتياطي كبير، وموقع مميز استراتيجياً، وتكاليف استخراج منخفضة نسبياً، إذا ما استطاع أن يدخل اصلاحات أساسية تتعلق بالسياسات التي تحكمه ، وتوفر له بيئة لتطوير الطاقة التصديرية والخزنية، فضلاً عن الصناعات التشابكية ، وعلى رأسها صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية.

ثانياً: تأثير تغيرات الطلب والعرض العالميين على الاقتصاد العراقي

إنَّ العراق بوصفه بلداً ريعياً يعتمد بشكل مباشر على قطاع النفط كعمود فقري للاقتصاد ، قد تأثر بشكل كبير بتحويلات وتغيرات قوى العرض والطلب في سوق النفط العالمي، فكل تغير في جانب العرض أو في جانب الطلب سينعكس بألية معينة على متغير أو أكثر من متغيرات النشاط الاقتصادي في العراق، ويمكن توضيح ذلك عبر ما يأتي:

1. التغيرات في جانب العرض النفط العالمي

وفق التحليل الاقتصادي فإنَّ هناك عاملين يؤثران بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي هما، تزايد إنتاج النفط الصخري ، وسياسات تحالف أوبك+، فبالنسبة لزيادة إنتاج النفط الصخري، فقد انعكس على الاقتصاد العراقي عبر انخفاض سعر برميل النفط العالمي، ومن ثم أدَّى ذلك إلى تراجع الإيرادات النفطية من 92 ترليون دينار في عام 2014 إلى 49 ترليون دينار عام 2015، هذا يعني أنَّ نسبة الانخفاض كانت نحو 47% خلال سنة واحدة (وزارة المالية العراقية ، 2016)، الأمر الذي تسبب بعجز نسبته 25% من الناتج المحلي الاجمالي في هذا العام، وقد استتبع ذلك لجوء الحكومة العراقية إلى الاقتراض من البنك المركزي من أجل تغطية العجز، وهذا قاد أيضاً إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي. أما بالنسبة لسياسات تحالف أوبك+ فقد عانى العراق خلال المدة (1980 – 2003) من ضغط على حصته الإنتاجية من النفط ؛ بسبب الحروب، وتوقف الإنتاج في بعض السنوات، أو انخفاضها إلى مستوى لا يتلاءم مع الحصة المقررة له داخل أوبك، وبين العقوبات التي فُرضت عليه ومنعته من تصدير النفط في سنوات أخرى، ولكن ومع التغيير السياسي بعد 2003 وانفتاح العراق اقتصادياً ورفع العقوبات المذكورة، لم تقف منظمة أوبك في وجه العراق لتحديد حصته الإنتاجية ، بل قدمت له استثناءات من حصص الإنتاج ، إذ استثنى العراق من اتفاقيات خفض الإنتاج تلبية للمتطلبات الأمنية والسياسية، وتردي البنية التحتية وتراجع القدرات الإنتاجية، بل وتقدم الآبار النفطية، وهكذا لم يتم إدراج العراق في حالات خفض الإنتاج لعدة سنوات بعد 2003، الأمر الذي منحه مرونة نسبية في زيادة انتاجه لتعويض ما خسره من حصة في مدة الحروب والعقوبات السابقة، ولكن مع تشكيل التحالف النفطي الجديد المتمثل بأوبك+ أصبح العراق أمام تحدي لمعرفة الحصة الإنتاجية لكونه جزءاً من التحالف، وبالفعل فقد وافق العراق على تخفيض إنتاجه، ولكنه بقي مستمراً على المطالبة بزيادة حصته من أجل زيادة صادراته وبالأخص في حالة انخفاض الأسعار لتعويض

ايراداته النفطية، ويشير الجدول (3-5) الآتي إلى الآثار التي سببها خفض حصة العراق الإنتاجية من قبل تحالف أوبك+.

جدول (3-5) آثار خفض حصة العراق من قبل أوبك+ على الإيرادات النفطية خلال المدة (2020 - 2024)

السنة	الإنتاج الفعلي م ب / ي	الطاقة القصوى م ب / ي	الفرق بين الطاقة القصوى والإنتاج الفعلي م ب / ي	متوسط السعر بالدولار	الخسارة بالإيرادات بالمليار دولار
2020	3.8	4.8	1	45	16.4
2021	4	4.8	0.8	70	20.4
2022	4.4	4.8	0.4	100	14.6
2023	4.2	4.8	0.6	85	18.6
2024	4.2	4.8	0.6	85	18.6

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على بيانات وزارة النفط العراقية

إنَّ نشاط أوبك+ ظهر بصورة أقوى بعد 2020 لتعويض الخسارات والهبوط بالأسعار الذي ترافق مع جائحة كوفيد-19 ، وفي 2023 - 2024 وافق العراق على خفض انتاجه بشكل طوعي على خفض الإنتاج بمقدار 220 ألف برميل يوميا إضافة إلى التخفيض المقرر عليه سابقا، ولكن العراق يجد نفسه غير قادر على الالتزام بهذه التخفيضات لانخفاض إيراداته النفطية ، وعدم قدرته على الايفاء بالتزاماته الداخلية ، بالأخص ، بما يتصل بتوفير الرواتب، ولهذا فقد تجاوز العراق على حصته المقررة عدة مرات(OPEC,2023).

2. التغيرات في جانب الطلب على النفط العالمي

كما يتأثر الاقتصاد العراقي بجانب العرض فإنه أيضا يتأثر بجانب الطلب، للأسباب ذاتها، وتتصب التحولات في جانب الطلب على عدة محاور مهمة على رأسها تحول مراكز ثقل الطلب من أوروبا إلى آسيا، وتسارع تقنيات كفاء استهلاك الطاقة، واتفاقيات المناخ وضريبة الكربون.

فبالنسبة لتحول مراكز الطلب العالمي من أوروبا إلى آسيا ، فإنَّ العراق سار بالاتجاه الصحيح ، لكسب هذه الأسواق كونها توفر مجموعة من الميزات التي تتعلق بقرب الموقع الجغرافي ما يخفض تكلفة النقل، والرغبة بخام البصرة الثقيل لامتلاك الأسواق الآسيوية مصافي قادرة على التعامل مع هذا النوع من النفط، ولكن في الوقت ذاته ، فإنَّ هناك منافسين للعراق في هذه الأسواق ، على رأسهم السعودية وروسيا والولايات المتحدة

الأمريكية، ومن هنا يجب على العراق أن يطور أدواته يستكشف ميزاتِه النسبية ، ليتغلب في هذه المنافسة، فضلاً عن ذلك فعلى العراق من أن يّبحث عن أسواق أخرى لتتويع الجهات التي يتم التصدير اليها تحسباً لحدوث ركود اقتصادي، أو أزمة سياسية، فمثلاً يُصدّر العراق نحو 40% من صادراته للصين(IEA,2024)، وهي نسبة كبيرة في الاعتماد على سوق واحدة.

أما بشأن اتفاقيات المناخ ، فإنها تؤثر في الطلب على النفط عبر التحول العالمي في استخدام الطاقة، وهو يُعد من التهديدات طويلة الأجل التي تضع النفط كسلعة استراتيجية على المحك في الأمد الطويل، فقد تسارع انتشار السيارات الكهربائية بشكل كبير ، ومن المعروف أن قطاع النقل هو أكبر القطاعات طلباً للنفط ، فاذا ما سادت السيارات الكهربائية ، وهو المتوقع في العقدين القادمين فإنّ الطلب على النفط سيعاني من انكماش حاد(IEA,2023)، الأمر الذي يجعل العراق في تحدٍ كبير في العقدين القادمين ، كونه لا يمتلك قاعدة إنتاجية متنوعة، بل يعتمد على النفط كمصدر أساسي لانعاش النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتنبأ به البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويستتبع ذلك انخفاضاً في تمويل الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة الجديدة في قطاع النفط (WorldBank,2023) ، وهذا تحدٍ آخر سيواجه العراق حيث سيصبح من الصعب عليه أن يجذب الاستثمارات اللازمة لتطوير صناعته النفطية بجميع مراحلها. ومن ثم لابد من وضع سياسات استراتيجية لمواجهة هذه التحديات فضلاً عن التحديات الطارئة والتي لا يمكن التنبؤ بها، وبالأخص بما يتصل بعالم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

3.3 : المبحث الثالث: تحليل واقع المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005-2024)

ترتبط كل الأنشطة في الاقتصاد العراقي بواقع ريعي، بسبب الاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي في تمويل مختلف الأنشطة الخدمية والإنتاجية، ولا تختلف المشاريع التنموية عن هذا الواقع، إذ تتوسع الحكومات في الانفاق الاستثماري في حالات الوفرة المالية، بينما يتوقف هذا الانفاق وربما بشكل مفاجئ في كثير من الأحيان ، في حالات العجز المالي، وسيتم في هذا المبحث توضيح هيكل الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة، ومصادر تمويل المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005-2024).

1.3.3المطلب الأول : هيكل الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة خلال المدة (2005-2024)

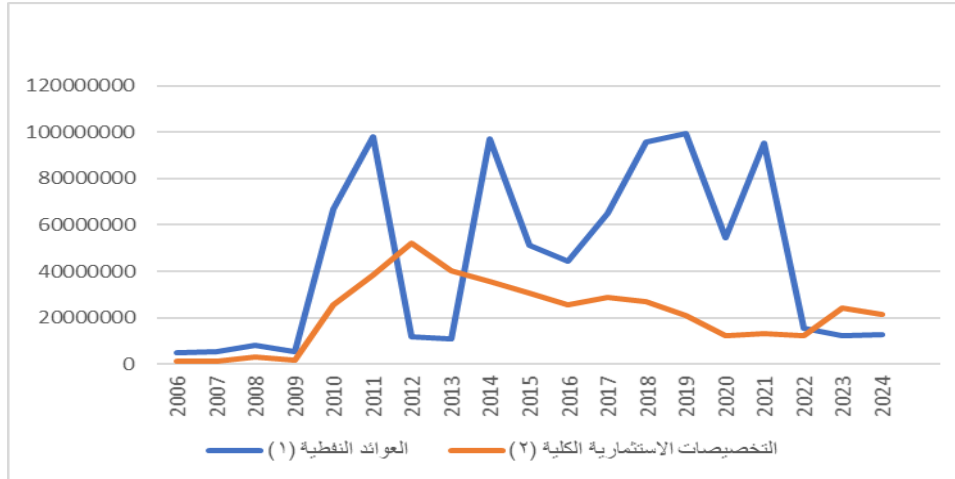
يشمل الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة مجموعة من الأنشطة المتصلة بمشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الطاقة الكهربائية والاسالة والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والجامعات والحدائق العامة وما إلى ذلك، كما يشمل المشاريع الإنتاجية العامة مثل مشاريع المتصلة بالقطاع النفطي والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، وغيرها من أنشطة الاقتصاد الحقيقي، وتشير الدراسات المتخصصة بأن النسبة التي يجب أن تخصص للإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة في الدول النامية بحيث تستطيع عبرها سد فجوة البنية التحتية هي (25 - 35)% من إجمالي النفقات (World Bank, 2019).

ولكنها في العراق وخلال مدة البحث لم تتجاوز الـ 20 % في أحسن حالاتها، بل إنها تتدنى إلى أن تصل إلى 8%، وهي نسبة متدنية جداً عالمياً، فضلاً عن ارتباطها بالإيرادات النفطية، وكما يتضح في الشكل البياني رقم (3-7) الآتي ، الذي يوضح اتجاه النفقات الاستثمارية والإيرادات النفطية خلال مدة البحث، ويظهر من الشكل أن الاتجاه العام للموازنة الاستثمارية يتلازم مع الاتجاه العام للإيرادات النفطية مع ملاحظة أن الأثر على الموازنة الاستثمارية يظهر بعد سنة، وذلك لأن أعداد الموازنة بالأساس يعتمد على توقعات سعر النفط العالمي ، ومن ثم فتخصيص الانفاق الاستثماري يرتفع بعد سنة من التقدير، كما يظهر أنه من عام 2005 وحتى عام 2009 إن النفقات الاستثمارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات النفطية، ولكن المفارقة لا تكمن هنا فقط ، بل تتعداها إلى ما هو أخطر إذ تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى ان نسبة التنفيذ الفعلي للموازنة الاستثمارية يُعاني من فجوة كبيرة بينه وبين المخطط ، إذ كانت نسبة التنفيذ عام 2005 نحو 25% ، وقد تبرر هذه النسبة

أنذاك بصعوبة التنفيذ ، بسبب الأحداث الأمنية وعدم استقرار الحكومة العراقية، وبالفعل فقد تحسنت نسبة التنفيذ ، ولكنها لم تكن مثالية على الإطلاق، فعلى ما وصلت له هي نحو 62% عام 2008 (علي، 2016: 32) ، ومع ذلك لم يستمر ارتفاع نسبة التنفيذ من المخطط للموازنة الاستثمارية، وذلك بسبب حدوث أزمة الرهن العقاري لعام 2008 التي انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية في عام 2009، ما جعل السلطات العراقية تخفض نسبة النفقات الاستثمارية الفعلية ، وتحولها إلى النفقات التشغيلية لتلبية متطلبات الرواتب ، إذ عاودت الانخفاض إلى 52% (IMF, 2010)، إنَّ نسبة التنفيذ من الموازنة الاستثمارية بقي في هذه الحدود للسنوات اللاحقة على الرغم من ارتفاع الإيرادات النفطية ، وذلك لبقاء الفكر المسيطر على الاهتمام بالموازنة التشغيلية لتغطية الرواتب ، وللتوسع في التوظيف الحكومي ، إلى جانب النفقات اللازمة لإدامة الأمن والتصدي للعمليات الإرهابية ، والحرب على كيان داعش الإرهابي، وليس هذا فقط ، بل إنَّ لعدم كفاءة التنفيذ دوراً بارزاً في تدني التنفيذ الفعلي من النفقات الاستثمارية ، فقد شهدت العديد من الوزارات والمحافظات إعادة الأموال المخصصة للإنفاق الاستثماري إلى الخزينة العامة نتيجة عدم القدرة على إنفاقها في العديد من السنوات، فضلاً عن استثناء الفساد المالي حتى وضع العراق في مراكز متصدرة لمؤشرات الفساد، كما إنَّ الموازنة العامة ، وهي الأساس في تحديد النفقات الاستثمارية المخططة ، لم تقر بسبب الأوضاع السياسية في بعض السنوات كما في عام 2014، وهي السنة التي لم تخصص فيها أية موازنة استثمارية، وبينما كانت التخصيصات الاستثمارية هي الأعلى عام 2013 بنحو نتيجة ارتفاع الإيرادات الحكومية ، فإنَّ الفعلي منها كان نحو 52% متدنية عن السنة التي قبلها ، إذ بلغت النسبة 60%، وتجدر الإشارة إلى أنَّ ارتفاع الإيرادات النفطية في الأعوام 2011 و 2012 و 2013 كانت فرصة ذهبية لتمويل مشاريع استثمارية استراتيجية إلا أنَّها ذهبت سدى للأسباب المذكورة (المطوري والسالم، 2015: 147)، وفي عام 2016 كانت الموازنة تقشفية بحيث كانت نسبة الانفاق الاستثماري في الموازنة 11% مقابل 89% مخصصة للإنفاق التشغيلي، وهذه من الملاحظات التي تسجل على الموازنات العامة خلال المدة (2005 - 2024)، ففي سنوات الأزمات يصبح المخصص للإنفاق الاستثماري متدني جداً أو أنه غير موجود ؛ بسبب عدم اقرار الموازنة العامة أصلاً، أما الانفاق الفعلي من الانفاق الاستثماري يكون شبه معدوم، وهو ما استتبع الأزمة المزدوجة الأعوام 2014 إلى 2016 وعام 2020 عام أزمة الجائحة (الياسري، 2022: 158)، أما بعد 2016 وحتى عام 2024 ، فقد شهدت تغيرات حادة بين انهيار لأسعار النفط عام 2016 إلى ارتفاع كبير في

الأسعار عام 2022، وقد حاولت السلطات العراقية أن تتصدى لهذه التغييرات ايجاباً أو سلباً، فطرح مشروع الورقة البيضاء التي عملت على تقليل الاعتماد على النفط ، ولكنها كانت دعوة نظرية لم تستكمل جهودها العملية، كما، انها عمدت إلى تخفيض سعر صرف العملة للمحافظة على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (جلوب، 2025: 92).

رسم توضيحي (3-7) العلاقة بين الموازنة الاستثمارية والايادات النفطية خلال المدة (2005 - 2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

1. قوانين الموازنات في جريدة الوقائع اعداد مختلفة

2. وزارة التخطيط المجموعات الاحصائية اعداد مختلفة

وفي محاولة لتخطي التعثر الذي رافق تطبيق الورقة البيضاء عمدت الحكومة إلى تشريع موازنة ثلاثية تمتد للمدة (2023 - 2025)، وقد هدفت إلى الاستثمار في مشاريع استراتيجية للبنى التحتية مثل طريق التنمية وميناء الفاو الكبير، وفك الاختناقات المرورية في العاصمة بغداد والاستثمار في الغاز الطبيعي، وهي مشاريع ذات أهمية بالغة (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023).

أما بشأن توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فيمكن توضيحها عبر الجدول الآتي رقم (3-6) ، والذي يبين أن قطاعي النفط والكهرباء تخصص لهما النسبة الأكبر من النفقات الاستثمارية في الموازنات العامة بما يقترب من 50%، ثم يأتي قطاع الاسكان والبلديات بالمركز الثاني ، ونسبة تتراوح بين 15% إلى 20%، بينما يتدنى الاهتمام بالقطاعات الممثلة للاقتصاد الحقيقي حتى إنها قد تصل إلى اقل من 5% من التخصيص. إن الموازنة الاستثمارية في مدة البحث تبين بوضوح تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية.



الفصل الثالث المبحث الثالث: تحليل واقع المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005-2024)



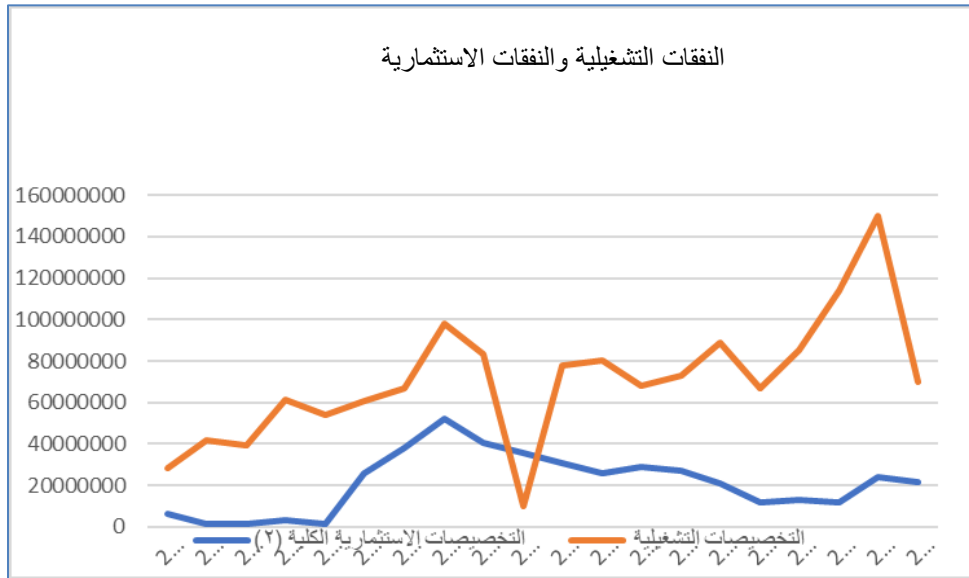
جدول (3-6) توزيع النفقات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال المدة (2005-2024)

السنة	العوائد النفطية (1)	التخصيصات الاستثمارية (2)	الأهمية النسبية	تخصيصات القطاع الصناعي	الأهمية النسبية	تخصيصات القطاع الزراعي (4)	الأهمية النسبية	تخصيصات قطاع المباني والخدمات (5)	الأهمية النسبية	تخصيصات قطاع النقل والاتصالات (6)	الأهمية النسبية	تخصيصات قطاع التربية والتعليم (7)	الأهمية النسبية
7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2	7/2
2005	39480069	6131500	15.5	3515146	57.3	272863	4.4	886428	14.4	500063	8.1	150000	2.4
2006	4690804	1217764	25.9	6167875	50.6	319477	2.6	1199079	9.8	561524	4.6	179690	1.4
2007	5316259	1232377	23.1	4656039	37.7	381889	3.0	1590285	12.9	513888.3	4.1	684378	5.5
2008	7913175	3070837	38.8	9259189	30.1	151111	4.9	4985276	16.1	1270560	4.1	985876	3.2
2009	5171905	1508311	29.1	4577404	30.3	1098255.	7.2	2859392	18.9	1080940	7.6	508633	3.3
2010	66819670	25683414	38.4	8312072.395	32.3	1615563	6.2	839234.2	3.2	5220994	20.3	690489.1	2.6
2011	98090214	38212789	38.9	13731246.75	35.9	2310672.4	6.0	7796866.8	20.4	1848528.5	4.8	1410204.5	3.6
2012	11659707	52330407	44.8	22252107.7	42.5	3254542.3	6.2	7969128.9	15.2	2870016	5.4	1639436.4	3.1
2013	11067754	40341321	36.4	27086690.8	67.1	2440258.4	6.0	14783007.1	36.6	4423480.6	10.9	1790491.8	4.4
2014	97072410	35551464	36.6	22264157.9	62.6	976766.9	2.7	22476009.7	63.2	2309979.3	5.7	485443.8	1.3
2015	51312621	30741804	59.9	17270175.7	56.1	477181	1.5	11459196.1	37.2	1447967.9	4.7	227713.5	0.7
2016	44267063	25620061	47.8	15955998.9	62.2	174832.24	0.6	1875767.8	7.3	370479.831	1.4	242670.348	0.9
2017	65071929	28874083	44.3	17997140.55	62.3	520835.915	1.8	4729693.169	16.3	4880069.003	16.9	62091.917	0.2
2018	95619820	26964532	28.1	13818889.48	51.2	280664	1.0	3565107.23	13.2	1374195.124	50.9	2468521.56	9.1
2019	99216318	21056321	21.2	26911972.29	127.8	738628.579	3.5	3846914.202	18.2	1916883.238	9.1	376854.635	1.7
2020	54448514	12089052	22.2	8317200	68.7	724350	6.1	1331365	11.0	751101	4.7	215284	1.7
2021	95270361	13323986	13.9	12520123.60	93.9	321371.147	2.4	4013528.681	3.5	2458909.538	18.4	323957.744	2.4
2022	15362341	12018693	78.2	37800889.60	314.5	8438332.00	70.2	1294942.316	10.7	1025106.968	8.5	99487809.5	827.7
2023	12442864	24193761	194.4	19825814.6295	81.9	579419.280053	2.3	12075931.910561	49.9	5395292.229562	22.3	1090406.026073	4.5
2024	12530054	21419874	170.9	24184432.66	112.9	768838.782	3.5	10574910.26	49.3	4864566.292	22.7	2091946.14	9.7

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، النشرات الاحصائية للسنوات (2005-2024)

إذ تنصب اهتمامات السلطات العراقية على الانفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري، لتجسد ريعية الدولة وآثار المرض الهولندي بأجل صورها، وإحداث اختلال هيكلي في الموازنات العراقية العامة، وينصب جزء من هذه النفقات في استخدام المال لأغراض سياسية، وهو من متلازمات الدولة الريعية، ويمكن مقارنة النفقات التشغيلية مع النفقات الاستثمارية عبر الشكل البياني الآتي رقم (3-8)، والذي يبين أنَّ النفقات التشغيلية كانت على الدوام أعلى بكثير من 70 % في أغلب سنوات مدة البحث، الا في عام 2014 وهي السنة التي لم تقر بها الموازنة أصلاً، فاذا ما أُضيف الانخفاض في نسب التنفيذ، والتي تقل عن 40% في متوسط السنوات.

رسم توضيحي (3-8) النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية للمدة (2005 - 2024)

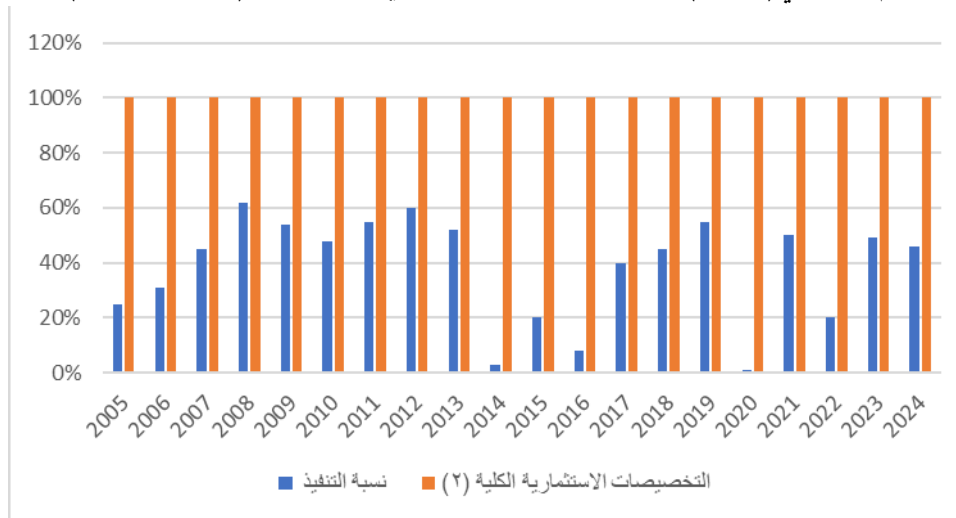


المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على وزارة التخطيط العراقية، النشرات الاحصائية للسنوات (2005-2024)

سيؤدي إلى زيادة النفقات التشغيلية، ويكرّس النمط الاستهلاكي للموازنة، ويعيق التنمية المستدامة، ويزيد الضغوط المالية نتيجة الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية، كما أنه يوضح أنَّ النفقات التشغيلية تكون عالية المرونة وقابلة لاستيعاب أية زيادات مالية تأتي إليها، مقابل مرونة متدنية نسبياً للنفقات الاستثمارية، ويرى بعض الباحثين (صالح، 2012، 256)، أنَّ انخفاض نسب التخصيص والتنفيذ في الموازنة الاستثمارية والانزياح نحو التوسع في الموازنة التشغيلية عبر تحويل النفقات من الموازنة الاستثمارية إلى الموازنة التشغيلية، قد ولّد طلباً جديداً خارجياً على السلع غير القابلة للتداول، مثل العقارات والخدمات الطبية والقانونية والفنية، وتحولها إلى سلع قابلة للتداول، قابلة للاستيرادات كما حدث في استقدام عمال الخدمة والاجراء من البلدان الآسيوية والافريقية، والخدمات الطبية من الهند وتركيا وايران وغيرها من البلدان، ومثل هذا الأمر

يُعد شكلاً مضافاً من أشكال ضغوط الطلب الكلي الذي تولده الموازنة التشغيلية، فأتسع مداها بنفقات لا يقابلها إنتاج محلي قادر على امتصاصها، ومن المعلوم إنَّ هذا الطلب يمول بالعملية الأجنبية ، الأمر الذي أدّى إلى استنزاف الاحتياطات الأجنبية عبر إتاحة العملة الأجنبية على نافذة مزاد العملة والتي لم تعد أساساً لهذا الغرض، بل ادعت لتمويل السلع القابلة للتداول من حيث توجهات سياسات البنك المركزي العراقي التي هدفت إلى مكافحة ارتفاع نسب التضخم، ولكن نفقات تشغيلية كبيرة سيؤدي حتماً ارتفاع الطلب الكلي مؤدياً إلى ارتفاع نسب التضخم لعدم وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي المحلي لتوليد عرض كلي قادر على امتصاص هذا الطلب حسب ما تقره النظرية الاقتصادية، ومن ثم فإنَّ الاهتمام بالموازنة الاستثمارية وتنميتها ، وتحديد الموازنة التشغيلية تجاهها ، ومنعها من التمدد يعد أمراً مهماً لدعم السياسات النقدية الهادفة إلى الحد من التضخم، وتوفير أعلى الاحتياطات الأجنبية ، وعدم استنزافها، فضلاً عن أهميته الحقيقية في بناء مشاريع استراتيجية تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، وتعمل على تمويل مشاريع استثمارية ترفع من نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويوضح الشكل رقم (3-9) الآتي نسبة المنفذ من النفقات الاستثمارية في الموازنة الاستثمارية للمدة (2005 - 2024).

رسم توضيحي (3-9) نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية خلال المدة (2005 - 2024)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على

1. وزارة التخطيط العراقية، هيئة التخطيط الاقليمي والمحلي، تحليل النفقات الاستثمارية ضمن خطط التنمية الوطنية)، اعداد مختلفة.
2. السنتان 2023 و 2024 تقديرية

وعند تتبع نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية يلاحظ أنَّ عام 2008 كان أفضل الأعوام في نسب التنفيذ، إذ وصلت نسبة تنفيذ الانفاق الاستثماري إلى نحو 62% من المخطط، وذلك لأنه فضلاً

عن ارتفاع الإيرادات النفطية ، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، قد تحسن الوضع الأمني بعد عمليات التي فرض الأمن التي قامت بها الحكومة ما منح البيئة الاستثمارية واقعاً أفضل، ومع تتبع نسب التنفيذ بالتزامن مع الإيرادات النفطية على مدى سنوات البحث، فإنَّ نسب التنفيذ ترتفع وتهبط مع ارتفاع وهبوط الإيرادات النفطية، بمعنى أنَّ الزيادات في التنفيذ لم تكن قادمة من تحسين البيئة الاستثمارية ، وإنما بسبب الوفرة المالية ما يقلل تمدد الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية، ففي الأعوام 2014 و 2020 نجد أنَّ التنفيذ يكاد يكون شبه منعدم بسبب الأزمات في تلك السنتين.

2.3.3 المطلب الثاني : مصادر تمويل المشاريع التنموية في العراق خلال المدة (2005- 2024)

إنَّ اعتماد العراق على إيرادات النفط يضعه في حالة معقدة أمام تمويل المشاريع التنموية، في الوقت الذي كان فيه بأمر الحاجة إلى هذا التمويل بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في 2003 وما لحقها، كون الاقتصاد العراقي قد عانى منذ عقود من الزمن من تلكؤ في انجاز مشاريع استثمارية واستراتيجية، بسبب الحروب والعقوبات التي توالى عليه، ولم يجد ضالته في الإيرادات غير النفطية كونها مثلت جزءاً بسيطاً لا يتجاوز 10% في أغلب السنوات، وبنسبة لا تتجاوز 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من النسب المتدنية جداً على المستوى العالمي الذي يصل في الدول المتقدمة إلى 30% ، وفي الدول المشابهة لوضع العراق إلى 20%، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام الضريبي وتركزها على الاستقطاع المباشر من الرواتب، مع وجود اخفاق في تحصيل التعرفة الجمركية ، بسبب الفساد ، وعدم بسط سلطة الحكومة الاتحادية على المنافذ في إقليم كردستان، وعدم استحصال ضريبة من الشركات العامة كون أغلبها يعمل بخسارة ، وفي بعض الأحيان بدعم من الموازنة العامة، أي أنَّها عالية على الانفاق الاستثماري على الرغم من كونها شركات استثمارية كشركات النفط والكهرباء (المياحي 2022 ، 58).

إنَّ ذلك الواقع لم يكن وليد ساعته ، امتداداً تاريخياً بسبب العقوبات المفروضة على العراق منذ عام 1990، وبعد ان تم اعلان احتلال العراق ، و اسناد حكم العراق إلى سلطة الائتلاف المؤقتة حسب قرار مجلس الأمن رقم 1483 في 2003، قامت هذه السلطة بإنشاء صندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، لتمويل المتطلبات النقدية داخل العراق ، وقد تحصل الصندوق على أموال من حسابات مجمدة لنظام الحكم السابق، وقد تحولت ادارة الصندوق إلى الحكومة العراقية المؤقتة عام

2004، وأودعت به الإيرادات النفطية المتأتية من التصدير ، وقد وصل مجموع ما أودع في الصندوق حتى عام 2010 مبلغاً قدره 48.8 مليار دولار من هذه الإيرادات، إضافة إلى مليار من إيرادات غير نفطية،

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1956 عام 2010، والذي قضى بإنهاء الترتيبات الدولية للصندوق بحلول 30 حزيران 2011، و انتقلت مسؤولية إدارة عائدات النفط والغاز بشكل كامل إلى الحكومة العراقية، وتم إغلاق حسابات الصندوق الدولية ، وتحويل الأرصدة المتبقية إلى حسابات عراقية سيادية تحت إشراف البنك المركزي العراقي (AP Nwes, 2011).

لقد كان على السلطات العراقية أن تستثمر صندوق تنمية العراق ليكون امتداداً لإنشاء صندوق ثروة سيادي تحت التصرف الوطني بعد الغاء الوصاية الدولية، إلا أن الأزمات المتتالية جعلت السلطات العراقية تعي أن وجود صندوق ثروة سيادي يعد ضرورة اقتصادية وطنية، فعلى أثر أزمة 2014 المزدوجة تم تأسيس صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة عام 2015 بموجب المادة (28) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 بهدف معالجة الأضرار الحاصلة نتيجة العمليات الإرهابية والعسكرية في المحافظات المحررة من تنظيم داعش الارهابي(وزارة العدل، الوقائع العراقية، 2015)، وفي عام 2017 اتسعت مشاريع هذا الصندوق بالأخص بعد تحرير محافظة الموصل إذ ركّز على إعادة اعمار البنى التحتية مثل الطرق والجسور والمستشفيات وغيرها من المرافق الخدمية، كما اعلنت وزارة التخطيط عام 2019 عن انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية ، بهدف الحد من الفقر وتحسين الخدمات الأساسية في الأرياف والمناطق الأكثر حرماناً، وكذلك أقر ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 13 لسنة 2023 للسنوات 2023، 2024، 2025 تأسيس صندوق العراق للتنمية الخارجية بوصفه صندوقاً سيادياً يهدف إلى تحويل فلسفة إدارة الاقتصاد العراقي نحو الشراكة مع القطاع الخاص (وزارة العدل، الوقائع العراقية، 2023)، وقد أطلق أول مبادراته العملية (مشروع "إيدو") لبناء المدارس بالتعاون مع القطاع الخاص في مطلع عام 2024، بمشروع أطلق عليه تسمية إيدو، كما أعلن في شباط 2025 عن استهداف تنفيذ مشاريع استثمارية بقيمة تصل إلى 7 مليارات دولار خلال العام في القطاعات الحقيقية (https://mop.gov.iq/en/social-fund-for-development).

أما بشأن التمويل من الاقتراض و المنح الخارجية، فقد لجأت السلطات العراقية عدة مصادر منها هي:

1. اصدار السندات ، ففي عام 2017 اصدر العراق سندات بقيمة 6 مليار دولار ذات آجال من (5 - 7) سنة بمتوسط فائدة قدره 6.75%، وفي عام 2021 أصدرت سندات بقيمة 2.5 مليار دولار بفائدة تصل إلى 8% ، وأعقبها خلال 2023 و 2024 بإصدار سندات بقيمة 3 مليار دولار، ويلاحظ أنَّ هذه السندات كانت بفائدة عالية نسبياً، وذلك لتكون أكثر جاذبية للمستثمرين الماليين مقابل المخاطر التي يرونها سائدة في الاقتصاد العراقي، وقد استخدمت عائداتها لسد العجز في الموازنات التشغيلية، وهو من المفارقات الغريبة (البنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1832>).

2. الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ففي عامي 2016 و 2017 وافق صندوق النقد الدولي على اقراض العراق 6 مليار دولار ، ضمن برنامج التمويل السريع، بهدف استقرار سعر الصرف ودعم الموازنة العامة، ومن تداعيات هذا القرض إلزام العراق بترشيد الانفاق العام، واصلاح الرواتب ، وغيرها من سياسات الدعم (IMF Country Reports, 2016-2023).

3. الاقتراض من البنك الدولي، فقد قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال المدة (2015 - 2024) قروضاً للعراق لتطوير مشاريع في البنى التحتية، ففي عام 2015 قدم قرضاً بقيمة 350 مليون دولاراً ، لتأهيل شبكات الإسالة والصرف الصحي، وفي عام 2017 قدم قرضاً بقيمة 500 مليون دولاراً لتحسين قطاع الكهرباء، وفي عام 2021 قدم قرضاً بقيمة 400 مليون دولاراً، لإعادة اعمار المناطق المتضررة من الحرب على داعش الارهابي ، وفي عام 2024 قرضاً بقيمة 700 مليون دولاراً ، لدعم الاقتصاد الأخضر في قطاعي الزراعة والطاقة المتجددة (البنك الدولي، نعمل من أجل أبناء العراق، 2024).

4. الاقتراض من البنك الاسلامي للتنمية والصناديق العربية، وهو مؤسسة مالية دولية انشئت عام 1975 مقرها جدة، تهدف لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في 57 دولة عضو، وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، يعمل على تمويل مشاريع البنية التحتية، ويطلق صناديق ميسرة للدول الأقل نمواً، ويقدم منحاً دراسية، ويساهم في تعزيز دور التمويل الإسلامي، وتشمل مجموعة البنك مؤسسات متخصصة، وقد حصل العراق على مجموعة من القروض الميسرة من صندوق النقد الكويتي للتنمية لتمويل قطاعي الكهرباء واسالة المياه، والصندوق السعودي

لتمويل قطاعي الصحة والتعليم، ومن البنك الاسلامي للتنمية لإعادة الاعمار في المحافظات المحررة من داعش الارهابي، وصندوق ابو ظبي للتنمية لدعم مشاريع الاسكان (info@ifed.mof.gov.iq).

5. المنحة الأمريكية، إذ دعمت الولايات المتحدة برنامج إعادة اعمار العراق بمنحة قيمتها 20 مليار دولار أبان الاحتلال، إلا أنَّ هذه المنحة لم تظهر آثارها بشكل واضح على أرض الواقع ، الأمر الذي آثار شبّهات فساد حولها(الصواف، 2008: 44).

6. مؤتمر الكويت، في اسهام لإعادة اعمار المحافظات التي تضررت ؛ بسبب داعش الارهابي عقد هذا المؤتمر عام 2018 متعهدا بتوفير 80 مليار دولار أمريكي من دول ومؤسسات مالية دولية، ولكن الالتزامات الفعلية التي خرج بها المؤتمر كانت نحو 15 مليار دولاراً فقط ، وقد أشارت بعض التقارير التي صدرت لاحقاً إلى أنَّ العديد من الدول لم تفِ بتعهداتها المعلنة، فيما أبلغت ست دول مشاركة العراق رسمياً بعدم قدرتها أو رغبتها في تفعيل تلك التعهدات ؛ لأسباب سياسية أو اقتصادية عام 2019، فيما فرضت دولاً أخرى شروطاً صارمة تتعلق بالشفافية ، ومحاربة الفساد لضمان عدم ضياع الأموال، وهو ما عرقل تدفق الكثير منها، وهو ما جعل المؤتمر عبارة عن فعالية صورية لإظهار تعاطف المجتمع العربي والدولي مع المناطق التي تضررت من داعش الإرهابي، وليس واقعياً لإعادة الاعمار فيها (https://www.fcdrs.com/arabic/wDGAfn).

7. الأمم المتحدة، إذ قدمت الأمم المتحدة عبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وعبر منظمة اليونيسف، فقد طلق البرنامج الانمائي (صندوق تمويل الاستقرار) الذي يعد الأداة الأهم والأكبر دولياً في هذا البرنامج، و جمع صندوق التمويل والاستقرار نحو 1.5 مليار دولاراً أمريكياً من 30 شريكاً دولياً، و انجز أكثر من 3,741 مشروعاً في المحافظات الخمس المحررة من داعش الارهابي (https://www.undp.org/iraq/projects/funding-facility-stabilization)، أما منظمة اليونيسف، فقد ركزت جهودها بشكل أساسي على قطاعي التعليم وإسالة المياه، وحماية الأطفال، ففي عام 2018 طالبت بمبلغ 186 مليون دولاراً أمريكياً للاستجابة لاحتياجات الأطفال العراقيين، وفي عام 2022 طالبت بمبلغ 52.2 مليون دولاراً أمريكياً لتغطية الاحتياجات الانسانية الملحة، أما على مستوى التعليم فقد اسهمت بإعادة تأهيل 576 مدرسة وتوفير المستلزمات المدرسية لأكثر من 1.7 مليون طفل عراقي،

كذلك نفذت مشاريع مياه مستدامة، بهدف ضمان وصول المياه الآمنة للأطفال، فضلاً عن مجموعة من حملات التطعيم التي شملت أكثر من 350 طفلاً (https://www.unicef.org/iraq/press-releases).

أما بشأن الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد انصب في معظمه على قطاع النفط، عبر التراخيص التي مُنحت للشركات الاجنبية، فيما بقيت الاستثمارات في القطاعات الأخرى محدودة جداً وتقتصر على قطاعي الاتصالات والاسكان، وبقي الاقتصاد الحقيقي متمثلاً بقطاعي الصناعة والزراعة شبه معزول عن الاستثمار الاجنبي المباشر، وهناك محاولات للحصول على استثمارات في القطاع الحقيقي، فقد أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عن استثمارات بقيمة مليار دولار امريكي في القطاع الحقيقي (The National, 2025, AFP, 2025).

جدول (3-7) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (2005-2024)

السنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو السنوي % (2)
2005	756,975.70	----
2006	561,861.00	-25.78
2007	1,219,609.00	117.07
2008	2,213,850.10	81.52
2009	1,870,011.00	-15.53
2010	1,633,554.00	-12.64
2011	2,202,291.00	34.82
2012	3,964,866.40	80.03
2013	-2,722,959.80	-168.68
2014	-11,865,682.40	335.76
2015	-9,013,298.00	-24.04
2016	-7,444,521.00	-17.41
2017	-5,988,556.00	-19.56
2018	-5,813,269.00	-2.93
2019	-4,174,758.00	-28.19
2020	-4,145,695.00	-0.7
2021	-3,850,020.00	-7.13
2022	-3,048,772.00	-20.81
2023	-6,992,439.60	129.35
2024	10,560,000	%51

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي للمدة (2005-2024).

ويظهر من الجدول رقم (3-7) أنَّ تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بدأت بالارتفاع نسبياً في سنة 2005 مقارنة عما كانت عليه في السنوات السابقة إذ بلغت (756,975.7) مليون دينار، بسبب التحولات السياسية التي حدثت بعد عام 2003 ، فضلاً عن تنفيذ مشاريع من دول اجنبية مانحة، وفي عام 2006 انخفض الاستثمار إذ بلغ (561,861.0) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (-25.75)، ويعود السبب في ذلك إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية ، والصعوبات الادارية المصاحبة لتنفيذ لوائح الاستثمارات الأجنبية ، أما في العام 2007 ، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي، وبلغ (1,219,609.0) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (117.07) بفعل اصدار قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها ، وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية ، ويجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ، ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع ، وهكذا شهد عام 2008 تحسناً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي إذ بلغت (2,213,850.1) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (81.52) ؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، وانعكاس ذلك على الموازنة الاستثمارية و تمويل المشاريع التحتية ثم عاود الانخفاض في عام 2009 بمعدل نمو سالب بلغ (-15.53) نتيجة انهيار أسعار النفط ، وانعكاس ذلك على حساب تنفيذ الموازنة الاستثمارية، ويلاحظ أنَّ الاستثمار الاجنبي المباشر خلال المدة (2005 – 2009) كان مرتبطاً بتنفيذ الموازنة الاستثمارية ، وذلك لأنه لم يلج قطاع النفط بعد، وكان يقتصر على مشاريع البنى التحتية.

أما المدة بين (2010-2012) فقد شهدت زيادة في حجم التدفقات الأجنبية بسبب ولوجه قطاع النفط ؛ بسبب جولات التراخيص ، إذ سجلت معدلات نمو بلغ (12.64) ، (34.82)، (80.03) على التوالي ، وهكذا بدأت الزيادات في الاستثمار تأخذ وتيرة الارتفاع حتى عام 2020 إذ بلغ حجم التدفقات (4,145,695.0-) و بمعدل نمو سالب (-0.70) بسبب تأثير جائحة كورونا إذ انخفضت أسعار النفط وايضا إجراءات الغلق أدت إلى تعطيل سلاسل التوريد وحركة المستثمرين ، هذا الأمر الذي أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجه بيئة الاستثمار في العراق ، أما خلال المدة (2021_2023) فقد بلغ حجم التدفقات (-3,850,020.0)، (3,048,772.0) مليون دينار، وسجلت معدلات نمو (-7.13) (-20.81) لعدم وجود استثمارات جديدة في قطاع النفط ، أما

في عام 2024 ، فقد ارتفع بمعدل 51% نتيجة مشاريع البنى التحتية ، ومشاريع الطرق والجسور ، وفك الاختناقات، وهكذا يتضح أنَّ قطاع النفط هو القطاع المهيمن في الاستحواذ على معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق ، إذ تتركز في قطاع النفط والغاز، أمام ضعف الاستثمار في القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية.

الفصل الرابع

قياس أثر متغيرات اسعار النفط في تمويل المشاريع
التنموية للمدة (2005-2024)

تمهيد

يعتمد التحليل القياسي على النظرية الاقتصادية، لكون الاقتصاد القياسي أداة لتحليل في ضوء النظرية، فضلاً عن أن النظرية تضع الفروض التي تفسر طبيعة المتغيرات وإمكانية التنبؤ بمسارها المستقبلي، فكان المبحث الأول يمثل توصيف النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر أسعار النفط الخام العالمية في تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة (2005-2024)، أما المبحث الثاني، فيمثل تحليل اختبارات التكامل المشترك ومدة الإبطاء المثلى.

كما يعتمد التحليل القياسي في هذا الفصل على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) التي اقترحها Pesaran et al (2001)، وذلك لملاءمتها للعينات الصغيرة، وعدم اشتراطها أن تكون جميع المتغيرات مستقرة بنفس الدرجة، بشرط ألا يكون أي متغير متكامل من الدرجة الثانية (2). وقد تم اختيار هذه المنهجية بدلاً من الانحدار الخطي المتعدد (OLS) التقليدي، لأن تقدير الانحدار باستخدام OLS مباشرة على المتغيرات غير المستقرة يؤدي إلى الانحدار الزائف (Spurious Regression)، وهو ما يجعل النتائج غير موثوقة. وقد تم تطبيق الخطوات القياسية المتمثلة في: اختبار جذر الوحدة، وتحديد فترة الإبطاء المثلى، واختبار التكامل المشترك، وتقدير نموذج ARDL، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، وإجراء الاختبارات التشخيصية.

كما تم استخدام منهجية ARDL في هذا البحث لملاءمتها للعينات الصغيرة، حيث أشار

Pesaran et al (2001) إلى أن اختبار التكامل المشترك بحدود (Bounds Test) يقدم نتائج

موثوقة حتى مع عينات تتراوح بين 20 و 30 مشاهدة، خاصة عند استيفاء الشروط القياسية

الأساسية مثل:

1. عدم وجود تكامل من الدرجة الثانية (2) بين المتغيرات.

2. استقرار النموذج كما هو موضح باختبارات CUSUM و CUSUM of Squares.

3. اجتياز الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم ثبات التباين، التوزيع الطبيعي).

وقد تم التحقق من توفر هذه الشروط في النموذج المقدر، مما يعزز الثقة في النتائج المستخلصة،

ويؤكد ملاءمة المنهجية لحجم العينة المتاحة.

كما أن المدة الزمنية (2005-2024) تمثل فترة كافية للتغطية الزمنية في الدراسات القياسية التي

تستهدف تحليل العلاقات طويلة الأجل، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعاني من شح

البيانات، مثل الاقتصاد العراقي. وقد أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية أن النموذج يحقق

الشروط القياسية الأساسية، مما يؤكد صحة النتائج المستخلصة.

1.4 المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي المستخدم لقياس أثر أسعار النفط

الخام العالمية في تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة (2005-2024)

1.1.4 المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي:

يتمحور الدور الخاص بالنظرية الاقتصادية على بيان طبيعة العلاقة وتحليلها وتفسيرها بين المتغير التابع في النموذج الرياضي والمتغيرات المستقلة والوسيط، أما التحليل القياسي، فيهدف إلى تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والوسيط، بشكل كمي بالاعتماد على التوصيف للعلاقة الرياضية بين المتغيرات، وبعد ذلك يستطيع التنبؤ بالنتائج التي تساعد راسم السياسة الاقتصادية على أن تكون منطبقة مع الواقع، أو أقرب إلى الواقع الاقتصادي. (Blas,.Criado,2018:63) ويصفه الباحث محاولة لإثبات الفرضية التي قام عليها البحث أو نفيها، التي تمثل تأثير تمويل المشاريع التنموية المباشر بمتغيرات أسعار النفط الخام التي تتكون من أربعة متغيرات في النموذج القياسي هي، الناتج المحلي، معدل التضخم، الاستقرار السياسي وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2024)، إذ تم توصيف عدداً من النماذج الرياضية، كما في الجدول (1-4) والذي يوضح الرموز والمصطلحات التي استخدمها الباحث في النموذجين وكالاتي:

جدول (1-4) الرموز والمصطلحات التي تم استخدامها في النموذج

الرمز	المتغيرات	ت
INVST	المتغير التابع: المصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري	1
GDP	الناتج المحلي	2
AI	معدل التضخم	3
PI	الاستقرار السياسي	4
PO	أسعار النفط الخام	5
EXR	سعر الصرف	6

المصدر: من اعداد الباحث

1. الانفاق الاستثماري (INVST):

يُعرّف الانفاق الاستثماري بأنه جزء من إجمالي الانفاق الموجه نحو شراء أو إنتاج السلع الرأسمالية، كالمعدات والآلات والمباني، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية المستقبلية، وليس للاستهلاك الفوري. ويُعدّ الاستثمار عنصراً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي، ويظهر في معادلة الدخل القومي بالرمز في الصيغة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).

يشمل الانفاق الاستثماري الاستثمار في الأصول الثابتة كالمصانع والمعدات والتكنولوجيا، فضلاً عن المخزون. كما يشمل الاستثمار الحكومي الاستثمار في مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ وشبكات الكهرباء وما إلى ذلك ، فضلاً عن الانفاق على التعليم والصحة كاستثمار في رأس المال البشري، وهي نقطة أكدت عليها تقارير البنك الدولي عند مناقشة العلاقة بين الاستثمار والتنمية طويلة الأجل. يتأثر الانفاق الاستثماري بعدة عوامل، أهمها سعر الفائدة، إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تقليل تكلفة الاقتراض ، وزيادة الحافز على توسيع الاستثمار، بينما يؤدي ارتفاعه إلى عكس ذلك (نعمه، 2015: 17). كما تؤثر توقعات المستثمرين بشأن الأرباح المستقبلية والاستقرار الاقتصادي والسياسي على قراراتهم الاستثمارية. وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى أنّ استقرار الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية المتوازنة أمران بالغا الأهمية ، لتحفيز الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر ، وتكمن أهمية الانفاق الاستثماري في دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، فهو يُسهم في تراكم رأس المال، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الدخل وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. وتؤكد دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان الاقتصادات التي تحافظ على معدلات استثمار مرتفعة تحقق نمواً مستداماً على المدى الطويل (حسن، 2022: 160).

2. الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما خلال مدة محددة، عادةً ما تكون سنة أو ربع سنة، يُعد هذا المفهوم المؤشر الرئيسي لقياس حجم النشاط الاقتصادي والأداء العام للاقتصاد، إذ إنّ الناتج المحلي الإجمالي يشمل فقط السلع والخدمات النهائية ، لتجنب الازدواجية في الحساب، مما يضمن عدم إدراج المدخلات الوسيطة أكثر من مرة في القيمة الإجمالية للناتج (الحسيني، 2024: 37).

يُقاس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق متكافئة نظرياً. من أهمها طريقة الانفاق، التي تجمع بين الاستهلاك والاستثمار، والانفاق الحكومي، وصافي التجارة الخارجية، وطريقة الدخل، التي تجمع الدخل المتأتي من عوامل الإنتاج، فضلاً عن طريقة القيمة المضافة. تستند هذه الطرق إلى نظام الحسابات القومية المقبول دولياً. كما يميز الاقتصاديون بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، المحسوب بالأسعار الجارية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المعدل وفقاً للتضخم، لقياس النمو الفعلي في الناتج، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنَّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يُستخدم على نطاق واسع لتقييم الأداء الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي الكلي. ومع ذلك، تؤكد الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنَّ الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس بشكل كامل مستوى الرفاه أو توزيع الدخل، مما يستلزم استخدام مؤشرات تكميلية (سالم، 2014: 11).

3. معدل التضخم (INF):

هو النسبة المئوية للتغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال مدة زمنية محددة، ويُقاس عادةً سنوياً. وهذا يعني أنه عندما يرتفع معدل التضخم، تنخفض القوة الشرائية للنقد، أي أنَّ المبلغ نفسه من المال يستطيع شراء سلع وخدمات أقل مما كان عليه سابقاً. يوضح علم الاقتصاد الكلي أنَّ التضخم يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، وليس فقط سعر سلعة واحدة، لأنه يشير إلى الزيادة الإجمالية في متوسط الأسعار في جميع أنحاء الاقتصاد، ويُقاس معدل التضخم عادةً باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، الذي يقيس التغير في تكلفة سلة ثابتة من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد. كما يمكن قياسه باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الذي يعكس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً. تختلف أسباب التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية. فقد ينتج عن زيادة في الطلب الكلي في الاقتصاد تتجاوز الطاقة الإنتاجية، وهو ما يُعرف بتضخم الطلب، أو عن ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل الأجور، وأسعار المواد الخام، وهو ما يُعرف بتضخم التكاليف. تشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى أنَّ السياسات النقدية، ولا سيما التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة، تلعب دوراً محورياً في إدارة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

4. الاستقرار السياسي (PI):

في علم الاقتصاد، يعني هذا أنّ الدولة تتمتع بنظام وحكومة وقوانين مستقرة، مما يمنع الاضطرابات أو التغييرات المفاجئة التي قد تعرقل حياة الناس أو العمليات التجارية. عندما تكون الدولة مستقرة، تكون القوانين واضحة، وترتفع الثقة في الحكومة والمؤسسات، مما يُشعر الأفراد والشركات بالأمان، ويشجعهم على استثمار أموالهم، وبدء مشاريع جديدة. هذا الاستثمار يعزز النمو الاقتصادي، ويخلق فرص عمل، ويساعد على استقرار العملة والأسعار. في المقابل، يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى تراجع اقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف العملة، وهروب رؤوس الأموال. لذلك، يمكن القول إنّ الاستقرار السياسي هو أساس اقتصاد قوي ؛ لأنه يخلق بيئة مواتية للنمو والتنمية.

5. أسعار النفط الخام العالمية (PO):

تُشير أسعار النفط الخام العالمية إلى القيمة التي يُباع بها النفط في الأسواق الدولية. وتحدد هذه الأسعار بناءً على توازن العرض والطلب بين الدول المنتجة والمستهلكة. يُعد النفط الخام سلعة استراتيجية ، لأنه المصدر الرئيسي للطاقة في معظم انحاء العالم، لذا فإنّ أي تغيير في سعره يُؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. تتأثر أسعار النفط بعدة عوامل، منها التغييرات في الإنتاج، سواء من قبل الدول المنتجة الرئيسية كأعضاء منظمة أوبك أو غيرها، والسياسات الاقتصادية الوطنية، والنمو الاقتصادي الذي يزيد الطلب على الطاقة. كما تلعب الأزمات أو النزاعات السياسية في المناطق المنتجة للنفط دوراً هاماً في رفع الأسعار، بينما يمكن ان يؤدي اكتشاف مصادر جديدة أو زيادة المخزونات إلى انخفاضها. علاوة على ذلك، تُؤثر التوقعات المستقبلية على الأسعار. فإذا توقع المستثمرون زيادة في الطلب أو انخفاضاً في العرض، ترتفع الأسعار حتى قبل حدوث التغيير الفعلي. وبسبب كل هذه العوامل، غالباً ما تكون أسعار النفط متقلبة ، وتُؤثر على تكلفة المنتجات والطاقة في جميع انحاء العالم، مما يجعلها مؤشراً اقتصادياً رئيسياً تُراقبه الحكومات والشركات والمستثمرون.

ويُقاس ببيانات ومعلومات ومؤشرات دولية تركز على سيادة القانون، غياب الإرهاب، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، ومستوى الفساد، وتُجمع عبر استطلاعات الرأي، والتحليلات النوعية، والتقارير الأمنية والسياسية ، وعلى سبيل المثال تسبب عدم الاستقرار السياسي بين اوكرانيا وروسيا بصدمة أسواق الطاقة مما أدى إلى ارتفاع أسعار البرميل إلى 120 دولار للبرميل الواحد، وتسبب ذلك إلى التضخم العالمي.

2.1.4 المطلب الثاني: التحليل الوصفي للأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

التحليل الوصفي للأشكال البيانية لمتغيرات النموذج يعد مرحلة أساسية تسبق التقدير القياسي، لأنه يسمح للباحث بفهم سلوك السلاسل الزمنية وخصائصها الإحصائية بصرياً قبل إجراء الاختبارات الكمية. فعند رسم المتغيرات بيانياً، يمكن التعرف على الاتجاه العام للسلسلة الزمنية، سواء كان تصاعدياً يدل على نمو مستمر، أو تنازلياً يعكس تراجعاً، أو مستقراً حول متوسط ثابت. كما يُساعد الرسم البياني على ملاحظة درجة التذبذب عبر الزمن، وهل التقلبات منتظمة أم حادة، وهل يزداد التباين بمرور الوقت، وهو ما قد يشير إلى مشكلة عدم تجانس التباين (العتابي، 2013: 92).

عبر الشكل البياني للسلسلة الزمنية يمكن كذلك اكتشاف الانقطاعات الهيكلية التي تظهر في صورة تغيرات مفاجئة في المسار العام للمتغير، وقد تعود هذه الانقطاعات إلى أزمات اقتصادية أو تغييرات في السياسات أو صدمات خارجية. كما يمكن ملاحظة ما إذا كانت السلسلة تميل إلى الاستقرار، أم أنها تتسم بعدم الاستقرار، خاصة إذا كان الاتجاه العام واضحاً، ولم تكن القيم تدور حول متوسط ثابت (الذبحاوي، 2026: 142).

أما المدرج التكراري، فيُستخدم لدراسة شكل توزيع المتغير، حيث يوضح مدى تماثل البيانات حول المتوسط، ويكشف عن وجود التواء موجب أو سالب، إضافة إلى درجة التفرطح مقارنة بالتوزيع الطبيعي. ويساعد ذلك في الحكم على مدى اعتدالية البيانات، خاصة عند الاستناد إلى مؤشرات مثل المتوسط والوسيط والانحراف المعياري وقيمة اختبار جاركسي-بيراس التي يوفرها البرنامج (Eviews13). فإذا كان التوزيع قريباً من الشكل الجرسى المتماثل، دلّ ذلك على اقترابه من التوزيع الطبيعي، أما إذا كان مائلاً أو شديد التركيز حول المتوسط، فقد يشير ذلك إلى انحراف عن الفرضيات الكلاسيكية (ابراهيم، 2013: 187).

وعند دراسة العلاقة بين متغيرين باستخدام الرسم المبعثر، يمكن تحديد طبيعة العلاقة عبر اتجاه انتشار النقاط، فإذا اتخذت شكلاً تصاعدياً دلّ ذلك على علاقة طردية، وإذا كانت تنازلية دلّ ذلك على علاقة عكسية، أما إذا بدت النقاط عشوائية دون نمط واضح، فقد يشير ذلك إلى ضعف أو انعدام العلاقة بين المتغيرين. كما يساهم هذا النوع من الرسوم في الكشف عن القيم الشاذة التي قد تؤثر على نتائج التقدير القياسي لاحقاً. ويمكن توضيح رسوم المتغيرات بالآتي:

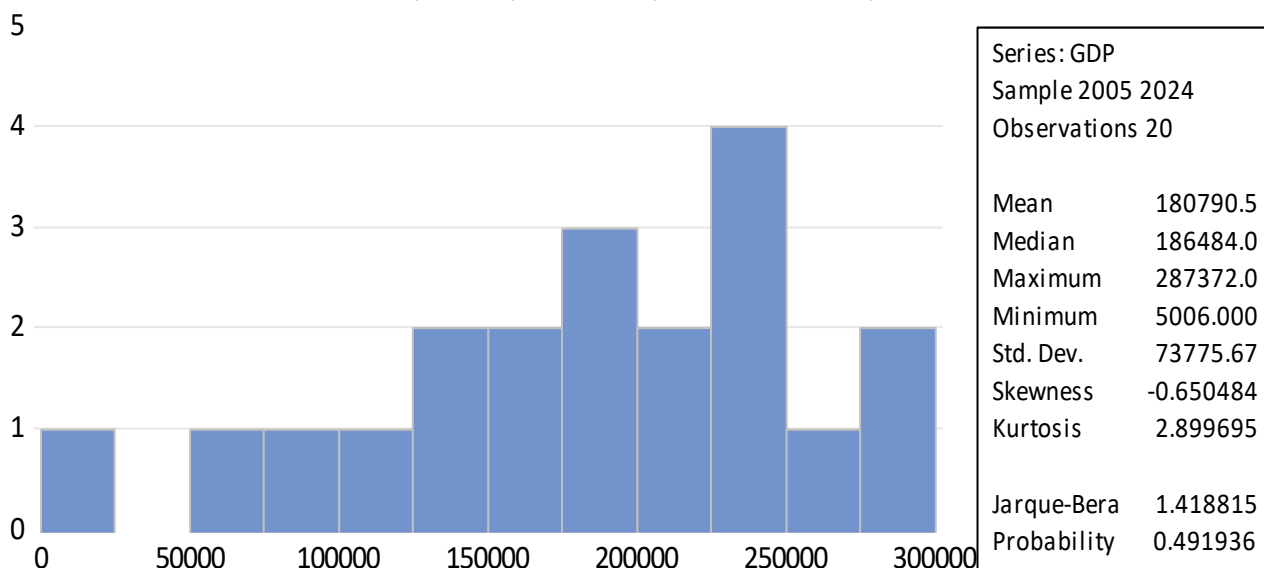
أولاً: الناتج المحلي الاجمالي

يعكس الشكل (4-1) الخصائص الاحصائية الوصفية للناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2005-2024) ويظهر التباين الواضح لمقاييس النزعة المركزية ، ومقياس التشتت، ومقاييس الالتواء، والتفرطح ، واختبار جارك بير، والاحتمالية ، ويمكن توضيح ذلك عبر ما يأتي :

مقاييس النزعة المركزية : عبر الاحصاءات الوصفية للناتج المحلي الاجمالي إذ كان الوسط الحسابي يبلغ (180790.5) بينما بلغ الوسيط الحسابي (186484.0)، وكانت أعلى قيمة (287372.0) تم تسجيلها في السلسلة الزمنية للناتج المحلي الاجمالي، وأقل قيمة بلغت (5006.000) ، ويلاحظ من مقاييس النزعة المركزية، وهذا يعني أنَّ هنالك تقارب بين الوسط الحسابي والوسيط.

1. مقاييس التشتت : بلغ الانحراف المعياري (73775.6) ، وهذا يؤكد على أنَّ المتوسط الحسابي منسحب نحو الأسفل قليلاً ، وهذا واضح من الرسم البياني ، إذ نلاحظ تطرفاً بالقيم نحو اليسار.
2. مقاييس تحليل التوزيع : بلغ مقياس الالتواء (-0.6504) قيمته قليلة بمعنى أنَّ البيانات متماثلة أما فيما يخص تفرطح التوزيع بلغ (2.8996) وهي قريبة من القيمة المرجعية للتوزيع المعياري وهذا يؤكد أنَّ التوزيع طبيعي.
3. اختبار جارك بير: بلغت قيمته (1.4188) وبأحتمال (0.4919)، فإِنَّه يدل على أنَّ البيانات تبلغ توزيعاً طبيعياً.

رسم توضيحي (4-1) الرسم البياني للناتج المحلي الاجمالي

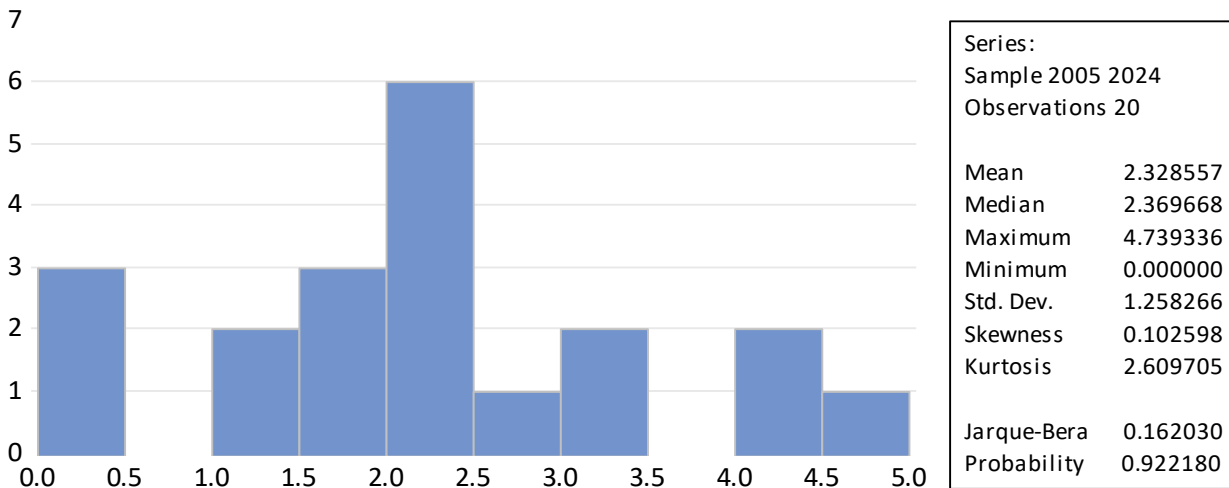


المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

ثانياً: الاستقرار السياسي

- يعكس الشكل (2-4) الخصائص الاحصائية الوصفية للاستقرار السياسي للمدة من (2005-2024) ويظهر التباين الواضح لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الالتواء والتفرطح واختبار جارك بيرا والاحتمالية، ويمكن توضيح ذلك عبر ما يأتي :-
1. مقاييس النزعة المركزية : عبر الاحصاءات الوصفية للاستقرار السياسي إذ كان الوسط الحسابي يبلغ (2.3285) بينما بلغ الوسيط الحسابي (2.3696)، وكانت أعلى قيمة (4.7393) تم تسجيلها في السلسلة الزمنية للاستقرار السياسي، وأقل قيمة بلغت (0.0000) ، ويُلاحظ من مقاييس النزعة المركزية أنَّ هناك تقارب بين الوسط الحسابي والوسيط.
 2. مقاييس التشتت : بلغ الانحراف المعياري (1.2582) وهذا يؤكد على أنَّ المتوسط الحسابي منسحب نحو الاسفل قليلاً وهذا واضح من الرسم البياني إذ نلاحظ تطرفاً بالقيم نحو اليسار.
 3. مقاييس تحليل التوزيع : بلغ مقياس الالتواء (0.1025) قيمته قليلة بمعنى أنَّ البيانات متماثلة ، أما فيما يخص تفرطح التوزيع بلغ (2.6097) وهي قريبة من القيمة المرجعية للتوزيع المعياري وهذا يؤكد أنَّ التوزيع طبيعي.
 4. اختبار جارك بيرا: بلغت قيمته (0.1620) وباحتمال (0.9221)، فإنَّه يدل على أنَّ البيانات تبلغ توزيعاً طبيعياً.

رسم توضيحي (2-4) الرسم البياني للاستقرار السياسي



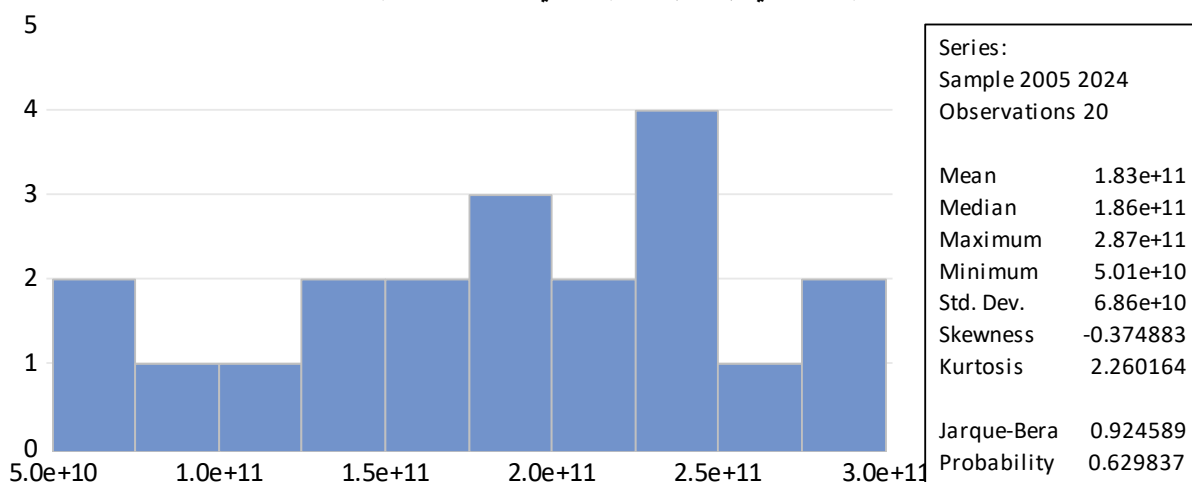
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

3- معدل التضخم

يعكس الشكل (4-3) الخصائص الاحصائية الوصفية لمعدل التضخم للمدة من (2005-2024) ويظهر التباين الواضح لمقاييس النزعة المركزية ، ومقياس التشتت ومقاييس الالتواء والتفرطح واختبار جارك بيرا والاحتمالية ويمكن توضيح ذلك عبر ما يلي :

1. مقاييس النزعة المركزية : عبر الاحصاءات الوصفية لمعدل التضخم إذ كان الوسط الحسابي يبلغ (1.83) بينما بلغ الوسيط الحسابي (1.86)، وكانت أعلى قيمة (2.87) تم تسجيلها في السلسلة الزمنية لمعدل التضخم ، وأقل قيمة بلغت (5.01) ، ويلاحظ من مقاييس النزعة المركزية أنَّ هناك تقارب بين الوسط الحسابي والوسيط .
2. مقاييس التشتت : بلغ الانحراف المعياري (6.86) ، وهذا يؤكد على أنَّ المتوسط الحسابي منسحب نحو الأسفل قليلاً وهذا واضح من الرسم البياني، إذ نلاحظ تطرفاً بالقيم نحو اليسار.
3. مقاييس تحليل التوزيع : بلغ مقياس الالتواء (-0.3448) قيمته قليلة بمعنى أنَّ البيانات متماثلة أما فيما يخص تفرطح التوزيع بلغ (2.2601) ، وهي قريبة من القيمة المرجعية للتوزيع المعياري ، وهذا يؤكد ان التوزيع طبيعي.
4. اختبار جارك بيرا: بلغت قيمته (0.9245) وباحتمال (0.6298)، فإنَّه يدل على أنَّ البيانات تبلغ توزيعاً طبيعياً.

رسم توضيحي (4-3) الرسم البياني لمعدل التضخم

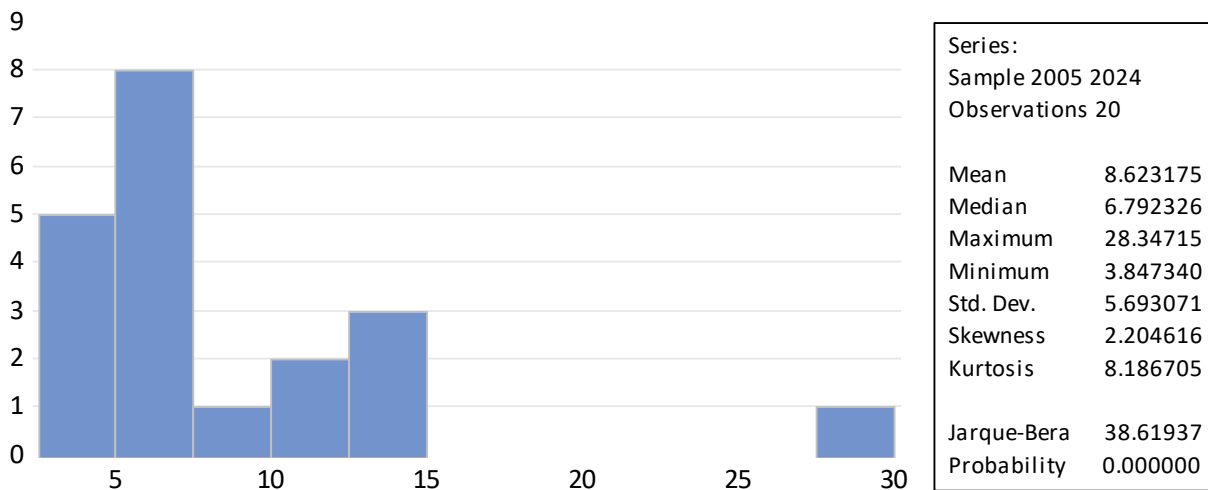


المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

4- أسعار النفط الخام

- يعكس الشكل (4-4) الخصائص الاحصائية الوصفية للانحراف المعياري لأسعار النفط للمدة من (2005-2024) ويظهر التباين الواضح لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الالتواء والتفرطح واختبار جارك بيرا والاحتمالية ويمكن توضيح ذلك عبر ما يلي :
1. مقاييس النزعة المركزية : عبر الاحصاءات الوصفية للانحراف المعياري لأسعار النفط ، إذ كان الوسط الحسابي يبلغ (8.6231) بينما بلغ الوسيط الحسابي (6.7923)، وكانت أعلى قيمة (28.3471) تم تسجيلها في السلسلة الزمنية للانحراف المعياري لأسعار النفط ، وأقل قيمة بلغت (3.8473) ، ويلاحظ من مقاييس النزعة المركزية أنَّ المتوسط الحسابي أعلى من الوسيط وهذا يعني أنَّ هنالك بيانات تجعل المتوسط الحسابي مرتفعاً نحو الأعلى.
 2. مقاييس التشتت : بلغ الانحراف المعياري (5.6930) ، وهو يقيس متوسط انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، وهذا يؤكد على أنَّ المتوسط الحسابي منسحب نحو الأعلى وهذا واضح من الرسم البياني ، إذ نلاحظ تطرفاً بالقيم نحو اليمين.
 3. مقاييس تحليل التوزيع : بلغ مقياس الالتواء (2.2046) وعبر ذلك يلاحظ بمعنى أنَّ البيانات متماثلة ، فيما يخص تفرطح التوزيع بلغ (8.1867) وهي قريبة من القيمة المرجعية للتوزيع المعياري، وهذا يؤكد أنَّ التوزيع طبيعي.
 4. اختبار جارك بيرا: بلغت قيمته (38.6193) وباحتمال (0.000)، فإنَّه يدل على أنَّ البيانات تبلغ توزيعاً طبيعياً.

رسم توضيحي (4-4) الرسم البياني لأسعار النفط الخام



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

5- المتغير التابع : المصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري

يعكس الشكل (4-5) الخصائص الاحصائية الوصفية لمصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري للمدة (2005-2024) ويظهر التباين الواضح لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الالتواء والتفرطح واختبار جارك بيرا والاحتمالية ويمكن توضيح ذلك عبر ما يأتي :

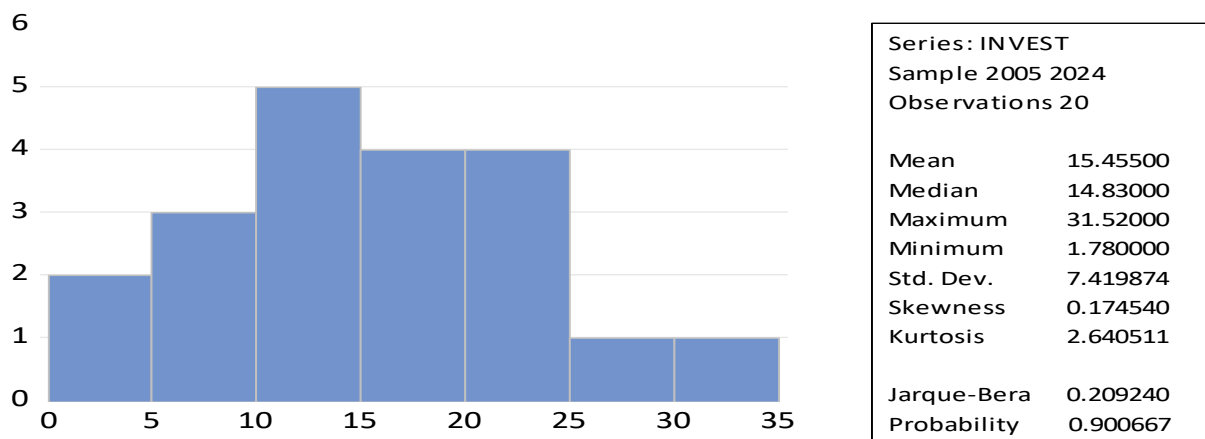
1. مقاييس النزعة المركزية : عبر الاحصاءات الوصفية للمصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري، إذ كان الوسط الحسابي يبلغ (15.4550) بينما بلغ الوسيط الحسابي (14.8300)، وكانت أعلى قيمة (31.5200) تم تسجيلها في السلسلة الزمنية لمصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري، وأقل قيمة بلغت (1.7800)، ويلاحظ من مقاييس النزعة المركزية أنَّ المتوسط الحسابي أعلى من الوسيط، وهذا يعني أنَّ هنالك بيانات تجعل المتوسط الحسابي مرتفعاً نحو الأعلى.

2. مقاييس التشتت : بلغ الانحراف المعياري (7.4198)، وهو يقيس متوسط انحراف القيم عن وسطها الحسابي، وهذا يؤكد على أنَّ المتوسط الحسابي منسحب نحو الأعلى، وهذا واضح من الرسم البياني، إذ نلاحظ تطرفاً بالقيم نحو اليمين .

3. مقاييس تحليل التوزيع : بلغ مقياس الالتواء (0.1745)، وعبر ذلك يلاحظ أنَّ البيانات متماثلة، فيما يخص تفرطح التوزيع بلغ (2.6405)، وهي قريبة من القيمة المرجعية للتوزيع المعياري، وهذا يؤكد أنَّ التوزيع طبيعي.

4. اختبار جارك بيرا: بلغت قيمته (0.2092) وباحتمال (0.9006)، فإنَّه يدل على أنَّ البيانات تبلغ توزيعاً طبيعياً.

رسم توضيحي (4-5) الرسم البياني للإنفاق الاستثماري



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

3.1.4 المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة

اختبار جذر الوحدة هو أداة إحصائية تستخدم في تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات، وذلك لتحديد ما إذا كانت البيانات مستقرة أم لا، وذلك لأن قيم بعض المتغيرات قد تزداد أو تنخفض عاماً بعد عام، بينما هناك متغيرات أخرى تتغلب حول مستوى معين دون اتجاه واضح، وهنا يأتي دور اختبار جذر الوحدة لتكثيف عن هل أن هذا التغلب طبيعي حول متوسط ثابت أو أن السلسلة مستقلة دون أن تعود إلى مستوى محدد.

فالسلسلة المستقرة هي التي يظل فيها المتوسط والتباين ثابتين مع مرور الوقت. بعبارة أخرى، إذا انحرفت القيم قليلاً عن المتوسط، فإنها تميل إلى العودة إليه. أما السلسلة غير المستقرة، فليس لها متوسط ثابت تعود إليه؛ بل يمكن أن تنحرف أكثر فأكثر مع مرور الوقت. غالباً ما يشبه هذا النوع من السلاسل ما يُسمى بالمسار العشوائي، إذ تساوي كل قيمة جديدة القيمة السابقة مضافاً إليها صدمة عشوائية. اختبار جذر الوحدة هو ببساطة اختبار إحصائي لتحديد ما إذا كانت قيمة هذا المعامل تساوي واحداً أو أقل من واحد. تنص الفرضية الصفرية للاختبار على وجود جذر وحدة، مما يعني أن السلسلة غير مستقرة. إذا قدمت النتائج أدلة قوية ضد هذه الفرضية، نرفضها ونستنتج أن السلسلة مستقرة. أما إذا لم نتمكن من رفض البيانات، فنعتبر السلسلة غير مستقرة (الحسيني، 2015: 201).

يُعد هذا الموضوع بالغ الأهمية في الاقتصاد والتمويل، لأن استخدام بيانات غير مستقرة في نماذج الانحدار قد يؤدي إلى نتائج مضللة للغاية، تُظهر علاقات قوية بين متغيرات لا توجد بينها علاقة حقيقية. لذلك، قبل بناء أي نموذج على بيانات زمنية، يجب التأكد من استقراره باستخدام اختبار جذر الوحدة (الشاي، 2023: 275).

إذا تبين أن السلسلة غير مستقرة، فإن الحل الشائع هو حساب الفرق الأول، أي حساب التغير بين كل قيمة والقيمة السابقة لها. في كثير من الحالات، تؤدي هذه العملية إلى استقرار السلسلة، فنقول حينها أن السلسلة هي تكامل من الدرجة الأولى. وأهم اختبارين هما:

(Augmented Dickey-Fuller test) واختبار (Phillips-Perron): أن الاختبارين (ADF, PP) هما الخيار المناسب للسلاسل الزمنية المعتمدة في البحث، وبالاكتفاء على نموذج الاختبار المكون من ثلاث معادلات تتضمن أحدها ثابت، وأخرى اتجاه، والأخيرة بدون ثابت واتجاه، تستخدم للكشف عن الاستقرار للمتغيرات،

لكون معظم المتغيرات في شكلها الطبيعي الخام تكون غير مستقرة في المستوى، وتحتوي على الاتجاه العام في الغالب، لذا يتم اختبارها في المستوى والفارق الأول، لمعرفة رتبة استقرارها، ويكون لازماً على الباحث أن تحصل على الاستقرار، سواء كانت في الفرق الأول أو الفرق الثاني، لتجاوز مشكلة الانحدار الزائف التي تقف عائقاً أمام التنبؤ بدقة بالمتغيرات و سلوكها المستقبلي، واستناداً على ما سبق اعتمدت الباحثة على اختبار (ADF) القائم على الفرضيتين أدناه والمعادلات كالتالي: (العبدلي، 2007: 24).

❖ الفرضية الصفرية: عدم استقرار السلسلة الزمنية (null hypothesis).

❖ فرضية البديلة: استقرار السلسلة الزمنية (Alternative hypothesis).

model(i): ΔX_t

$$= \lambda \cdot X_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-1)$$

model(ii): ΔX_t

$$= \lambda \cdot x_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-2)$$

model(iii): ΔX_t

$$= \lambda \cdot x_{t-1} - 1 \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-3)$$

أن العلاقة الرياضية (4-1) مختلفة عن العلاقة (4-2) كونها تتضمن الحد الثابت (Constant)، والعلاقة (4-3) تختلف عن العلاقتين السابقتين كونها لا تتضمن الحد الثابت والاتجاه (With Constant & Trend)، ويعد اختبار الاستقرار في المعادلات الثلاثة في برنامج (Eviews13)، إذ يتم اختبار الفرضية (Ho: $\phi=1$) والفرضية البديلة لها (H1: $\phi<1$)، فإذا كانت الفرضية الصفرية مقبولة تعكس وجود الجذر الوحدوي في السلسلة الزمنية للمتغير، بمعنى أنها غير مستقرة، وبعبارة أخرى الفرضية البديلة التي لا تتضمن جذر الوحدة، ويكون المتغير مستقر خلال الزمن. (عبد القادر، 2004: 31)، ومما سبق يمكن التمييز بين المتغيرات في حالتين هما (AL- Dehailan, 2009: 376):

الأولى: عندما تكون جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(0)$ ، أو من الرتبة في الفرق الأول $I(1)$ ، يتم تحليل الانحدار بنموذج (OLS) أو منهجية (ECM)، وذلك لوجود متغير تابع واحد، وقبلها اجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (جوهانسن) تطبيق طرائق تقدير السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

الثانية: أما إذا كانت المتغيرات متكاملة في رتب مختلفة يتم اللجوء إلى منهجية (ARDL)، أو نموذج الانحدار الذاتي.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات: بهدف التأكد من السلاسل الزمنية للمتغيرات خالية من الجذر الوحدوي ومستقرة بالاعتماد على الاختبارين أعلاه (ديكي فولر المعدل وفيليبس بيرن) (عطية، 2007: 976) عبر الجدول الآتي: إذ يوضح الجدول (2-4) نتائج الاختبار لمتغيرات البحث باعتماد (PP, ADF).

الثانية: أما إذا كانت المتغيرات متكاملة في رتب مختلفة يتم اللجوء إلى منهجية (ARDL)، أو نموذج الانحدار الذاتي.

جدول (2-4) اختبار الاستقرار ديكي فولر المعدل للمتغيرات المستقلة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
At Level								
		GDP	AI	PI	EXR	PO	INVS	
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-2.5061	-2.2265	
		2.7303	2.9308	2.6074	2.8745			
	Prob.	0.2372	0.1766	0.2811	0.2024	0.3216	0.4498	
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	
At First Difference								
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-	-3.7525	-5.1818	
		3.7236	4.0333	3.7372	4.1256			
	Prob.	0.0489	0.0284	0.0461	0.0263	0.0465	0.0032	
		**	**	**	**	**	**	

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS13

وفيما يأتي توضيح لنتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عبر جدول (12)

الخاص بسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة :

1. الناتج المحلي (GDP) : لم تسكن السلسلة الزمنية عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام ، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى Difference1 أصبحت ساكنة وبلغت قيمتها (-3.7236) وباحتمالية (0.0489).
2. معدل التضخم (AI): لم تسكن السلسلة الزمنية للمتغير عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام ، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى Difference1 أصبحت ساكنة وبلغت قيمتها (-4.0333) وباحتمالية (0.0284).
3. الاستقرار السياسي (PI) : لم تسكن السلسلة الزمنية للمتغير عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى Difference1 أصبحت ساكنة وبلغت قيمتها (-3.7372) وباحتمالية (0.0461).
4. أسعار النفط (PO) : لم تسكن السلسلة الزمنية للمتغير عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام ، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى Difference 1 أصبحت ساكنة وبلغت قيمتها (-3.7525) وباحتمالية (0.0465).
5. سعر الصرف الرسمي (EXR): لم تسكن السلسلة الزمنية للمتغير عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام، حيث بلغت قيمة (t-Statistic = -2.8745) وباحتمالية (Prob. = 0.2024) وهي أكبر من 0.05، مما يشير إلى وجود جذر وحدة وعدم استقرار السلسلة. وإنما بعد أخذ الفروق الأولى (Difference 1) أصبحت ساكنة، حيث بلغت قيمة (t-Statistic = -4.1256) وباحتمالية (Prob. = 0.0263) وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وعدم وجود جذر وحدة، وبذلك تكون السلسلة الزمنية لسعر الصرف قد سكنت عند الفرق الأول.
6. المتغير التابع المصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري (INVS) : لم تسكن السلسلة الزمنية للمتغير عند المستوى (At level) مع ثابت واتجاه عام ، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى Difference1 أصبحت ساكنة وبلغت قيمتها (-5.1818) وباحتمالية (0.0032).

كما أظهر جدول (3-4) فليبيس بيرون الخاص بسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نتائج متشابهة تبين أن السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة فقط متغير



سعر الصرف استقرت عند المستوى At level، أما بقية المتغيرات لم تسكن عند المستوى At level، وإنما بعد أخذ الفروق الأولى 1 Difference أصبحت ساكنة، كذلك بالنسبة إلى السلسلة الزمنية للمتغير التابع المصروف الفعلي للإنفاق الاستثماري (AEIS) فإنها قد أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول.

جدول (3-4) اختبار الاستقرار فليبس بيرون المعدل للمتغيرات المستقلة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
		GDP	AI	PI	PO	EXR	INVS
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8496	-2.1961	-6.6759	-2.5020	2.8745-	-2.1948
	Prob.	0.1985	0.4648	0.7218	0.3232	0.2024	0.4655
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4674	-4.0333	-3.7253	-5.4865	4.1256-	-5.1818
	Prob.	0.0019	0.0046	0.0471	0.0018	0.0263	0.0032
		**	**	**	**	**	**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13)

2.4 المبحث الثاني : تحليل اختبارات التكامل المشترك وفترة الإبطاء المثلى

1.2.4 المطلب الأول فترة الإبطاء المثلى:

يعد من أهم الاختبارات المستعملة في تحديد التكامل المشترك، والعلاقات الطويلة الأجل الخاصة بالنماذج الاقتصادية وهناك شروط مسبقة لتطبيق هذا الاختبار أهمها:

1. يجب أن تكون البيانات خالية من مشكلة الارتباط الذاتي.
2. يجب أن تكون البيانات خالية من مشكلة عدم ثبات التجانس.
3. أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً .
4. لا يوجد أي متغير ساكن بالفرق الثاني .

وتحدد الصيغة العامة للنموذج وفق المعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} \Delta \text{INVST}_t = & \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta \text{INVST}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{2i} \Delta \text{GDP}_{t-i} + \\ & \sum_{i=0}^p \beta_{3i} \Delta \text{PO}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{4i} \Delta \text{INF}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{5i} \Delta \text{PI}_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_{6i} \\ & \Delta \text{EXR}_{t-i} + \delta_1 \text{INVST}_{t-1} + \delta_2 \text{GDP}_{t-1} + \delta_3 \text{PO}_{t-1} + \delta_4 \text{INF}_{t-1} + \\ & \delta_5 \text{PI}_{t-1} + \delta_6 \text{EXR}_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

ويمكن تحديد التكامل المشترك الخاص بالعلاقات الطويلة الأجل بين متغيرات النموذج عبر تطبيق الفرضية البديلة $0 \leq a_1 + a_2 + \dots + a_k < 1$ ، أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ، في حين تغيب خاصية التكامل المشترك عند تحقق الفرضية الصفرية 0 أي عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات (العبيدي ، 2016 : 116).

ويمتاز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات الخاصة بالتكامل المشترك بالميزات الآتية :

1. يعطي نموذج (ARDL) مرونة عالية في تحديد التكامل المشترك عندما يكون هنالك خليط من المتغيرات (1) | (0) | .
2. يساعد نموذج (ARDL) في تحقيق أفضل النتائج عندما يكون حجم العينات صغيرة .
3. يوفر خاصية تقدير المعلمات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل في آن واحد، فضلا عن تقدير معامل تصحيح الخطأ.
4. يحتوي على معادلة واحدة مما يجعل الانموذج سهل في التنفيذ والتفسير .

5. يمكن تنفيذ بتخلفات زمنية مختلفة لكل من متغيراته الداخلية والخارجية قسم منها تخلف واحد أو تخلفين أو بدون تخلف ، مع امكانية أن يتولى الانموذج تحديد عدد هذه التخلفات ذاتيا.

6. يمتاز نموذج (ARDL) بالتشخيص المتميز، ويمكن الاعتماد على نتائجه بصورة كبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات الطويلة الأجل.

يمكن أيضا تحديد العلاقة قصيرة الأجل وقياسها بين متغيرات النموذج ، وذلك عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ضمن اطار التحويل الخطي البسيط (ARDL) لا بد من اتباع الخطوات الآتية:

تم اختيار فترة الإبطاء (2) وذلك لأنها اعطت اقل قيم (HQ,AIC,S) وبذلك تعد المدة المثالية لاختبار التكامل المشترك وما بعده من اجراءات التقدير ، وقد أجرى الباحث عدة اختبارات طول الفترة (4) و(3) ولم يعط البرنامج الاختبار معللاً بصغر المدة من (2005-2024) للاختبار وبذلك تعد فترة الإبطاء هي الاقل من بين القيم وكما موضح في جدول (4-4).

جدول (4-4) تحديد فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 726.803 6828073 63	NA	1.42e+ 29	81.311 52	81.558 85	81.345 62
1	- 677.031 8549605 512	66.362 44	1.03e+ 28	78.559 09	80.043 05	78.763 71
2	- 626.783 8683329 44	39.081 77*	1.48e+ 27*	75.753 76*	78.474 34*	76.128 89*

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13).

2.2.4.2.4 المطلب الثاني : تحليل اختبار التكامل المشترك

يعد هذا الاختبار أحد الأساليب المستخدمة في معالجة عدم سكون السلاسل الزمنية، فضلاً عن دعمه للنظرية الاقتصادية عبر صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ضمن حيز احصائي، علماً أنّ علم الاقتصاد يؤكد على أنّ هناك متغيرات اقتصادية تكون حركتها مستقرة عبر الزمن، على الرغم من كونها تتصف بالتذبذب العشوائي بشكل منفرد ومن ثم أهمية تحليل التكامل المشترك في دراسة العلاقات الاقتصادية في المدى الطويل.

وبما أنّ التحليل القياسي من الدراسات التجريبية ، وما دمننا بصدد تحليل العلاقة لمتغيرات اقتصادية عن طريق إجراء تحليل الانحدار لبيانات تلك المتغيرات التي هي عبارة عن سلسلة زمنية تمتد لـ (20) مشاهدته ، وهي تمثل اجلاً طويلاً ، وهنا لابد من توافر عدة خطوات أساسية الخطوة الأولى: التأكد من سكون بيانات السلاسل الزمنية لكل من هذه المتغيرات تتكامل معها الخطوة الثانية: وهي اختيار طريقة للتكامل ، وفقاً لهذه الدراسة يتم الاستعانة بنموذج (ARDL) لغرض التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أم لا (عبد الزهرة، عبد اللطيف، 2019: 188).

يعد الاجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل ، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف (SpuriousRegression) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية، ويعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unitroot) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ، والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة عبر الفرق الأول والفرق الثاني، ومن ثم التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي:

1. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن، أي $(E[Y_t] = \mu)$.
2. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتاً عبر الزمن.
3. قيمة التغاير بين مدتين يجب أن تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما ، وليس على القيمة الفعلية للزمن، وبحسب التغاير وفق الصيغة التالية:

بعد التأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج وتطبيق اختبار جذر الوحدة للتخلص من مشكلة الانحدار الزائف كخطوة أولى في بناء النموذج والتعرف على تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة . يمكن استعمال منهجية التكامل المشترك حيث تساعد في فهم وتحديد طبيعة العلاقات التوازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة (المفسرة) في الأجل الطويل ، أي فهم العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل لا تقل أهمية عن الأجل القصير وهذا ما توضحه منهجية التكامل المشترك (حمود ، 2011 : 182) ويعد مفهوم التكامل المشترك من المفاهيم المهمة في السلاسل الزمنية الاقتصادية ، وتعود فكرة التكامل المشترك إلى جرانجر عام (1981)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية سكون السلاسل الزمنية .

وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية ، إذ تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل ، إذ ينص نموذج التكامل المشترك على أنَّ المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير في الأجل الطويل ، مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير ، ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل.

يعد التكامل المشترك مفهومًا إحصائيًا يُستخدم لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين غير ساكنتين أو أكثر. إذا كانت السلسلتان ساكنتين من الدرجة الأولى(1)، ولكن هناك تركيبة خطية بينهما تكون ساكنة، فإنهم يعدون في تكامل مشترك، هذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يُمكن من استخدام نماذج مثل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويساعد فهم الديناميكيات الطويلة الأجل ويكشف عن التوازن فيما بينه.(Bilgili, 2017: 131).

وقد تم اختيار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باختبار (جوهانسن) الذي يعد جوهانسن أكثر تطورًا ويُستخدم لاختبار التكامل المشترك بين أكثر من سلسلتين زمنيتين، يتم الاعتماد عليه في تحليل الانحدار الذاتي في نموذج (OLS) أو (VAR) يُتيح هذا الاختبار تحديد عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات، يُقدم اختبار جوهانسن



مميزات خاصة في النماذج متعددة المتغيرات, إذ يُمكنه اكتشاف أكثر من علاقة تكاملية
واحدة (Johansen, 2008: 390).

جدول (5-4) التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة

Date: 11/19/25 Time: 19:57				
Sample (adjusted): 2005– 2024				
Included observations: 20 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Series: AI GDP INVST PO PI EXR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Counteraction Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.9550	153.0620	88.8038	0.000
At most 1 *	0.8914	97.2308	63.876	0.000
At most 2 *	0.7587	57.2665	42.9152	0.0010
At most 3 *	0.7022	31.6725	25.8721	0.0084
At most 4**	0.4218	9.8629	12.5179	0.1335
At most 5*	0.3847	12.5179	7.3152	0.2874
Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 0.05 level.				
*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon–Haug–Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Eigenvalue	Max–Eigen	0.05	
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.95502	55.8311	38.3310	0.0002
At most 1 *	0.8914	39.9643	32.1183	0.0044
At most 2 *	0.7587	25.5939	25.8232	0.0535
At most 3 *	0.70229	21.8095	19.3870	0.0218

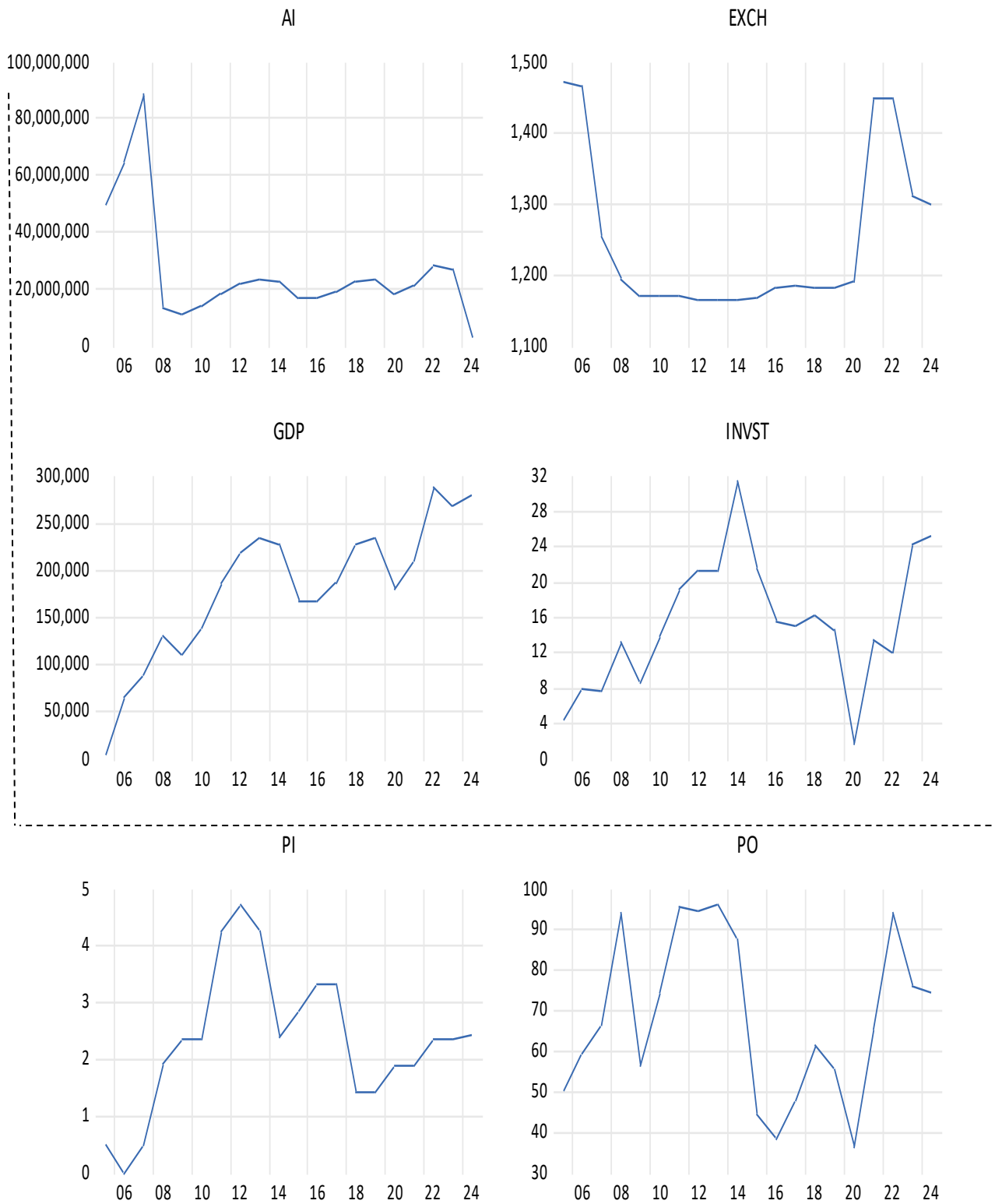
At most 4 **	0.4218	9.8629	12.5179	0.1335
At most 5*	0.3847	12.5179	7.3152	0.2874
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13) .

تبين من الجدول (4-5) والشكل (4-6) وبعد اختبار التكامل المشترك للنموذج وبيان طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (GDP, PO, INF, PI, EXR)، تمت المقارنة بين القيم المحسوبة لاختبار الأثر (λ Trace)، والقيمة الحرجة لـ (Mackinnon) الجدولية، وتبين أنَّ القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، إذ يلاحظ أنَّ قيمة (λ Trace) المحسوبة التي مقدارهما (153) للمتغير الأول، وكانت القيمة للمتغير الثاني (97)، والقيمة المحسوبة للمتغير الثالث (57) والمتغير الرابع (31)، وكانت جميعها أكبر من القيمة الجدولية (Critical Value) التي كانت على التوالي (88)، (63)، (42)، (25)، في حين بلغت القيمة المحسوبة للمتغير الخامس (9.8629) وهي أقل من القيمة الجدولية (12.5179)، كما بلغت القيمة المحسوبة للمتغير السادس (12.5179) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.3152)، إلا أن قيمة الاحتمال الخاصة بهما كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تحقق توازناً طويلاً في نموذج البحث، والذي يعني أنها قادرة على تصحيح اختلالاتها وعدم المعنوية التي تحدث بصورة منفردة خلال الأجل القصير، وعندما تكون في نموذج واحد وبسياسة نقدية واحدة تمكن راسم السياسة النقدية من إمكانية التخلص من مشاكلها وتجاوز العقبات التي تواجه الاقتصاد خلال الأجل الطويل، وعليه تُرفض الفرضية الصفرية حتى فرضية (3 At most)، وتُقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازن طويلاً في متغيرات النموذج المعتمد في البحث.



رسم توضيحي (4-6) التكامل المشترك لمتغيرات النموذج



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13).

3.2.4 المطلب الثالث : تقدير معادلة الانحدار

تشير نتائج تشير نتائج التقدير القياسي إلى أنَّ النموذج المستخدم لتحليل محددات الإنفاق الاستثماري في العراق (INVEST) يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية على المستوى الكلي، كما يتضح من القيمة الإحصائية (F) واحتماليتها المرتفعة، الأمر الذي يعكس وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات المستقلة والإنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، غير أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.4) تكشف في الوقت ذاته عن محدودية القدرة التفسيرية للنموذج، وهو ما لا يمكن اعتباره ضعفاً منهجياً بقدر ما يعكس الطبيعة المعقدة للاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً ريعياً انتقالياً تتداخل فيه المحددات الاقتصادية مع العوامل السياسية والمؤسسية والأمنية، إذ تؤكد الأدبيات الحديثة في الاقتصاد القياسي أنَّ النماذج التطبيقية في الاقتصادات الريعية غالباً ما تعاني من انخفاض القدرة التفسيرية؛ بسبب صعوبة قياس المتغيرات غير المرصودة، مثل جودة المؤسسات ومستوى الحوكمة والاستقرار الأمني (Asteriou & Hall, 2021).

وفي هذا السياق، تكتسب نتائج معاملات المتغيرات المستقلة أهمية خاصة، حيث أظهرت أنَّ الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (GDP) يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع الإنفاق الاستثماري، وهو ما يتسق بوضوح مع النظرية الكينزية ونموذج المسرع (المعجل) الاستثماري، الذي يفترض أنَّ الإنفاق الاستثماري في العراق يتحدد بدرجة كبيرة بمستوى الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، بحيث أنَّ كل تغير بمرة واحدة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغير الإنفاق الاستثماري في العراق إلى (0.82)، مما يعني أنَّ كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، ازدادت الحاجة إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، مما يدفع القطاعين العام والخاص إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، إلا أنَّ خصوصية الاقتصاد العراقي تضيف بعداً إضافياً على هذه العلاقة، حيث أنَّ النمو في الناتج المحلي لا يعكس بالضرورة توسعاً في القطاعات الإنتاجية المتنوعة، بل يرتبط في الغالب بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الريعية، وبالتالي، فإنَّ العلاقة الإيجابية بين GDP والإنفاق الاستثماري في العراق قد تكون مدفوعة أساساً بالإنفاق الحكومي الممول من عوائد النفط، وليس نتيجة ديناميكيات سوقية داخلية قائمة على تنويع الإنتاج، وهو ما



ينسجم مع ما تشير إليه تقارير البنك الدولي من أنَّ الاستثمار العام في العراق يتسم بالدورية المرتبطة بأسعار النفط (World Bank, 2023).

أمَّا الاستقرار السياسي في العراق (PI)، فقد برز كأحد أهم المحددات الإيجابية للإنفاق الاستثماري في العراق كمتغير تابع في النموذج، حيث أظهرت نتائجه علاقة طردية ومعنوية قوية، أي أنَّ كل تغير في الاستقرار السياسي خلال سنة كاملة يؤثر بمقدار معامل المتغير الذي مقداره (0.75) وهو ما يعكس الدور الحاسم للعوامل المؤسسية في توجيه النشاط الاستثماري، وتؤكد هذه النتيجة ما ذهبت إليه نظريات الاقتصاد المؤسسي الجديد، التي ترى أنَّ القرارات الاستثمارية لا تُبنى فقط على المتغيرات الاقتصادية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الاستقرار السياسي وجودة المؤسسات، لما لذلك من تأثير مباشر في تقليل حالة عدم اليقين وتعزيز ثقة المستثمرين، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات، لذا كانت العلاقة طردية بين الاستقرار السياسي والإنفاق الاستثماري، وفي الحالة العراقية يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التجربة التاريخية التي شهدت فترات من عدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي انعكست سلباً على تدفقات الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، وعليه فإنَّ أي تحسن في مؤشرات الاستقرار السياسي يترجم مباشرة إلى تحسن في بيئة الأعمال، وزيادة الإنفاق الاستثماري، وتقليص للمخاطر المرتبطة بالمشاريع طويلة الأجل (Acemoglu & Robinson, 2012).

أما بالنسبة إلى سعر الصرف (EXR)، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية مع الإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.3150) وباحتمالية (0.0427 = Prob.). وهذا يعني أن كل زيادة في سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بنسبة 0.32%. ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض قيمة الدينار يزيد من تكلفة استيراد السلع الرأسمالية والمعدات اللازمة للمشاريع التنموية، مما يقلل من القدرة الشرائية للإنفاق الاستثماري. كما أن تدهور قيمة العملة يزيد من أعباء الدين العام المقوم بالعملة الأجنبية، مما يضغط على الموازنة العامة ويحد من الإنفاق الاستثماري. وتتفق هذه النتيجة مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن سعر الصرف يُعد قناة رئيسية لنقل أثر الصدمات الخارجية إلى الاقتصادات النامية.



جدول (4-6) تقدير معادلة الانحدار لنموذج الإنفاق الاستثماري في العراق

Dependent Variable: INVEST				
Method: Least Squares				
Date: 07/2/26 Time: 04:32				
Sample (adjusted): 2006 2024				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.2673	7846905	3.2062	0.0413
GDP	0.8236	33.99444	4.0851	0.0360
PI	0.7582	1782151	3.3209	0.0114
PO	-0.2087	103957.8	-4.2364	0.0206
INF	0.1068	7623.961	4.0147	0.0473
EXR	-0.3150	1245.3	-3.8921	0.0427
R-squared	0.48211	Mean dependent var	14778842	
Adjusted R-squared	0.42561	S.D. dependent var	8472602.	
S.E. of regression	8058546.	Akaike info criterion	34.86330	
Sum squared resid	9.09E+14	Schwarz criterion	35.11184	
Log likelihood	-326.2013	Hannan-Quinn criter.	34.90536	
F-statistic	9.8742	Durbin-Watson stat	2.0815	
Prob(F-statistic)	0.0038			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13).

معادلة الانحدار المقدرة:

وبالاعتماد على النتائج الموضحة في جدول (4-6)، يمكن صياغة معادلة الانحدار المقدرة على

النحو الآتي:

يقيس النموذج القياسي أثر التغيرات في أسعار النفط الخام (PO) في الإنفاق الاستثماري

(INVST)، وذلك من خلال قنوات الانتقال المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل

التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR). وبناءً على ذلك، تم تقدير النموذج بالصيغة التالية:

$$INVST = 1.2673 + 0.8236(GDP) - 0.2087(PO) + 0.1068(INF) + 0.7582(PI) - 0.3150(EXR) + \varepsilon$$

حيث أن:

الإنفاق الاستثماري الفعلي (المتغير التابع). INVST.

الناتج المحلي الإجمالي: GDP.

أسعار النفط الخام: PO.

معدل التضخم: INF.

مؤشر الاستقرار السياسي: PI.

سعر الصرف الرسمي: EXR.

حد الخطأ العشوائي: ε .

وتشير هذه المعادلة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في الإنفاق الاستثماري عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيم الاحتمالية (Prob.) لكل متغير أقل من 0.05.

تفسير النتائج:

كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار النفط الخام والإنفاق الاستثماري، وهي نتيجة تعكس تعقيدات الاقتصاد العراقي وتستدعي تفسيراً متعدد الأبعاد يتجاوز فرضية "لعنة الموارد الطبيعية" التقليدية:

أولاً: الإنفاق العام: في فترات ارتفاع أسعار النفط، تتوسع الحكومات العراقية في الإنفاق التشغيلي (الرواتب، الدعم، الأمن) على حساب الإنفاق الاستثماري، حيث تظهر الأدلة أنَّ نسبة الإنفاق التشغيلي تتجاوز 70% في أغلب السنوات. وهذا يعكس أولوية قصيرة

المدى تتمثل في استرضاء الناخبين والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، على حساب الاستثمار طويل الأجل.

ثانياً: الكفاءة المؤسسية: تؤدي الوفرة النفطية إلى تراجع الحوافز لتطوير كفاءة الإنفاق العام، حيث تتراجع الرقابة وتزداد حالات الفساد، مما يؤدي إلى تآكل جودة المشاريع الاستثمارية المنفذة. وهذا ما يفسر تدني نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية التي لا تتجاوز 40% في متوسط سنوات الدراسة.

ثالثاً: التخطيط المالي: تُخلق تقلبات أسعار النفط حالة من عدم اليقين في التخطيط المالي، مما يدفع الحكومات إلى اتباع سياسة "الانتظار والترقب" في المشاريع الكبرى، خشية حدوث انهيار مفاجئ في الأسعار لا يمكن تمويل المشاريع في ظله.

رابعاً: المرض الهولندي معكوس: على عكس ما هو متوقع، فإنَّ انخفاض أسعار النفط قد يدفع الحكومة أحياناً إلى زيادة الإنفاق الاستثماري كآلية لتحفيز الاقتصاد وتعويض تراجع الإنفاق الجاري، مما يُنتج علاقة عكسية بين السعر والاستثمار في المدى القصير.

وهكذا، فإنَّ العلاقة العكسية لا تعني أنَّ ارتفاع النفط يضر بالاستثمار بشكل مطلق، بل تعكس اختلالات هيكلية في كيفية إدارة هذه الإيرادات، وضعف قدرة الدولة على تحويل الوفرة النفطية إلى رأسمال إنتاجي مستدام.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد أظهرت النتائج علاقة طردية ومعنوية مع الإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار (0.8236) وباحتمالية (Prob. = 0.0360). وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 0.82%، وهو ما يتسق مع النظرية الكينزية التي تفترض أن النمو الاقتصادي يحفز الاستثمار عبر زيادة الطلب الكلي.

كما أظهرت النتائج أن الاستقرار السياسي (PI) يُعد من أهم المحددات الإيجابية للإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار (0.7582) وباحتمالية (Prob. = 0.0114). وهذا يعني أن تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 0.76%.

وتؤكد هذه النتيجة ما ذهب إليه نظريات الاقتصاد المؤسسي الجديد (Acemoglu & Robinson, 2012) من أن تحسين البيئة السياسية والمؤسسية يقلل المخاطر ويعزز ثقة المستثمرين.

أما بالنسبة إلى معدل التضخم (INF)، فقد أظهرت النتائج علاقة طردية ومعنوية مع الإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار (0.1068) وباحتمالية (Prob. = 0.0473). ويمكن تفسير ذلك في ضوء العلاقة غير الخطية بين التضخم والنشاط الاقتصادي، حيث أن التضخم المعتدل غالباً ما يكون مؤشراً على تنامي الطلب الكلي وتحسن النشاط الاقتصادي، مما يشجع على الاستثمار عبر زيادة التوقعات الربحية وتقليل عبء أسعار الفائدة الحقيقية. وفي العراق، قد يرتبط التضخم بفترات التوسع المالي وزيادة الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تنشيط الأسواق المحلية وتحفيز الاستثمار. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن هذا الأثر الإيجابي يظل محدوداً ضمن مستويات معينة من التضخم (Khan & Senhadji, 2001)، إذ أن تجاوز هذه المستويات قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

وفيما يتعلق بسعر الصرف (EXR)، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية مع الإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.3150) وباحتمالية (Prob. = 0.0427). وهذا يعني أن كل زيادة في سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري بنسبة 0.32%. ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض قيمة الدينار يزيد من تكلفة استيراد السلع الرأسمالية والمعدات اللازمة للمشاريع التنموية، مما يقلل من القدرة الشرائية للإنفاق الاستثماري. كما أن تدهور قيمة العملة يزيد من أعباء الدين العام المقوم بالعملة الأجنبية، مما يضغط على الموازنة العامة ويحد من الإنفاق الاستثماري. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية من أن سعر الصرف يُعد قناة رئيسية لنقل أثر الصدمات الخارجية إلى الاقتصادات النامية (عباس، 2024؛ سلمان، 2024).

ومن ناحية أخرى، فإنَّ معنوية الحد الثابت (C) في النموذج تشير إلى وجود مجموعة من العوامل غير المدرجة التي تؤثر في الإنفاق الاستثماري، وهو ما يعزز الطرح القائل بأن الاستثمار في العراق يتحدد عبر منظومة معقدة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتشمل هذه العوامل مستوى الفساد، وكفاءة الجهاز الإداري، واستقرار السياسات الاقتصادية، وتطور النظام المالي، وسهولة ممارسة الأعمال، فضلاً عن العوامل الأمنية. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه الأدبيات الحديثة من أن الاقتصادات



النامية، وبخاصة الريعية منها، تعتمد بشكل كبير على جودة المؤسسات في تحديد مسار التنمية والاستثمار (Acemoglu & Robinson, 2012).

الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

للتأكد من صحة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية الأساسية، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول (4-7) الآتي:

جدول (4-7) ملخص الاختبارات التشخيصية

الاختبار الإحصاء	الاحتمالية (Prob.)	القرار
اختبار الارتباط الذاتي (LM Test)	0.2471.847	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.492 1.418	توزيع طبيعي
اختبار عدم ثبات التباين (BPG Test)	0.681 0.563	ثبات التباين
اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM)	- -	النموذج مستقر

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13).
وللتأكد من عدم وجود مشكلة تعدد خطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، تم حساب معامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التسامح (Tolerance) لكل متغير. كما تم إجراء اختبار Hausman للكشف عن وجود تداخل داخلي (Endogeneity).
وجاءت النتائج كما
هو موضح في الجدول (4-8) الآتي:

جدول (4-8) نتائج اختبار التعدد الخطي (VIF) واختبار Hausman

المتغير	VIF	Tolerance	القرار
GDP	2.45	0.408	لا يوجد تعدد خطي ($VIF < 10$)
PO	3.12	0.321	لا يوجد تعدد خطي
INF	1.89	0.529	لا يوجد تعدد خطي
PI	4.23	0.236	لا يوجد تعدد خطي
EXR	2.98	0.336	لا يوجد تعدد خطي
اختبار Hausman	0.623		لا يوجد تداخل داخلي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج (Eviews13).

تفسير نتائج الاختبارات التشخيصية

أظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM Test) أن قيمة الاحتمالية (Prob. = 0.247) أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، وبالتالي فإن النموذج غير متحيز. كما أظهر اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) أن قيمة الاحتمالية (Prob. = 0.492) أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، وهو شرط أساسي لصحة اختبارات المعنوية. وأظهر اختبار عدم ثبات التباين (BPG) أن قيمة الاحتمالية (Prob.=0.681) أكبر من 0.05، مما يعني أن البواقي متجانسة التباين، ولا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين. كما أظهر اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) أن جميع النقاط واقعة داخل النطاق الحرج عند مستوى 5%، مما يؤكد استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة.

كما أظهرت نتائج اختبار VIF أن جميع قيم VIF أقل من 10، وجميع قيم Tolerance أكبر من 0.1، مما يعني عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة. وأظهر اختبار Hausman أن قيمة الاحتمالية (Prob. = 0.623) أكبر من 0.05، مما يعني عدم وجود مشكلة تداخل داخلي بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ. وهذا يؤكد أن النموذج محدد بشكل صحيح، وأن النتائج المستخلصة موثوقة.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج المقدر يحقق الشروط القياسية الأساسية، مما يعزز الثقة في النتائج المستخلصة، ويؤكد ملاءمة المنهجية لحجم العينة المتاحة.



عبر هذه النتائج فانه يمكن تبني رؤية استراتيجية لتخطي تحديات التقلبات الحادة في

أسعار النفط الخام العالمية عبر النقاط الآتية :

1. تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط: ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية عبر دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) ، بما يعزز استدامة الانفاق الاستثماري واستقلاليته عن تقلبات أسعار النفط.

2. تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي: العمل على ترسيخ الاستقرار السياسي ، وتحسين جودة المؤسسات عبر إصلاحات هيكلية، لما لذلك من دور حاسم في جذب الاستثمارات وتقليل المخاطر المرتبطة بالبيئة الاستثمارية.

3. إعادة توجيه الانفاق العام نحو الاستثمار المنتج: ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة بما يضمن زيادة حصة الانفاق الاستثماري المنتج على حساب الانفاق الجاري، مع تحسين كفاءة إدارة المشاريع التنموية.

4. تبني سياسات مالية مضادة للدورات النفطية: اعتماد سياسات مالية مرنة تهدف إلى امتصاص صدمات أسعار النفط، مثل انشاء صناديق سيادية، بما يضمن استقرار الانفاق الاستثماري عبر الزمن.

5. الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار: ضرورة تبني سياسات نقدية فعالة للسيطرة على التضخم ضمن مستويات معتدلة، بما يحقق التوازن بين تحفيز الاستثمار والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

6. تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي: تطوير البيئة التشريعية والإدارية

للاستثمار عبر تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، بما يزيد من جاذبية الاقتصاد العراقي للاستثمارات.

7. تطوير القطاع المالي وتعزيز دوره التمويلي: العمل على تطوير النظام المالي

والمصرفي، لزيادة قدرته على تمويل المشاريع التنموية، بما يسهم في تحفيز القطاع الخاص ، وتقليل الاعتماد على التمويل الحكومي.

8. إنَّ كل نقطة من النقاط أعلاه يجب أن توضع بتفصيل كي تتكامل عبر الخطط

والاستراتيجيات التي تتبناها الحكومة العراقية بما يُفضي إلى خفض نسبة الإيرادات

النفطية من الإيرادات العامة ، وخفض اسهام قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي

الاجمالي ، والتخلص من السياسات الهيكلية، وتنويع مصادر تمويل المشاريع التنموية

عبر توسيع قاعدة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر ، لا في الإيرادات النفطية ، بل في

تعزيز التنمية المستدامة عبر ربطه بالتمويل الاخضر وأهداف الالفية، وتقليل الاعتماد

على التمويل من مصادر الاقتراض للحد من زيادة الدين الحكومي الداخلي والخارجي،

والاعتماد بشكل متزايد على الاتفاقات الدولية المماثلة لاتفاقية الاطار (النفط مقابل

الاعمار) التي عقدت مع الصين.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن تغيرات أسعار النفط الخام (PO) تؤثر في الإنفاق الاستثماري (INVST) من خلال قنوات انتقال متعددة، أبرزها الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)، وسعر الصرف (EXR).

أولاً: فيما يتعلق بطبيعة سوق النفط وأسعاره

تُعد سوق النفط الخام العالمية سوق احتكار قلة (Oligopoly)، إذ يتركز الإنتاج في عدد محدود من الدول والمنظمات، مما يجعل السوق أكثر تأثراً بالقرارات السياسية والجيوسياسية منها بقوى العرض والطلب وحدها.

يتميز النفط الخام بخصائص اقتصادية فريدة، فهو سلعة استراتيجية وناضبة، قليلة المرونة في الأجل القصير، مما يجعله عرضة لتقلبات حادة في الأسعار نتيجة لعوامل متعددة، منها الأزمات الجيوسياسية، والكوارث الطبيعية، والمضاربات المالية، وسياسات تحالف أوبك+.

شهدت أسعار النفط الخام العالمية خلال مدة البحث (2005-2024) تقلبات حادة وغير مسبوقة، تراوحت بين مستويات قياسية مرتفعة تجاوزت 130 دولاراً للبرميل، ومستويات متدنية وصلت إلى أقل من 30 دولاراً، وانعكست هذه التقلبات بوضوح على الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصاداً ريعياً.

ثانياً: فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي وهشاشته

1. يُعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً بامتياز، حيث تشكل الإيرادات النفطية أكثر

من 93% من الإيرادات العامة، وحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مما

يجعله شديد الهشاشة أمام الأزمات العالمية.

2. تتأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بشكل مباشر بتغيرات

أسعار النفط، ومن أبرزها: الموازنة العامة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي،

وسعر الصرف، وحجم الاحتياطيات الأجنبية.

3. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار النفط

الخام والإنفاق الاستثماري (معامل = -0.2087، 0.0206 = Prob.) ، مما

يعكس ظاهرة "لعنة الموارد" حيث تؤدي الوفرة النفطية إلى زيادة الإنفاق الجاري

على حساب الإنفاق الاستثماري.

4. أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف (EXR)

والإنفاق الاستثماري (معامل = -0.3150، 0.0427 = Prob.) ، مما يعني

أن انخفاض قيمة الدينار العراقي يزيد من تكلفة استيراد السلع الرأسمالية، ويقلل

من القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

ثالثاً: فيما يتعلق بهيكل الموازنة العامة والإنفاق الاستثماري

1. تنصب اهتمامات السلطات العراقية على الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق

الاستثماري، حيث بلغت نسبة النفقات التشغيلية أكثر من 70% من إجمالي

النفقات، في حين لم تتجاوز نسبة النفقات الاستثمارية 20% في أحسن حالاتها.

2. تُعد النفقات التشغيلية عالية المرونة وقابلة لاستيعاب أية زيادات مالية، في حين

تتميز النفقات الاستثمارية بمرونة متدنية نسبياً، مما يعني أن أي زيادة في

الإيرادات النفطية تُوجه بشكل أساسي إلى الإنفاق الجاري.

3. يعاني التمويل الفعلي للمشاريع التنموية في العراق من ضعف شديد وعدم انتظام،

حيث لم تتجاوز نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية 40% في متوسط السنوات.

رابعاً: فيما يتعلق بنتائج التحليل القياسي

1. أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق

الاستثماري (INVST) كمتغير تابع، وتغيرات أسعار النفط الخام (PO) كمتغير

مستقل رئيسي، وذلك من خلال قنوات الانتقال المتمثلة في الناتج المحلي

الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (INF)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PI)،

وسعر الصرف (EXR).

2. بلغ معامل تصحيح الخطأ ($ECT = -0.452$)، وهو سالب ومعنوي إحصائياً،

مما يعني أن 45.2% من اختلالات التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحها

في السنة التالية، ويستغرق الاقتصاد العراقي حوالي سنتين للعودة إلى التوازن بعد

حدوث أي صدمة.

3. أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي هما أهم المحددات

الإيجابية للإنفاق الاستثماري، حيث بلغ معامل الناتج المحلي الإجمالي

(0.8236) ومعامل الاستقرار السياسي (0.7582).

4. أظهرت النتائج أن للتضخم أثراً طردياً ومعنوياً على الإنفاق الاستثماري (معامل =

0.1068) ضمن مستوياته المعتدلة.



خامساً: فيما يتعلق بالتجارب الدولية والدروس المستفادة

1. أثبتت تجارب دول مثل النرويج وتشيلي والسعودية أن إدارة الموارد الريعية بشكل حكيم يمكن أن تكون محركاً للتنمية، عبر إنشاء صناديق سيادية وفصل الإنفاق عن الإيرادات النفطية.
2. أظهرت تجارب دول مثل فنزويلا ونيجيريا أن سوء إدارة الموارد الريعية يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة الاعتماد المفرط على النفط وضعف المؤسسات.

التوصيات:

1. إنشاء برنامج وطني لتطوير صناعة التكرير خلال (5-10) سنوات، بهدف رفع الطاقة التكريرية إلى (1.5) مليون برميل يوميًا، وتقليل الاعتماد على استيراد المشتقات النفطية، مع اعتماد الشراكة مع القطاع الخاص في تشغيل وصيانة المصافي الجديدة.
2. إطلاق استراتيجية وطنية للتنوع الاقتصادي (2026-2040) تتضمن:
 - (أ) تحديد قطاعات مستهدفة (الزراعة، الصناعات التحويلية، السياحة، الخدمات الرقمية). (ب) إنشاء صندوق سيادي مستقل بأصول لا تقل عن 10% من الإيرادات النفطية السنوية، يديره فريق متخصص غير حكومي وفقًا لأفضل المعايير الدولية (كالنموذج النرويجي).
 - (ب) وضع مؤشرات أداء ربع سنوية لقياس التقدم في خفض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 40% بحلول 2040.
3. إصدار قانون جديد للنفط والغاز يحدد بوضوح:
 - (أ) صلاحيات الحكومة الاتحادية والأقاليم في إدارة الثروة النفطية.
 - (ب) آليات استثمار الغاز المصاحب لإنهاء التصريف.
 - (ج) حوافز للشركات الأجنبية لتطوير الطاقة التصديرية والخزنية، مع تحديد نسب واضحة للتوظيف المحلي ونقل التكنولوجيا.
4. قرار قاعدة مالية تلزم الحكومة بتخصيص (30-35%) من إجمالي النفقات للاستثمار في كل موازنة، مع إلزام الوزارات بإنجاز (80%) على الأقل من التخصيصات الاستثمارية، وإعادة الأموال غير المنفذة إلى الخزينة مع تقرير مفصل عن أسباب التأخير، ونشره على منصة إلكترونية شفافة.
5. تحويل "صندوق تنمية العراق" إلى صندوق سيادي وطني بإدارة مستقلة، ويُخصص له (5%) من الإيرادات النفطية السنوية، مع تحديد عوائد استثماراته لدعم مشاريع البنية التحتية المستدامة، ونشر تقارير أداء ربع سنوية على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.
6. تشريع قانون جديد للاستثمار يوفر ضمانات للمستثمرين الأجانب، ويُحدد إجراءات فض النزاعات عبر التحكيم الدولي، ويُبسّط إجراءات تسجيل الشركات، ويُعفي المشاريع الاستراتيجية من الرسوم الجمركية والضرائب لمدة (10) سنوات.
7. إطلاق برنامج (الحوكمة المالية) يشمل:
 - (أ) رقمنة جميع العقود والمشتريات الحكومية.

(ب) ربط حسابات الدوائر الحكومية بنظام إلكتروني موحد.

(ج) نشر جميع التقارير المالية على منصة "موازنة العراق" التفاعلية، مع إلزام كل دائرة حكومية بتقديم تقرير شهري عن التقدم المالي.

8. إنشاء مجلس أعلى للتممية المستدامة يضم ممثلين عن الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأكاديمي، لوضع وتنفيذ ومتابعة استراتيجيات التنويع الاقتصادي، ورفع تقارير دورية إلى البرلمان عن التقدم المحرز.

المصادر والمراجع



المصادر و المراجع

القرآن الكريم

القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية 34.

المصادر العربية

أولاً: الكتب

1. أبو الروس، أيمن. (2000) كيف تكتب بحثاً ناجحاً؟ 25 خطوة لإعداد البحوث والرسائل الجامعية. القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.
2. أبو طه، محمد؛ وزملاؤه. (2005) دليل مراحل إعداد رسالة الماجستير: من إقرار العنوان حتى تسليم النسخة النهائية. القدس: جامعة القدس.
3. الأفندي، محمد أحمد. (2012) مقدمة في الاقتصاد الجزئي. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
4. تلون، فريك. (2008) مدخل إلى الاقتصاد الجزئي. بيروت: المجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
5. جرار، أماني غازي. (2018) المشاريع التنموية. عمان: أي الياروزي للنشر والتوزيع.
6. الجنابي، نبيل مهدي. (2016) توقعات العقلانية: المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
7. جوارتي، جيمس؛ ستروب، ريتشارد. (2001) الاختيار الخاص والعام. الرياض: دار المريخ للنشر.
8. حجاب، محمد منير. (2000) الأساس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
9. الحسنوي، كريم مهدي. (2015) مبادئ علم الاقتصاد. بغداد: مكتبة السنهوري.
10. الخفاجي، سعد عباس حمزة؛ إسماعيل، ميثم لعبيبي (2010). احتكار القلة ومدى انطباقه على سوق الهاتف النقال في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 84، 1-41.
11. خيتاوي، م. (2010). الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية. دمشق: دار رسلان.
12. الدوة، أمل؛ النجاشي، سميرة. (2016) المادة العلمية لورشة عمل كتابة وتبويب المراجع. APA6 الرياض: جامعة الملك سعود.
13. روس، مايكل (2007). "هل يعيق النفط الديمقراطية؟" (ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية). في مجموعة بحوث النفط والاستبداد - الاقتصاد السياسي للدولة الريفية.
14. الشاوي، هاني فاضل. (2023) المفاهيم النظرية والتطبيقات الكمية في العلوم المالية. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
15. الشريف، عبد الله محمد. (1996) مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية. الإسكندرية: مكتبة الشعاع للطباعة والنشر.
16. شعيب، علي محمود. (2015) دليل الكتابة العلمية والتوثيق وفق نظام APA، الإصدار السادس. المنوفية: كلية التربية، جامعة المنوفية.



17. عبد الهادي، مسلم .(1997) دليل الطالب في إعداد رسالة الماجستير .الإسكندرية: معهد الإدارة المتقدمة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
18. عبدالرضا، نبيل جعفر .(2011) كتاب اقتصاد النفط .بيروت: دار إحياء التراث العربي.
19. العكيلي، طارق .(2000) الاقتصاد الجزئي .بغداد: دار الكتب والوثائق.
20. العيسى، نزار السعد الدين؛ قطف، إبراهيم سليمان .(2006) الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات .عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
21. نجم، أحمد حافظ؛ الصواف، محمد ماهر؛ عمارة، أسامة محمد؛ حسن، صبري محمد .(1988) دليل الباحث . الرياض: دار المريخ.
22. ياسر، صالح .(2013) النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق .بغداد: مؤسسة فريديش إيبرت.
23. الياسري، إبراهيم جاسم جبار .(2022) تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: العراق أنموذجاً .بيروت: مركز الرافدين للحوار.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. أحمد، عبدالله .(2016) أثر تقلبات أسعار النفط على أداء سوق الأوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية السعودية والنرويجية .رسالة ماجستير منشورة، المعهد العالي للإدارة، دمشق.
2. بوزنتونة، فاطمة؛ بوالنش، سميحة .(2021) أثر الأزمات النفطية على صناديق الثروة السيادية: دراسة حالة السعودية، الإمارات، قطر والجزائر .رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جبجل.
3. بونقلة، منى؛ دبابعة، بشرى .(2018) دور مصادر التمويل في تحفيز تدويل نشاط الشركات دراسة حالة مجموعة صيدال .رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
4. جلوب، نور الهدى حسين .(2025) فعالية إدارة العوائد النفطية في ظل الأزمات المالية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق .رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
5. جميل، أوميد عبدالرحمن .(2021) أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020 .رسالة ماجستير، جامعة نيقوسيا.
6. حسين، مصعب ثامر عبد العالي .(2017) نمطية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنوع مصادر الدخل للمدة (2003-2015) .رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.
7. خليفة، أحمد محمد صدقي .(2024) أثر التقلبات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في مصر . رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق.
8. الذباوي، حسين إسماعيل حسين .(2026) توظيف التعلم الآلي في تعزيز دقة التنبؤ بعوائد المحفظة الاستثمارية مقارنة بنماذج تقليدية (دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2016-2024) . أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
9. رحال، حياة .(2018) التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الدول العربية: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة .رسالة ماجستير، جامعة محمد جعفر بسكرة.



10. شاكر، نسرین فؤاد. (2025) دور المصارف الحكومية في تمويل المشاريع لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا.
11. الشباني، ميادة حسن رحيم. (2021) الاستدامة المالية وأثرها في الأداء الاقتصادي العراقي والجزائر (حالة دراسية). رسالة ماجستير، جامعة القادسية.
12. الشمري، حسين عبد الكريم جعاز. (2016) توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة إلى العراق للمدة (1990-2013). رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.
13. العتابي، حازم عبد الكاظم حسين. (2013) الانتباه الانتقائي البصري وعلاقته بالإخفاقات المعرفية لدى طلبة الجامعة. رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء.
14. العلاق، أميرة نور ياسين. (2021) الربيع النفطي وأثره على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
15. المياحي، صبا علاء سلمان وحيد. (2022) تحليل وقياس أثر الإيرادات غير النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية لدول نفطية مختارة مع إشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء.
16. نعمه، زينب هادي. (2015) تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013) مع الإشارة للعراق. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
17. نعيمة، حمادي. (2009) تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال المدة 1986-2008. أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.
18. اليساري، ميثم خضير جواد. (2016) السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية: السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990-2012) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ثالثاً: البحوث والمجلات

1. إبراهيم، الطاف رمضان (2013). استخدام الأساليب الإحصائية لقياس جودة عملية تقويم تعلم طلبة العلوم للمسابقات الدراسية في كلية التربية عدن للعام الدراسي 2009-2010. مجلة العربية لضمان الجودة، العدد 11.
2. أبو عزوم، أبوبكر عبدالقادر (2016). تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010م. مجلة البحوث الأكاديمية، 5، 74-108.
3. أبوعبيدة، عمر محمود (2015). أثر المساعدات والمنح الخارجية في مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني: دراسة قياسية للفترة. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 22(2)، 165-198.
4. إحسان، حارث حسن؛ فرحان، حسين سعدون (2021). أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية المستوردة للنفط تركيا إنموذجاً للفترة (1990-2018) مجلة دراسات إقليمية، السنة 2021، العدد 15.
5. الأسدي، يوسف علي عبد؛ روضان، ميثم عبد الحميد (2014). تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، المجلد 10.



6. الأعرجي، عدنان سالم؛ تاج الدين، ميادة صلاح الدين؛ علي، سالم عدي (2012). تحليل الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق وخيارات التمويل. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 32.
7. بتال، أحمد حسين؛ الراوي، محمد خزعل؛ علي، وسام حسين (2011). دور المصارف الخاصة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7.
8. البياتي، أسار فخرى عبد اللطيف (2006). العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية. مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 2.
9. التميمي، علي ثجيل يوسف؛ النجفي أبادي، مصطفى الكاظمي (2019). تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (2003-2015) لارك، 11(4)، 1-24.
10. الجابري، علي عبد الكريم (2008). الأهمية الاقتصادية لقانون الاستثمار العراقي. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 22.
11. الجبوري، عشتام محمد عبد الرضا (2016). الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي 2014-2016. مجلة جامعة بابل، المجلد 24، عدد 8.
12. حسن، باسمه كزار (2022). دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة (2004-2020) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
13. حسين، حسب الله علوان (2014). قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(79)، 247-309.
14. حسين، حيدر حمزة محمد (2025). تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنة العامة. مجلة الجامعة العراقية، (73-2).
15. حسين، نمارق قاسم (2021). قياس وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2019. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 10، العدد 40.
16. الحسيني، جعفر عبد الأمير عزيز (2024). تحليل أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (1980-2021) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 80.
17. حمد، أحمد محمد عبد الجليل (2024). المنافسة والاحتكار في إطار النظرية الاقتصادية. مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، 10(10)، 1-52.
18. الحمزة، أحمد؛ البار، أمين (2022). العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط. مجلة الحقوق والعلوم العباسية، جامعة منقلة، المجلد 09، العدد 10.
19. حمزة، بشير دوهان؛ محمد، ناجي محمد (2022). الانضباط المالي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط للمدة (2003-2020) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 14، العدد 3، 487-506.
20. الخاطر، خالد راشد (2010). تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



21. خضير، إيمان عبد؛ حسين، حسب الله علوان (2014). قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(79)، 247-309.
22. الربيعي، فلاح خلف علي (2022). هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الربعية والدولة التنموية. مجلة دراسات، العدد الخامس.
23. الرسول، أحمد أبوالمزيد؛ الشناوي، عبدالله محمد؛ عبدالجواد، راضي السيد (2013). التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار وإنتاج النفط وعلاقتها بمعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث التجارية، 35(1)، 91-133.
24. ريمة، زناثرة؛ شريفة، العيد (2023). مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه دراسة نظرية. مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 2.
25. الزبيدي، رعد علي عبيد (2025). العلاقة الجدلية بين الربيع النفطي والتحول الديمقراطي. مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية (AJLPS)، المجلد 2، العدد 3.
26. زبير، عبدالكريم حمد؛ الموسوي، سعاد قاسم هاشم (2020). الأهمية الاقتصادية لتنوع مصادر الدخل في العراق: تجارب دول مختارة (النرويج وتشيلي). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 122.
27. الزهراني، عبدالرحمن محمد (2022). أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية (1990-2020 م). المجلة العربية للنشر العلمية، العدد 47.
28. السعيد، سعد عبيد (2022). تأثير تذبذب أسعار النفط الخام على اقتصاديات دول الخليج العربي المصدرة مع إشارة خاصة للعراق وانعكاسه على أمن العراق. وقائع المؤتمر العلمي الثامن لقسم الدراسات السياسية العربية والدولية.
29. سلمان، بثينة حسيب (2024). إدارة الاحتياطي الأجنبي وأثره في تلافي الأزمات الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط عالمياً للمدة (2008-2020) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 22، عدد 80، 21.
30. سمرة، معسكري (2019). الاقتصاد الجزئي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت.
31. الشديدي، حسين أحمد سعد (2015). الأولويات التنموية في ضوء التفاوت المكاني محافظة بابل أنموذجاً. مجلة الأستاذ، العدد 215.
32. شغيت، أسماء عباس؛ غفوري، رسل محمد؛ مصلح، نغم أحمد؛ دريول، حنان حسين (2025). التغيرات في كمية إنتاج وأسعار النفط وأثرها على الأزمة الاقتصادية والسياسية في العراق من 2003-2020. وقائع المؤتمر العلمي لكلية التربية الأساسية.
33. الشمري، مابح شبيب (2010). تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، مجلد 3، العدد 1.
34. شمس الدين، تحسين حمه سعيد (2016). مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد. مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 4.
35. شنوف، حكيم (2023). دروس في الاقتصاد الجزئي. مجلة قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائرية.



36. صالح، أحمد ماهر شمس الدين (2025). صندوق المعاشات الحكومي النرويجي: أنموذجاً لإدارة صناديق الثروة السيادية ودوره في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الثالث لشباب الباحثين بجامعة أسوان.
37. صالح، لورانس يحيى (2016). النفط العراقي بين جولات الترخيص والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى التجربة النرويجية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(89)، 353.
38. الصواف، محمد حميد (2008). الفساد الأمريكي في العراق: صراع بيروقراطي وإهدار ضخ. مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12.
39. عباس، علي مهدي (2021). اضطراب سوق النفط. مجلة الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 46، عدد 129.
40. عباس، محمد حازم (2024). أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2016-2023). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 22، عدد 83، 12.
41. عبد الكريم، خالد طه (2010). الأمثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 259-291.
42. عبد اللطيف، همسة قصي؛ خماس، عمر عدنان (2023). تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على واقع الاقتصاد العراقي. مجلة ريادة الأعمال للتمويل والأعمال، 3-14.
43. عبد، أعياد عبد الرضا؛ الشيباني، عدنان كاظم جبار (2016). الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
44. عبد، حسين علي؛ سلطان، جاسم سلطان (2022). التنمية الريعية في العراق: مسارات متعثرة... الواقع والحلول. مجلة وارث العلمية، العدد 50.
45. عبيدة، محمد فرج محمود (2025). التحليل المالي والتخطيط الاستراتيجي لتمويل المشاريع التنموية في البلديات. مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية.
46. العرمان، محمد سعد (2016). الاتفاقيات والعقود الضارة بالمنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية وفقاً للتشريع الإماراتي. المجلة القانونية، المجلد 16.
47. العزاوي، شيماء غالب (2019). الاحتكار الحكومي. مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد 19، العدد 67.
48. علي، أحمد بريهي (2016). تحليل السوق النفطي العالمي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 14، العدد 50.
49. غالي، إسراء فالح (2025). التسلسل الزمني للأحداث التاريخية في صناعة النفط والغاز العراقي للفترة 1980-2010. مجلة دراسات البصرة، السنة العشرون، العدد 59.
50. غميص، فاطمة فرج محمد؛ علي، ميلاد أرباب (2024). أسواق النفط العالمية وتقلبات أسعارها: الواقع والآفاق. مجلة ريماك الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 5.
51. فارس، ناجي ساري (2018). انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 3.



52. قاسم، سعاد عبد القادر؛ أحمد، غسان إبراهيم (2021). قياس أثر تغيرات أسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة 1980-2019. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 2.
53. القاسم، فاروق (2010). النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية. عالم المعرفة، السلسلة 373، الكويت.
54. قطارة (2021). تقييم إستراتيجيات إصلاح الاختلالات الهيكلية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، 43(4)، 439-500.
55. كريم، ههوار عثمان؛ فرج، مارين محسوم (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2018) دراسة تحليلية - قياسية. مجلة جامعة كرميان، 6(4).
56. كزار، مصطفى حميد (2020). الموازنة العامة العراقية في ظل تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدلات البطالة بعد عام 2003. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 26(121)، 383-396.
57. الكواز، سعد؛ حسين، عبد الرزاق (2018). الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 7(2)، 60-73.
58. لوري، علي عبد الرحمن. (2000) دليل الباحث في توثيق البحوث والدراسات التربوية وفقاً لدليل APA. تم الحصول عليه من: www.moalem.net.
59. المالكي، فارس، ناجي ساري (2018). انخفاض أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 15، العدد 3.
60. مجيد، محمد علي حميد (2009). الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 3(11).
61. محمد، علا السيد (2018). التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(4)، 7-40.
62. المختار، إسماء عبدالهادي (2022). أثر العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام العالمي. مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية، 1(1)، 1-29.
63. مراح، حبيبة؛ بومعوشي، بوعلام (2021). فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات - دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية. مراجعة الاستراتيجية والتطوير، 11(4).
64. مرغيت، عبدالحميد (2018). دور سياسة المالية العامة في مجابهة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدرة للسلع الأولية: تجربة الشيلي. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 08، العدد 01.
65. المزيني، عماد الدين محمد (2013). العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية. مجمع جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 1، 319-346.
66. مسعودة، شريفي. (2010) محاضرات وتمرين في الاقتصاد الجزئي. بشار: جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
67. المطوري، أحمد جاسم محمد؛ السالم، أحمد جبر سالم (2015). الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013). مجلة العلوم الاقتصادية.



68. مليكة، نجاعي؛ صلاح الدين، شريط (2020). انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1)، 299-312.
69. نجا، علي عبدالوهاب؛ عايد، عفاف عبدالعزيز. (2015) الاقتصاد الجزئي: توازن السوق، تحليل سوق المستهلك، نظرية التكاليف، سوق المنافسة الاحتكارية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
70. الهنداوي، أحمد علي حمدي (2016). تعزيز دور الاستثمار الخاص والمشاركة المجتمعية في تمويل المشروعات البيئية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 40(1)، 619-645.

رابعاً: التقارير الرسمية

1. البنك الدولي. (2023). الراصد الاقتصادي للعراق. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
2. البنك المركزي العراقي. (2023). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد: البنك المركزي العراقي.
3. صندوق النقد الدولي. (2024). تقرير بعثة مشاورات المادة الرابعة للعراق. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
4. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2023). التقرير الإحصائي السنوي. الكويت.
5. الهيئة العامة للمواصفات والجودة. (2006) خطوط إرشادية لتقديم (مخطط) خطة للتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه. القاهرة: جامعة القاهرة.
6. وزارة التخطيط العراقية. (2024). النشرات الإحصائية للسنوات 2005-2024. بغداد: وزارة التخطيط.
7. وزارة العدل العراقية. (2015). الوقائع العراقية، العدد 4352، شباط 2015 (قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2015).
8. وزارة العدل العراقية. (2023). الوقائع العراقية، (قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 13 لسنة 2023 للسنوات 2023، 2024، 2025).

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. Trading Economics متاح على -<https://ar.tradingeconomics.com/commodity/brent> crude-oil)
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) متاح على -<https://www.undp.org/iraq/projects/funding> facility-stabilization)
3. البنك الدولي. (متاح على) <https://data.albankaldawli.org>
4. البنك المركزي العراقي. (متاح على) <https://cbi.iq/news/view/1832>
5. صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة. (متاح على) <https://www.fcdrs.com/arabic/wDGAfn>
6. صندوق النقد الدولي. (متاح على) <https://www.imf.org>
7. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (متاح على) <https://rawabetcenter.com>
8. منتدى العراق للإحصاء. (متاح على) <https://iraq.statisticforum.com>
9. منظمة اليونيسف. (متاح على) <https://www.unicef.org/iraq/press-releases>
10. وزارة التخطيط العراقية. (متاح على) <https://mop.gov.iq/en/social-fund-for-development>



1. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. New York: Crown Publishing.
2. Al-Hiti, A. H. (2000). Oil Economics. Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing.
3. American Psychological Association (2010). Publication Manual of the American Psychological Association (6th ed.). Washington, DC: American Psychological Association.
4. Asteriou, D., & Hall, S. G. (2021). Applied Econometrics (4th ed.). London: Palgrave Macmillan.
5. Blanchard, O. (2021). Macroeconomics (8th ed.). London: Pearson.
6. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F. (2022). Principles of Corporate Finance. New York: McGraw-Hill.
7. Eagles, L. (2011). Medium-term oil market uncertainties. Washington, DC: EIA.
8. North, D. C. (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press.

ثانياً: أوراق العمل والبحوث المنشورة

1. Al Obaid, H. (2020). Revisiting the Impact of Oil Price Fluctuations on Government Spending: The Case of Saudi Arabia. The Scientific Journal of the Faculty of Commerce at Al-Azhar University, 23(1), 1-34.
2. Allam, M. F. M. M. (2024). The effectiveness of development projects in local communities considering national initiatives. Education (Al-Azhar): A Peer-reviewed Scientific Journal for Educational, Psychological, and Social Research, 43(201), 181-220.
3. Aysan, A. F., Ullah, M., & Mayburov, I. A. (2025). Geopolitical Shocks and Market Resilience: Evidence from Commodity, Crude Oil, Natural Gas, and Gold Markets. Journal of Financial Economics.
4. Busari, M., & Afeez, A. (2025). The Climate Toll of Oil Transport: A Global View of Emissions from Crude Mobility. Economics, 11(12), 33-47.
5. Busari, M., Yusuf, I., & Adeyemon, A. (2025). Tracing Carbon in Transit: GHG Emissions from Global Crude Oil Transport. Economies, 7(2), 11.



6. Caldara, D., Cavallo, M., & Iacoviello, M. (2019). Oil price elasticities and oil price fluctuations. *Journal of Monetary Economics*, 103, 1–20.
7. Fawley, B., Juvenal, L., & Petrella, I. (2012). When oil prices jump, is speculation to blame? Federal Reserve Bank of St. Louis Regional Economist.
8. Ge, R. (2025). The Research on Factors Influencing the Global Price of Crude Oil. *Theoretical and Natural Science*, 105, 8–14.
9. Guerra–Salas, J. F. (2015). Essays on government spending and the business cycle (Unpublished doctoral dissertation). University of Minnesota, Minneapolis, MN, USA.
10. Huntington, H. G. (2005). The economic consequences of higher crude oil prices. *Energy Modeling Forum*.
11. IMF. (2010). Staff Report for the 2009 Article IV Consultation and Request for Stand–By Arrangement. *IMF Country Report*, 67.
12. IMF. (2024). Iraq: Article IV Consultation Report. *IMF Country Report*.
13. Jwair, A. M., Zoghlami, F., & Al–Khazaleh, S. M. (2024). Using the ARDL approach, measure the impact of global oil price fluctuations on foreign reserves. *Cuadernos de Economía*, 47(133), 153–165.
14. Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. *IMF Staff Papers*, 48(1), 1–21.
15. Lopez–Murphy, P., & Villafuerte, M. (2010). Fiscal policy in oil producing countries during the recent oil price cycle. *Economies*, 7(33), 23.
16. Majumdar, K., Thakur, B., & Majumdar, A. (2022). Natural fiber reinforced concrete: bibliometric and network analyses. *Journal of Natural Fibers*, 19(17), 15963–15983.
17. Manaha, Y., & Al–Amin, M. (2023). The Impact of Oil Revenues on Supporting and Diversifying Nigerian Exports (An Applied Study during the Period: 2010–2018). *Journal of Arabian Peninsula Centre for Educational and Humanity Researches*.
18. Melichar, M., & Atems, B. (2019). Global crude oil market shocks and global commodity prices. *OPEC Energy Review*, 43(1), 92–105.
19. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.



20. Pindyck, R. S. (2001). The Dynamics of Commodity Spot and Futures Markets: A Primer. *The Energy Journal*, 22, 1–29.
21. Sedighi, M., Mohammadi, M., Farahani Fard, S., & Sedighi, M. (2019). The nexus between stock returns of oil companies and oil price fluctuations after heavy oil upgrading: Toward theoretical progress. *Economies*, 7(3), 71.
22. Sek, S. K. (2017). Impact of oil price changes on domestic price inflation at disaggregated levels: Evidence from linear and nonlinear ARDL modeling. *Energy*, 130, 204–217.
23. Seyyedkolaee, M. A., Aghaei, M., & Abbaspoor, P. (2022). The impact of oil price fluctuations on bank lending power in Iran: An application of GMM approach. *Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empresa*, 34, 177–190.
24. Snudden, S. (2016). Cyclical fiscal rules for oil-exporting countries. IMF Working Paper, No. 16/225. Washington, DC: International Monetary Fund.
25. Soto, R. (2019). Fiscal institutions and macroeconomic management in the United Arab Emirates. In S. A. R. Al-Mansouri & M. S. Al-Hassan (Eds.), *Economic diversification in the Gulf region: Political economy and institutional challenges* (pp. 127–152). Berlin: Springer.
26. Storz, P. (2022). Actions of countries actively participating in the global crude oil market in terms of the geopolitical changes in 2020. *Studies in Risk and Sustainable Development*, (396), 1–14.
27. Thamer, H. M., Al Shukr, A. A. W., & Al-Fatlawy (2019). The factors affecting fluctuations in global crude oil prices in the light of economic theory. *University of Al-Qadisiyah Research Repository*, 100, 22.
28. Tian, H. (2016). The role of China's real economic activity in oil price fluctuations. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 220, 522–530.
29. Tsani, S., & Koh, W. C. (2024). Policy responses to the COVID-19 pandemic: Another case of "resource curse"? *Energy Policy*, 184, 113–125.
30. van der Ploeg, F. (2011). Natural resources: Curse or blessing? *Journal of Economic Literature*, 49(2), 366–420.
31. World Bank. (2025). *Iraq Economic Monitor*. Washington, DC: World Bank Group.



32. Zarka, M. A. A. (2006). Modern Non-Competitive Markets between Fiqh and Economic Analysis. Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, 19(2), 3-52.

Abstract

Global crude oil prices constitute a decisive factor in the Iraqi economy, given their direct impact on oil revenues, which account for approximately 93% of government revenues and nearly 60% of GDP, according to data from the Iraqi Ministry of Planning and the World Bank during the study period.(2024–2005)

This research aims to monitor and analyze fluctuations in global crude oil prices during the period (2005–2024), measure the impact of global crude oil price changes (PO) on actual investment expenditure (INVST) through transmission channels represented by Gross Domestic Product (GDP), inflation rate (INF), political stability index (PI), and exchange rate (EXR), as well as identify obstacles and challenges facing the financing of development projects, and explore the necessary policies to advance economic diversification in Iraq.

The research adopted a descriptive–analytical methodology and a quantitative econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the relationship between crude oil prices (PO), GDP, inflation rate (INF), political stability index (PI), and exchange rate (EXR) on actual investment expenditure (INVST) as an indicator for development project financing, utilizing EViews 13 software.

The results revealed that key macroeconomic variables, including the general budget, GDP growth rate, exchange rates, and foreign reserves, are directly affected by oil price changes, reflecting the fragility of the Iraqi economy as a rentier economy. It was also found that operational expenditures consistently



Abstract.....



exceeded 70% throughout most years of the study period, except for 2014 when the budget was not approved, thereby reinforcing the consumption-oriented pattern of the budget and hindering sustainable development.

The findings confirmed a significant inverse relationship between oil prices and investment expenditure, reflecting the "resource curse" phenomenon, alongside a positive relationship for GDP, political stability, and inflation (within moderate levels) with investment expenditure, and an inverse relationship for the exchange rate. The error correction term ($ECT = -0.452$) indicates that 45.2% of short-term disequilibria are corrected annually, implying that the Iraqi economy takes approximately two years to return to equilibrium following any shock.

The research recommends establishing an Iraqi sovereign wealth fund, adopting counter-cyclical fiscal policies, launching a national economic diversification strategy, restructuring the public budget to increase the share of investment expenditure, enhancing transparency and combating corruption, and improving the investment environment.

الاحقات

Ministry of Higher Education and Scientific Research University of Misan College of Management and Economics Postgraduate Affairs Division	جمهورية العراق 	وزارة التخطيط العالي والبحث العلمي جامعة ميسان كلية الإدارة والاقتصاد شعبة شؤون الدراسات العليا
NUMBER: DATE: / / 202		العدد: ٤٤٨ / ع التاريخ: ٢٠٢٥ / ١١ / ١٦

الى / وزارة التخطيط/ دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/ قسم البرنامج الاستثماري للوزارات

والجهات غير المرتبطة بوزارة

م / تسهيل مهمة



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يرجى تسهيل مهمة طالب الماجستير (حسين علي رحيم) في كليتنا
قسم (ادارة الاعمال / ادارة الاستثمار والتمويل) السنة البحثية ، والمعرف بموجب
الهوية المرقمة بالعدد (٢٥٢) والمؤرخة في ٢٠٢٤/١٢/١ ، لغرض تزويده بالبيانات
اللازمة من اجل انجاز مشروع رسالته الموسومة (التغيرات في اسعار النفط الخام
العالمية واثره في تمويل المشاريع التنموية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٤)) .

مع فائق الاحترام والتقدير...

أ.د. فائز عبد الحسن جاسم
عميد كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٢٥ / ١١ /

نسخة منه الى:
شعبة شؤون الدراسات العليا / ملف شؤون الطلبة مع الاوليات .
اضافة الطالب
الايصال الرسمي لكلية الإدارة والاقتصاد: adec.col@uomisan.edu.iq موقع الالكتروني الرسمي : <https://uomisan.edu.iq/admineco/ar>

Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research University of Maysan - College of
Administration and Economic Department of
Business Administration / Graduate Studies**



**The changes of the global Crude Oil and their
Impact on Financing of the Development Projects
in Iraq for the period (2005-2024)**

**A thesis submitted by the student
Hussein Ali Rahim Wli**

**To the Board of the College of Administration and Economics -
University of Maysan As part of the requirements for obtaining a
Master's degree in Business Administration /Investment and Finance
Management**

**Under the supervision of:
Prof Dr. Maan Aboud Ali Alhussni**